

السمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين من وجهة نظر
مؤطري مديرية النشاط الاجتماعي بالمسيلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع
تخصص: علم الاجتماع الانحراف والجريمة

إعداد الطالبة:

- زدام قطر الندي

رئيسا	الدرجة العلمية: أستاذ التعليم العالي	عزوز عبد الناصر
مقررا ومشرفا	الدرجة العلمية: أستاذ التعليم العالي	تالي جمال
مناقشا	الدرجة العلمية: أستاذ محاضر (أ)	بعجي حنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله أولاً وآخرًا الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه
وسلم.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة
من قريب أو بعيد، وكان له أثر طيب في دعمي ومساندتي طوال هذا
المشوار الدراسي.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف، الذي لم
يبخل عليّ بتوجيهاته ونصائحه القيّمة، وكان خير موجّه وداعم خلال
إعداد هذه المذكرة، فله مني كل الاحترام والتقدير.

وأتقدم بالشكر كذلك إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام، لقبولهم
مناقشة هذا العمل، وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات قيّمة
تثري هذه الدراسة.

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الذين رافقونا طوال
سنوات الدراسة، وساهموا في تكويننا العلمي والمعرفي.

كما أتوجه بالشكر لكل من مدّ لي يد العون والمساعدة، سواء بكلمة
طيبة، أو نصيحة، أو دعم معنوي، وأسأل الله أن يجازي الجميع خير
الجزاء.

الطالبة:

زدام قطر الندي

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع، أهدي ثمرة جهدي وتخرّجي

إلى أعزّ الناس على قلبي...

إلى أمي وأبي العزيزين،

اللذين كانا سببًا في كل نجاح أصل إليه، بعد تعب طويل وسنوات من الصبر والدعاء والتضحية،

إلى من حملا همّي قبل فرحي، وسهرا من أجل راحتي ومستقبلي،

مهما كتبت من كلمات فلن أستطيع أن أوفيكما حقكما، فلكما مني كل الحب والامتنان، وأسأل الله أن يحفظكما

ويديمكما تاجًا فوق رأسي.

إلى زوجي العزيز،

الذي كان السند الحقيقي في مشواري، والذي منحني القوة والدعم في أصعب اللحظات،

شكرًا لأنك كنت بقربي دائمًا، تؤمن بقدرتي وتساندني حتى وصلت إلى هذه المرحلة،

فوجودك كان من أجمل أسباب راحتي ونجاحي.

إلى صغیرتي “ضحى”،

رفيقة البيت والقلب الجميل،

شكرًا لأنك كنت دائمًا يد المساعدة لي، وسببًا في تخفيف تعبي،

أدامك الله فرحةً وسندًا لي في كل أيامي.

إلى صديقتي “غنية”،

التي لم تبخل عليّ يومًا بالمساعدة والدعم،

شكرًا لكل موقف جميل، ولكل كلمة طيبة، ولكل يد امتدت لتخفف عني عناء هذا المشوار،

سيبقى فضلك ومحبتك في قلبي دائمًا.

وإلى “أشواق”، صديقة الدرب والذكريات الجميلة،

شكرًا لصدقك ووجودك الدائم،

دمت لي صديقةً وفية لا تغيّرُها الأيام.

كما أهدي هذا العمل إلى كل من وقف معي، وساندني ولو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة،

راجيةً من الله أن يجعل هذا النجاح بداية خير وتوفيق في مستقبلي.

فهرس المحتويات



قائمة المحتويات

	شكر
	إهداء
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	الملخص باللغة العربية
	الملخص باللغة الإنجليزية Abstract
أ - ب	مقدمة
الجانب المنهجي	
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
4	1- إشكالية الدراسة
5	2- فرضيات الدراسة
6	3- أهمية الدراسة
6	4- أهداف الدراسة
7	5- تحديد مفاهيم الدراسة
11	6- الدراسات السابقة (التعليق على الدراسة)
الجانب النظري	
الفصل الثاني: السمات الاجتماعية	
19	تمهيد
19	1- السمات الاجتماعية
19	أ- السمات الاجتماعية
22	ب- أبعاد السمات الاجتماعية
28	2- العوامل المؤثرة في السمات الاجتماعية
29	أ- العوامل الأسرية
39	ب- العوامل الاجتماعية

42	ج- العوامل الثقافية والاقتصادية
46	3- أهمية السمات الاجتماعية
47	أ- أهميتها في فهم السلوك الاجتماعي
53	ب- دورها في الدراسات الاجتماعية
55	ج - علاقة السمات الاجتماعية بالتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي:
59	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: الأحداث المنحرفين	
61	تمهيد
61	1- خصائص الأحداث المنحرفين وأنماط سلوكهم
61	أ- الخصائص النفسية والسلوكية
66	ب- الأنماط السلوكية للانحراف
72	ج- الفروق الفردية بين الأحداث
78	2- العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث
79	أ- العوامل الأسرية
83	ب- العوامل المدرسية
86	ج- العوامل الاجتماعية والبيئية
89	3- آليات الوقاية والتكفل بالأحداث المنحرفين
89	أ- أساليب الوقاية
91	ب- أساليب التكفل والإصلاح
94	ج- دور المؤسسات الرسمية والغير رسمية
97	خلاصة
الجانب التطبيقي	
الفصل الرابع: منهجية الدراسة	
101	تمهيد
101	1- مجالات الدراسة
102	2- المنهج وأدوات الدراسة
104	3- أدوات جمع البيانات
106	4- عرض وتحليل نتائج الدراسة

116	5- النتائج الجزئية للدراسة
118	6- النتيجة العامة للدراسة
120	خلاصة الفصل
122	الخاتمة
124	قائمة المصادر والمراجع

ملخص الدراسة باللغة العربية:

تناولت هذه الدراسة موضوع السمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين من وجهة نظر مؤطري مديرية النشاط الاجتماعي بمدينة المسيلة، وهدفت إلى التعرف على أبرز السمات الاجتماعية التي تميز الأحداث المنحرفين، والكشف عن أهم العوامل المؤدية إلى الانحراف، إضافة إلى إبراز دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومؤسسات التكفل في الوقاية من هذه الظاهرة.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، كما تم استخدام المقابلة المقننة والملاحظة كأداتين لجمع البيانات، حيث أجريت الدراسة الميدانية بمديرية النشاط الاجتماعي بمدينة المسيلة على عينة من الموظفين والمؤطرين العاملين بالمؤسسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الأحداث المنحرفين يتميزون بعدة سمات اجتماعية، من أهمها ضعف التكيف الاجتماعي، والميل إلى العدوانية، والتأثر بجماعة الأقران، وضعف العلاقات الأسرية. كما أظهرت النتائج أن التفكك الأسري، والفشل الدراسي، وضعف الرقابة والتوجيه، والبيئة الاجتماعية غير المستقرة، تُعدّ من أبرز العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث.

كما أكدت الدراسة أهمية دور الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية في الوقاية من الانحراف، وضرورة تعزيز برامج التوجيه والإرشاد والتأهيل النفسي والاجتماعي من أجل حماية الأحداث وإعادة إدماجهم داخل المجتمع.

الكلمات المفتاحية : السمات الاجتماعية، الأحداث المنحرفون، الانحراف، التنشئة الاجتماعية، التكفل الاجتماعي.

Abstract:

This study addressed the topic of the social characteristics of juvenile delinquents from the perspective of supervisors at the Directorate of Social Activity in M'Sila. The study aimed to identify the most important social characteristics that distinguish juvenile delinquents, reveal the main factors leading to delinquency, and highlight the role of socialization and care institutions in preventing this phenomenon.

The study relied on the descriptive method and used structured interviews and observation as tools for data collection. The field study was conducted at the Directorate of Social Activity in M'Sila on a sample of employees and supervisors working within the institution.

The study concluded that juvenile delinquents are characterized by several social traits, most notably poor social adjustment, aggressiveness, peer influence, and weak family relationships. The findings also showed that family disintegration, school failure, weak supervision and guidance, and unstable social environments are among the main factors leading to juvenile delinquency.

The study also emphasized the importance of the role played by the family, school, and social institutions in preventing delinquency, as well as the need to strengthen guidance, counseling, and psychological and social rehabilitation programs in order to protect juveniles and facilitate their social reintegration.

Keywords:

Social characteristics , Juvenile delinquents ,Delinquency , Socialization Social.

مقدمة



مقدمة:

تعد ظاهرة انحراف الأحداث من أبرز الظواهر الاجتماعية التي استقطبت اهتمام الباحثين والمختصين في مجالات علم الاجتماع وعلم النفس القانون، نظرا لما تخلفه من آثار تمس توازن الفرد واستقرار الأسرة وامن المجتمع، وقد شهدت هذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا من حيث الحجم والتنوع، بفعل التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي عرفتتها المجتمعات المعاصرة، الامر الذي جعلها تتجاوز حدود السلوك الفردي المعزول لتصبح قضية اجتماعية مركبة ترتبط ببنية المجتمع واليات الضبط والتنظيم الاجتماعي داخله.

وينظر إلى الحدث المنحرف في الدراسات السوسيولوجية بوصفه نتاجا لجملة من العوامل الاجتماعية والأسرية والثقافية التي تتفاعل فيما بينها لتؤثر في شخصيته وسلوكه. فالحدث خلال مرحلة الطفولة والمراهقة يكون أكثر قابلية للتأثر بالمحيط الاجتماعي، باعتبار هذه المرحلة أكثر حساسية في بناء شخصية وتشكل القيم والمعايير الاجتماعية. ومن فإن أي خلل في مؤسسات التنشئة الاجتماعية، كالأسرة وجماعة الرفاق، قد ينعكس بصورة مباشرة على سلوك الحدث ويدفعه نحو تبني أنماط سلوكية منحرفة تتعارض مع المعايير والقيم السائدة في المجتمع.

كما ان تحولات الاجتماعية المتسارعة التي يشهدها المجتمع المعاصر، وما رافقها من تغير أنماط العلاقات الاجتماعية وانتشار وسائل الاعلام الحديثة ووسائط التواصل الاجتماعي، ساهمت في إعادة تشكيل منظومة القيم والاتجاهات لدى فئة الشباب والأحداث. وإلى جانب ذلك، فإن مشكلات الفقر والبطالة والتفكك الأسري وضعف الرقابة الاجتماعية تعد من أبرز العوامل التي تزيد من احتمالية تعرض الحدث للانحراف، خاصة في ظل هشاشة بعض البنى الاجتماعية وضعف اليات الاحتواء والتوجيه.

وفي هذا السياق، برز الاهتمام بدراسة السمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين باعتبارها مدخلا مهما لفهم طبيعة هذه الفئة والكشف عن الخصائص الاجتماعية التي تميزها، سواء تعلق الامر بطبيعة العلاقات الأسرية، أو أساليب التنشئة، أو أنماط التفاعل الاجتماعي والتكيف مع المحيط، فالسمات الاجتماعية لا تعبر فقط عن خصائص فردية، بل تعكس في العمق طبيعة البناء الاجتماعي الذي نشأ فيه الحدث، ومدى نجاح مؤسسات التنشئة والضبط الاجتماعي في أداء وظائفها. وتستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تسعى إلى تسليط الضوء على فئة الأحداث المنحرفين من خلال مقارنة سوسيولوجية تركز على السمات الاجتماعية لهذه الفئة، انطلاقا من وجهة نظر المؤطرين العاملين بمديرية النشاط الاجتماعي بمدينة المسيلة، باعتبارهم من أكثر الفئات احتكاكا بالأحداث ومعرفة بظروفهم الاجتماعية

والسلوكية. كما تكتسي الدراسة أهمية عملية وعملية، من خلال مساهمتها في فهم العوامل الاجتماعية المرتبطة بالانحراف، بما يساعد على تطوير اليات الوقاية والتكفل إعادة الاندماج الاجتماعي.

وقد جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقا من تزايد الاهتمام بقضايا الطفولة والأحداث، ومن الرغبة في فهم الابعاد الاجتماعية المرتبطة بانحراف الأحداث، خاصة في ظل التحويلات التي يشهدها المجتمع الجزائري وما تفرزه من تحديات اجتماعية وتربوية متزايدة. كما تسعى الدراسة إلى الاسهام في اثراء الرصيد العلمي المتعلق بسوسيولوجيا الانحراف والجريمة، من خلال الربط بين الطرح النظري والمعطيات الميدانية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية وتحليلها كما توجد في الواقع، كما تم استخدام المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات من المؤثرين العاملين بمديرية النشاط الاجتماعي بمدينة المسيلة، قصد الوقوف على تصوراتهم حول السمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين والعوامل المرتبطة بهذه الظاهرة.

وانطلاقا من طبيعة الدراسة وأهدافها، تم تقسيم الدراسة إلى جانب نظري وجانب ميداني، تكون أربعة فصول، تناول الفصل الأول الإطار المنهجي والمفاهيمي للدراسة، بينما خصص فصل الثاني للإطار النظري المتعلق بالسمات الاجتماعية وابعادها عواملها المؤثرة وأیضا أهميتها، اما الفصل الثالث فتناول ظاهرة انحراف الأحداث من حيث الخصائص والعوامل المفسرة واليات الوقاية والتكفل، في حين خصص الفصل الرابع للدراسة الميدانية وتحليل النتائج وتفسيرها.

الإطار العام للدراصة



1- الإشكالية

2- أسباب اختيار الموضوع

3- أهمية الدراسة

4- أهداف الدراسة

5- المفاهيم

6- الدراسات السابقة (التعليق على الدراسة)

1 - الإشكالية:

يشهد العالم اهتماما متزايدا بحقوق الطفل وتوفير الرعاية اللازمة له حيث تحرس المنظمات الدولية والعالمية كمنظمة اليونيسيف، ومنظمة حماية الطفل، ومنظمة حقوق الانسان، ولجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات على تسطير البرامج وإلزام الدول للاهتمام بالطفل ورعايته وتوفير الحق في التعليم والصحة وغيرها من الحقوق، فمنظمة اليونيسيف تهدف لحماية الأطفال من الاستغلال والإهمال، كما انها تدعم التعليم، واما عن لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة فهي تسهر علي مراقبة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وتراجع تقارير الدول حول مدى احترام حقوق الطفل، كما ان العالم لم يتوقف عند المنظمات فقط بل ابرم اتفاقية لحماية هذه الفئة، كاتفاقية حقوق الطفل 1989 وكأهم ما جاء فيها، تنص على حق الطفل في الحياة والبقاء، النمو، التعليم، الصحة الجنسية وحمايتهم من العنف والاستغلال وأيضا البرتوكول الاختياري الذي أقيم بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة 2000.

مع تطور الفكر في المجتمعات برزة فكرة الاهتمام بفئة الأحداث والجنوح باعتبارها فئة ضعيفة تتأثر بالبيئة المحيطة فمرحلة الحداثة العمرية تعد مرحلة حساسة تجعل الحدث لين الانحراف إذا توفرت العوامل المؤدية للانحراف كالفقر، التفكك الأسري، الإهمال المدرسي (الاقصاء المدرسي) وأيضا رفقاء السوء، قد اعتبر جنوح الأحداث ليس مجرد ظاهرة فردية بل قضية اجتماعية حساسة تتطلب تدخلا منظم للوقاية والحماية وإعادة التأهيل والإصلاح قبل العقاب وهذا الفكر يعكس وعي المجتمع بان معالجة هذه الفئة الجانحة ستقدم مجتمع مستقر وسوي .

في سياق الاهتمام بحماية الحدث ومنع انحرافه وضعت الجزائر اطارا قانونيا خاصا لهذه الفئة (الفئة المستضعفة)، يقوم بالحماية والوقاية وإعادة الادماج خاصتا، بدل العقاب الصارم اذ خصص قانون حماية الطفل المواد المتعلقة بقضاء الأحداث في قانون الاجراء الجزائي، قواعد تضمن للحدث حقوقه أثناء المتابعة القضائية مثل السرية في الجلسات، حضور المساعدة الاجتماعية والنفسية، وما يدل هذا الاهتمام القانوني الا ان الجزائر ملتزمة بحماية الحدث ومعالجة أسباب جنوحه في اطار قانوني انساني يهدف إلى إعادة ادماجه واصلاحه داخل المجتمع ومنع عودته الي الانحراف.

كما أن فهم ظاهرة جنوح الأحداث ومعالجتها لا يمكن ان يتم دون الاستعانة بعدة علوم، على راسها علم النفس الذي يفسر الدوافع السلوكية والاضطرابات الانفعالية وعلم الاجتماع الذي يدرس الظروف المحيطة بالحدث، وعلم التربية الذي يقدم اليات الوقاية والتأهيل وازضافة إلى القانونية التي تنظم طرق التكفل والحماية ان تكامل هذه العلوم يتيح مقاربة شمولية تهدف الي تفسير الظاهرة ومعالجة أسبابها والحد من انتشارها.

حيث وفرت الجزائر العديد من المؤسسات التي تتكفل بالأحداث الجانحين كمؤسسات الرعاية الخاصة بالأحداث ومراكز الملاحظة في الوسط المفتوح والتي تؤدي دورا محوريا في منظومة حماية الطفل وتتمثل وظيفتها الأساسية في تشخيص حالة الحدث من مختلف الجوانب النفسية الاجتماعية والسلوكية، وتوفير بيئة تربوية موجهة تسهم في تقويم سلوكه واستعادة توازنه كما تعمل هذه المؤسسات على ترسيخ ثقافة قانونية وسلوكية لدى الحدث، من خلال برامج تربوية وتكوينية تهدف الى تنمية وعيه الاجتماعي وتعزيز قدراته على الاندماج الإيجابي.

وفي هذا الإطار، يبرز الاهتمام بدراسة السمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين باعتبارها مدخلا أساسيا لفهم طبيعة سلوكهم الاجتماعي وأنماط تفاعلهم مع محيطهم الأسري والمدرسي والمجتمعي إذ تعد السمات الاجتماعية انعكاسا مباشرا لظروف التنشئة الاجتماعية ومستوى الضبط الاجتماعي الذي يخضع له الحدث، كما تكشف عن خصائص علاقاته الاجتماعية ومستوى الضبط الاجتماعي الذي يخضع له الحدث، كما تكشف عن خصائص علاقته الاجتماعية، ومدى تكيفه مع القيم والمعايير السائدة في المجتمع، ومن ثم فإن تحليل السمات يسهم في تفسير ظاهرة الجنوح لدى الأحداث، ويساعد على بناء تدخلات وقائية وإصلاحية أكثر فعالية

وعليه تتطرق الدراسة الحالية من سؤال رئيسي مفاده ماهي السمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين بمدينة المسيلة؟

2- أسباب اختيار الموضوع:

اخترت موضوع السمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين بمدينة المسيلة، نتيجة مجموعة من الاعتبارات المهنية والعلمية التي دفعتني إلى الاهتمام بهذه الفئة ودراسة ظروفها بشكل أعمق. من خلال عملي داخل المؤسسة العقابية، لاحظت تزايد عدد الأحداث الذين يتم ايداعهم بالمؤسسة، رغم اختلاف خلفياتهم الأسرية والاجتماعية التي تدفع الحدث نحو الجنوح.

كما أن الاحتكاك اليومي بهذه الفئة أظهر لي وجود سمات اجتماعية تكاد تتكرر بين اغلب الأحداث، مما جعل الحاجة إلى دراسة علمية دقيقة أكثر إلحاحا، خاصة في ظل انتشار هذه الظاهر في المجتمع المحلي. إضافة إلى ذلك فإن الدراسات الميدانية حول الجنوح الأحداث في مدينة المسيلة تجعل من هذا الموضوع مجالا مهما للبحث يمكن من خلاله الجمع بين الخبرة المهنية والمعالجة الأكاديمية، بهدف فهم الظاهرة وتقديم معرفة قد تسهم في تطوير استراتيجيات الوقاية والتكفل.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في التركيز على السمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين باعتبارها مفتاحاً لفهم سلوكياتهم ودوافعهم في الانحراف مما يساعد التعرف على العوامل المؤثرة في تشكيل شخصيتهم وسلوكهم الاجتماعي. فمن الناحية العلمية تسهم دراسة هذه السمات في تطوير المعرفة حول الظاهرة وتفسير العوامل المؤدية للجنوح بالإضافة إلى إثراء الحقل الأكاديمي بمعلومات ميدانية دقيقة، تمكن الباحثين من بناء نماذج تحليلية وتدعيم النظريات الاجتماعية والنفسية والمتعلقة بالانحراف، أما من الناحية الاجتماعية فتتيح الدراسة فهماً أفضل لظاهرة جنوح الأحداث، وتساعد في تحسين برامج الرعاية وإعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي، كما توفر معطيات دقيقة للأسر والمؤسسات الاجتماعية والقضائية للحد من الانحراف وتعزيز الوقاية وحماية الأحداث بما يسهم في تطوير المجتمع والمحافظة على استقراره الاجتماعي.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة جنوح الأحداث من منظور اجتماعي علمي، من خلال التركيز على السمات الاجتماعية التي تميز هذه الفئة بمدينة المسيلة، والسعي إلى فهم العوامل المؤثرة في سلوكها وتتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

تهدف الدراسة في المقام الأول، إلى التعرف على السمات الاجتماعية السائدة لدى الأحداث المنحرفين بمدينة المسيلة، من حيث أوضاعهم الاجتماعية، ودرجة اندماجهم داخل المجتمع، كما تسعى إلى تحليل العوامل الأسرية والاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في ظهور سلوك الجنوح مثل التفكك الأسري، ضعف الرقابة الوالدية الفشل الدراسي، والبيئة الاجتماعية المحيطة.

كما تهدف الدراسة إلى فهم دور الوسط المدرسي والبيئة الاجتماعية في التأثير على سلوك الأحداث، من خلال دراسة علاقة الحدث بالمؤسسة التعليمية ورفاقه ومحيطه الاجتماعي، إضافة إلى ذلك تسعى الدراسة إلى تحليل السياق الاجتماعي المحلي لمدينة المسيلة ودوره في انتشار ظاهرة الجنوح الأحداث بما يسمح بفهم أعمق لخصوصية الظاهرة داخل هذا المجال الجغرافي.

ومن الأهداف الأساسية المساهمة في إثراء المعرفة العلمية والأدبيات السوسيولوجية المتعلقة بجنوح الأحداث من خلال تقديم دراسة ميدانية تستند إلى معطيات واقعية يمكن الاستفادة منها في أبحاث ودراسات مستقبلية كما تهدف إلى تقديم نتائج علمية يمكن أن تساعد المؤسسات الاجتماعية والتربوية والعقابية علي تحسين برامج الوقاية والرعاية وإعادة الإدماج الاجتماعي للأحداث المنحرفين.

وفي الأخير تسعى الدراسة إلى تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية معالجة ظاهرة جنوح الأحداث من منظور وقائي وإنساني ويقوم على حماية الحدث وإعادة ادماجه داخل المجتمع بدل الاقتصار على المعالجة العقابية بما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والحد من تفاهم الظاهرة.

5- المفاهيم:

5-1- السمات الاجتماعية:

أ- التعريف المعجمي لسمات الاجتماعية في علم النفس:

يعد مفهوم السمات من المفاهيم الأساسية في علم النفس، خاصة في مجال علم النفس الشخصية، حيث يشير إلى الخصائص النفسية الثابتة نسبياً التي تميز الفرد عن غيره، وتظهر في أنماط سلوكه واستجاباته في مواقف مختلفة.

- ورد في معجم علم النفس أن السمات هي خصائص نفسية مستقرة نسبياً تميز شخصية الفرد وتنعكس في سلوكه وانفعالاته وتفاعلاته مع البيئة¹.

- يعرف غوردن ألبورت السمة بأنها استعداد نفسي عام نسبياً يجعل الفرد يستجيب بطريقة متشابهة لمجموعة من المواقف².

- كما يرى ريموند كاتل أن السمات عناصر بنائية في الشخصية يمكن ملاحظتها وقياسها وتستخدم للتنبؤ بسلوك الفرد³.

- ويشير هانز أيزنك إلى أن السمات تمثل: أبعاداً أساسية في الشخصية تنظم السلوك وتحدد نمطه العام⁴.

- يري حمدان زهران أن السمات هي خصائص نفسية وعامة وثابتة نسبياً تميز الفرد عن غيره، وتظهر أنماط سلوكية واستجاباته المتكررة وتعد أساساً لفهم الشخصية⁵.

- ويعرف عبد الستار إبراهيم السمات بأنها صفات أو خصائص نفسية مستقرة نسبياً تميز شخصية الفرد، وتنعكس في سلوكه الظاهر وتفاعله في البيئة الاجتماعية⁶.

¹ - إبراهيم عبد الستار، معجم علم النفس، ط1، دار النهضة العربية القاهرة، 1988، ص 122 .

² - ألبورت غوردن، الشخصية: تفسير نفسي، ترجمة عبد الرحمان محمد، ط1، دار هولت للنشر، نيويورك، 1937، ص 95 .

³ - ريموند كاتل، الشخصية والدافعية: البنية والقياس، ط1، دار وورلد بوك، نيويورك، 1957، ص 45 .

⁴ - هانز أيزنك، بنية الشخصية والدافعية: البنية والقياس، ط1، دارميثون وشركاه المحدودة، لندن، 1953، ص 11 .

⁵ - زهران، حامد عبد السلام، علم النفس الاجتماعي، ط6 عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 142 .

⁶ - إبراهيم عبد الستار، معجم علم النفس، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 112 .

- أيضا **محمد حسن غانم** يشير أن السمات هي استعدادات نفسية مكتسبة أو موروثة نسبيا، توجه سلوك الفرد وتؤثر في سلوكه وانفعالاته¹.

- ويشير **أحمد عبد الخالق** إلى أن السمات تمثل: ابعادا نفسية في الشخصية، تتجلى في أنماط ثابتة من التفكير والانفعال والسلوك، ويمكن ملاحظتها وقياسها².

ب- التعريف المعجمي لسمات الاجتماعية في علم الاجتماع

- يرى علم الاجتماع أن السمات الاجتماعية تعبر عن الخصائص والصفات التي يكتسبها الفرد من خلال تفاعله في المجتمع، والتي تحدد أنماط سلوكه الاجتماعي وأدواره ومكانته داخل البناء الاجتماعي.

- ورد في معجم علم الاجتماع أن السمات الاجتماعية هي خصائص مكتسبة ناتجة عن عملية التنشئة الاجتماعية، تميز سلوك الأفراد داخل الجماعة وتحدد أساليب تفاعلهم الاجتماعي³.

- تعريف **علي عبد المعطي** (منظور اجتماعي): يعرف على عبد المعطي السمات الاجتماعية بأنها مجموعة الصفات السلوكية التي تتشكل لدى الفرد نتيجة انتماؤه الاجتماعي، وتعكس القيم والمعايير السائدة في المجتمع⁴.

- تعريف **محمد عاطف غيث**: يشير محمد عاطف غيث إلى أن السمات الاجتماعية تمثل أنماط سلوكية مستقرة نسبيا، يكتسبها الفرد من الجماعة، وتستخدم لفهم السلوك الاجتماعي وتفسيره⁵.

- تعريف **أحمد زايد** (البناء الاجتماعي) يرى أحمد زايد أن السمات الاجتماعية تعد انعكاسا للبناء الاجتماعي والثقافي الذي ينتمي اليه الفرد، وتظهر في أدواره الاجتماعية وعلاقاته داخل المجتمع⁶.

- من خلال التعاريف السابقة يتضح أن مفهوم السمات الاجتماعية يشترك في كونه خصائص اجتماعية مكتسبة تتسم بالاستقرار النسبي، وتتشكل من خلال عملية التفاعل والتنشئة الاجتماعية، وتعكس في السلوك الاجتماعي الظاهر للفرد، كما ترتبط هذه السمات بالقيم والمعايير الاجتماعية السائدة، وتتأثر بالبيئة الاجتماعية المحيطة وتعد قابلة للملاحظة والقياس، لما لها من دور في تفسير أنماط التفاعل والسلوك الاجتماعي، خاصة لدى فئة الأحداث المنحرفين، كما تظهر بعض الاختلافات بين العلماء في تحديد

¹ - غانم محمد حسن، علم النفس الاجتماعي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص120.

² - عبد الخالق أحمد محمد، مدخل إلى علم النفس، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004 ص 56 .

³ - مذكور، إبراهيم، معجم علم الاجتماع، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1993، ص 214.

⁴ - عبد المعطي، علي، مدخل إلى علم الاجتماع، ط3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص89.

⁵ - غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 176.

⁶ - زايد، أحمد، علم الاجتماع، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص63.

المفهوم إذ يركز بعضهم على السمات بوصفها خصائص نفسية داخلية ثابتة نسبيا في حين ينظر إليها آخرون على أنها أنماط سلوكية مكتسبة تتشكل من خلال التفاعل الاجتماعي، كما يختلف الباحثون في مدى التأكيد على العوامل الوراثية أو البيئية في تكوين السمات، غير أن هذه الاختلافات لا تنفي وجود أرضية مشتركة تؤكد أن السمات تمثل خصائص مستقرة نسبيا تميز الأفراد وتتعاكس في سلوكهم وتفاعلهم الاجتماعي.

التعريف الاجرائي للسمات الاجتماعية: من خلال العرض السابق نقوم بتحديد مفهوم اجرائي يتناسب مع دراستنا الحالية لسمات الاجتماعية، وهي كالتالي بأنها مجموعة الخصائص الاجتماعية التي تميز الأحداث المنحرفين والتي تتشكل نتيجة تفاعلهم مع محيطهم الأسري والاجتماعي، وتنعكس في أنماط تعاملهم مع الأسرة والأقران، والمؤسسات الاجتماعية، ومدى التزامهم بالقيم والمعايير الاجتماعية السائدة، كما تشمل هذه السمات أساليب التواصل الاجتماعي، ومستوى التكيف الاجتماعي، وطبيعة العلاقة الاجتماعية التي يقيمها الحدث والتي يمكن ملاحظتها وقياسها من خلال الابعاد والمؤشرات المعتمدة في أداة الدراسة .

5-2- الأحداث المنحرفين:

أ- التعريف المعجمي لمصطلح الأحداث المنحرفين في علم النفس

- عبد الستار إبراهيم ورد في معجم علم النفس أن الأحداث المنحرفين هم الأطفال أو المراهقين الذين تصدر عنهم أنماط سلوكية مخالفة للمعايير الاجتماعية والقانونية، نتيجة إصابات نفسية أو اختلال في عملية التوافق النفسي والاجتماعي.¹

- يعرف **juvenile Delinquency**: في علم النفس بأنه نمط في السلوكيات غير الاجتماعية أو غير القانونية التي تصدر عن القصر، وتعكس فشلا في التكيف النفسي والاجتماعي.²

- **Dvid Crystal- Dictionry of psychology** : يشير المصطلح إلى الأفعال المنحرفة التي يرتكبها الأحداث، والتي ترتبط غالبا باضطرابات النمو النفسي والانفعالي.³

- **Eysenk- Encyclopedia of Psychology** : يرى ايزنك أن انحراف الأحداث يعكس خلا في التفاعل بين الاستعدادات النفسية للفرد والظروف البيئية، مما يؤدي إلى سلوك غير متوافق مع القواعد الاجتماعية.⁴

¹ - إبراهيم عبد الستار، معجم علم النفس ، ط 1، دار النهضة العربية، 1988، ص158 .

²-American psychological Association .APA Dictionary of pschogy .1st ed .APA Press.Washington .DC.2007.

³-Crytal . David .A Dictionary of psychology .2ed.pengui books .London .2006 ,p289.

⁴-Eysenk .hans J.Encyclopedia of psycholog .1st ed .Routledge ,London ,2000 , P412

- حامد عبد السلام زهران: يعرف زهران الحدث بأنه الفرد الذي لم يبلغ سن الرشد، وينظر أن سلوكاته غير متوافقة مع متطلبات المجتمع بسبب مشكلات نفسية أو أسرية أو بيئية تعوق نموه السوي.¹
- أحمد محمد الخالق: يشير عبد الخالق إلى أن الأحداث المنحرفين هم فئة من الصغار الذين تتسم سلوكياتهم بالاندفاع أو العدوان أو خرق القواعد، وترتبط بضعف الضبط الانفعالي أو اضطرابات في الشخصية.²

ب- التعرف المعجمي لمصطلح الأحداث المنحرفين في علم الاجتماع

- عبد الغاني الدقر: معجم علم الاجتماع: ورد في معجم علم الاجتماع أن الأحداث المنحرفين هم صغار السن الذين يأتون أفعالا تخالف القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع، سواء كانت هذه الأفعال مجرمة قانونيا أم مرفوضة اجتماعيا وينظر إليها بوصفها نتاجا لخلل في عملية التنشئة الاجتماعية.³
- Edwin H.Principles of criminology : يعرف سذرلاند juvenile delinquency بأنها سلوكيات مخالفة للمعايير الاجتماعية والقانونية تصد عن الأحداث، وتكتسب من خلال التفاعل الاجتماعي داخل جماعات منحرفة.⁴
- Robert K.Merton : يرى ميرتون أن انحراف الأحداث يمثل استجابة اجتماعية غير متوافقة مع البنية الاجتماعية، نتيجة التناقض بين الأهداف الثقافية والوسائل المشروعة لتحقيقها.⁵
- Anthony Giddens: يشير جيدنز إلى أن انحراف الأحداث هو شكل من أشكال السلوك المنحرف الذي يعكس ضعف الضبط الاجتماعي والتغيرات البنوية في الأسر والمؤسسات الاجتماعية.⁶
- محمد حسن غانم: علم الاجتماع الجنائي: يعرف غانم الحدث المنحرف بأنه الفرد الذي لم يبلغ سن الرشد القانوني، ويصدر عنه سلوك اجتماعي غير سوي، يعكس فشل مؤسسات الضبط الاجتماعي في تقويمه ودمجه في النسق الاجتماعي.⁷

¹- زهران، حامد عبد السلام، علم النفس الطفولة والمراهقة، ط 5، عالم الكتب، القاهرة، 2005، ص 221.

²- عبد الخالق احمد، محمد، مدخل إلى علم النفس الاكلينيكي، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص103.

³- الدقر، عبد الغني، معجم علم الاجتماع، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 97.

⁴-Sutherland.Edwin H.Principles of Criminology .5th ed .J.B.Lippincott Company .new york,1955 , p 89.

⁵-Merton .Robert K.Social theory and Social Sturcture .Revised ed .free Press. new york .1968, P194 .

⁶-Gddens .Anthony .sociology .4th ed .Polity Press . Cambridge .2001.,P243.

⁷- غانم، محمد حسن، علم الاجتماع الجنائي، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص 142.

- عبد السلام عبد الغفار : يشير عبد الغفار إلى أن انحراف الأحداث ظاهرة اجتماعية تتمثل في خروج بعض الصغار عن القواعد الاجتماعية، نتيجة التفاعل بين ظروف اسرية واقتصادية وثقافية غير ملائمة.¹

- من خلال التعاريف السابقة يتضح أن مفهوم الأحداث المنحرفين يشترك في الخصائص التالية وهي كونه سلوكا اجتماعيا غير سوى يصدر عن فئة عمرية لم تبلغ سن الرشد القانوني، ويعكس خروجاً عن القيم والمعايير الاجتماعية والقانونية السائدة، كما تظهر بعض الاختلافات بين العلماء في تحديد المفهوم، إذ يركز بعضهم على البعد القانوني للجروح، بينما يؤكد آخرون على العوامل الاجتماعية والنفسية المؤدية إليه ويمكن من خلال العرض السابق أن نقوم بتحديد مفهوم إجرائي يتناسب مع دراستنا الحالية للأحداث المنحرفين وهو الأفراد الذين يبلغوا سن الرشد القانوني، وصدرت عنهم سلوكات مخالفة للقيم والمعايير الاجتماعية والقانون المعمول بها، والذين اتم إيداعهم أو متابعتهم داخل المؤسسات العقابية أو الاجتماعية، ويمكن تحديدهم ودراستهم من خلال المؤشرات المعتمدة في أداة البحث .

6- الدراسات السابقة:

6-1- الدراسات الأجنبية:

- Juvenile Delinquency : A Sociological Approach

جنوح الأحداث: مقاربة سوسيولوجية

- مشكلة الدراسة: تمحورت مشكلة الدراسة حول فهم ظاهرة جنوح الأحداث من منظور اجتماعي، من خلال تحليل دور الأسرة، والحي، والمدرسة، وجماعة الأقران، والطبقة الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى الجنوح، وبيان كيفية تأثير البيئة الاجتماعية في ظهور السلوك.

- المنهج: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي.

- العينة المستهدفة: اعتمدت الدراسة على تحليل حالات جنوح الأحداث داخل المجتمع الأمريكي من خلال بيانات اجتماعية ومؤسسية متنوعة.

- اهم النتائج: توصلت الدراسة إلى أن التفكك الأسري، تأثير جماعة الرفاق، وضعف الرقابة الاجتماعية من أهم العوامل المؤدية إلى جنوح الأحداث. كما أكدت على أهمية الوسط الاجتماعي في تفسير الظاهرة.

-Sociology of juvenile Delinquency

فهم عدالة الأحداث وجنوحهم

¹ - عبد الغفار، عبد السلام، علم الاجتماع والانحراف، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص88.

- **مشكلة الدراسة:** تمثلت مشكلة الدراسة في تحليل العلاقة بين جنوح الأحداث ونظام عدالة الأحداث، مع التركيز على كيفية تعامل المؤسسات الإصلاحية والقضائية مع هذه الفئة وأثر برامج التأهيل وإعادة الإدماج على الحد من تكرار الانحراف .

- **المنهج:** اعتمدت على المنهج الوصفي.

- **العينة المستهدفة:** شملت الدراسة الأحداث داخل مؤسسات العدالة والإصلاح، مع تحليل سياسات وبرامج التدخل.

- **أهم النتائج:** أظهرت النتائج ان برنامج الدعم النفسي والاجتماعي وإعادة الإدماج تساهم بشكل فعال في الحد من تكرار الجنوح، وأن البيئة الأسرية تلعب دورا أساسيا في الوقاية.

-Understanding juvenile justice and Delinquency

النظرية السوسيولوجية لجنوح الأحداث: منظور إجرامي

- **مشكلة الدراسة:** سعت الدراسة إلى تفسير جنوح الأحداث في ضوء النظريات السوسيولوجية، خاصة نظرية التفكك الاجتماعي، ونظرية التعلم الاجتماعي، ونظرية الوصم الاجتماعي، بهدف فهم كيف ينتج المجتمع أنماط السلوك المنحرف لدى الأحداث.

- **المنهج:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي.

- **العينة المستهدفة:** اعتمدت الدراسة على تحليل نظري للدراسات والنظريات الاجرامية والاجتماعية .

- **أهم النتائج :** توصلت الدراسة إلى أن البيئة الاجتماعية غير المستقرة، والتنشئة غير السوية، ورفاق السوء تعد من أبرز العوامل المفسرة للجنوح.

- **التعليق على الدراسات الأجنبية:** من خلال استعراض الدراسات السابقة الأجنبية، يتضح أنها أسهمت بشكل كبير في إثراء الدراسة الحالية من الناحيتين النظرية والمنهجية. فمن الناحية النظرية، أفادت هذه الدراسات في توضيح البعد السوسيولوجي لظاهرة جنوح الأحداث، حيث ركزت على دور الأسرة والحي، والمدرسة، وجماعة الاقران والطبقة الاجتماعية في تشكيل السلوك المنحرف لدى الأحداث، وهو ما يتقاطع بصورة مباشرة مع موضوع الدراسة الحالية المتعلق بالسمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين. كما ساعدت هذه الدراسات في إبراز العلاقة بين البيئة الاجتماعية المحيطة بالحدث وانماط سلوكه، وأكدت ان الجنوح لا يفهم بمعزل عن السياق الاجتماعي والثقافي الذي ينشأ في الحدث.

ومن الناحية المنهجية استفادت الدراسة الحالية من هذه البحوث في التعرف على المناهج العلمية المعتمدة في دراسة جنوح الأحداث، خاصة المنهج السوسيولوجي التحليلي والمنهج الوصفي، بالإضافة إلى

الاستفادة من كيفية تحديد المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بالجنوح، مثل التفكك الأسري، تأثير الرفاق والضبط الاجتماعي. كما أسهمت نتائج هذه الدراسات في توجيه الباحثة نحو تحديد الابعاد الأساسية للسمات الاجتماعية، وصياغة الإشكالية بشكل أدق إضافة إلى ذلك، شكلت هذه الدراسة الحالية، من خلال المقارنة بين ما توصلت إليه الأدبيات الأجنبية وما ستسفر عنه الدراسة الميدانية بمدينة المسيلة، بما يساعد على تقديم تفسير علمي أكثر عمقا للنتائج.

6-2- الدراسات العربية:

1- الدراسة الأولى:

- **العنوان:** تحولات واتجاهات ظاهرة جنوح الأحداث في المجتمع الليبي، والكشف عن مدى تأثيرها بالتحويلات السياسية والاجتماعية الاقتصادية التي عرفتتها البلاد، خاصة بعد 2011. كما سعت الدراسة إلى فهم العلاقة بين التفكك الأسري وضعف الضبط الاجتماعي وارتفاع معدلات الجنوح.

- **المنهج:** الوصفي

- **العينة المستهدفة:** اعتمدت البيانات الإحصائية والتقارير الرسمية المتعلقة بالأحداث الجانحين في ليبيا خلال الفترتين 1999-2010 و 2012-2023.

- **أهم النتائج:** توصلت الدراسة إلى وجود ارتفاع ملحوظ في معدلات جنوح الأحداث بعد سنة 2011، مع بروز أثر التفكك الأسري والظروف الاجتماعية والسياسية في تنامي الظاهرة.

2- الدراسة الثانية:

- **العنوان:** العوامل الاجتماعية وأثرها في جنوح الأحداث: دراسة تطبيقية على الأحداث الجانحين بوحدة حماية الأسرة والطفل بولاية الخرطوم.

- **مشكلة الدراسة:** تمثلت مشكلة الدراسة في البحث عن العوامل الاجتماعية المؤدية إلى جنوح الأحداث في المجتمع السوداني، مع التركيز على الأسرة والظروف الاقتصادية والبيئة الاجتماعية، وأثرها في تشكيل السلوك المنحرف.

- **المنهج:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي.

- **العينة المستهدفة:** شملت العينة الأحداث الجانحين بوحدة حماية الأسرة والطفل بولاية الخرطوم .

- **أهم النتائج:** أظهرت النتائج أن ضعف التنشئة الأسرية، الظروف الاقتصادية الصعبة، ورفاق السوء تعد من أهم أسباب جنوح الأحداث.

3- الدراسة الثالثة:

- **العنوان:** العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف: دراسة ميدانية على الاخصائيين العاملين في دور الملاحظة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية.
- **مشكلة الدراسة:** تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى عودة الأحداث إلى الانحراف بعد الافراج عنهم، حيث ركزت على تحليل دور الأسرة، والبيئة الاجتماعية، والأصدقاء والوضع الاقتصادي في إعادة انتاج السلوك المنحرف. ما سعت الدراسة إلى فهم مدى فعالية البرامج الإصلاحية في الحد من تكرار الجنوح، والكشف عن أوجه القصور في عملية إعادة الإدماج الاجتماعي للأحداث.
- **المنهج:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي الاجتماعي.
- **العينة المستهدفة:** تكونت العينة من 433 أخصائياً اجتماعياً يعملون في دور الملاحظة الاجتماعية في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية.
- **أهم النتائج:** توصلت الدراسة إلى أن:
 - ضعف الرقابة الأسرية والعودة إلى رفقاء السوء أهم أسباب عودة الحدث للانحراف.
 - طلاق الوالدين والتفكك الأسري عامل أساسي في الجنوح .
 - من العوامل الاقتصادية: تدني مستوى المعيشة والحرمان المادي.
 - اكدت على أهمية البرامج الإصلاحية مثل الارشاد الاجتماعي والتوعية في الحد من الظاهرة.
- **التعليق على الدراسة:**

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية، يتبين انها قدمت إضافة علمية مهمة للدراسة الحالية سواء من الناحية النظرية أو المنهجية. فمن الناحية النظرية ساعدت هذه الدراسات في توضيح مفهوم جنوح الأحداث، إبراز أهم العوامل الاجتماعية غير الملائمة، وهي كلها عناصر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع السمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين كما أسهمت هذه الدراسات في توجيه اهتمام الباحثة نحو أهمية تحليل البيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها الحدث، باعتبارها عنصراً أساسياً في تفسير سلوكه المنحرف.

أما من الناحية المنهجية، فقد استفادة الدراسة الحالية من هذه البحوث في التعرف على المناهج العلمية المعتمدة في دراسة الظاهرة، خاصة المنهج الوصفي والمنهج المسحي الاجتماعي، إضافة إلى الاستفادة من كيفية اختيار العينة وتحديد الفئة المستهدفة. كما ساعدت نتائج هذه الدراسات في صياغة

إشكالية البحث، وتحديد الابعاد الأساسية المرتبطة بالسمات الاجتماعية مثل العلاقات الأسرية، والتفاعل مع الاقران، ومدى التكيف مع المحيط الاجتماعي.

كما تمثل هذه الدراسات مرجعا مهما عند مناقشة نتائج الدراسة الحالية، من خلال المقارنة بين ما توصلت إليه الدراسات السابقة وما ستسفر عنه الدراسة الميدانية، بما يسمح بإبراز أوجه التشابه والاختلاف، وتقديم تفسير علمي أدق للنتائج في ضوء السياق الاجتماعي لمدينة المسيلة.

6-3- الدراسات الجزائرية :

1- الدراسة الأولى:

- **العنوان:** أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث: دراسة ميدانية أجريت بمركز الأحداث بمدينة الجزائر العاصمة

- **مشكلة الدراسة:** تمحورت مشكلة الدراسة حول التعرف على مدى تأثير العوامل الاجتماعية في ظهور ظاهرة جنوح الأحداث خاصة ما يتعلق بالأسرة والوضع الاقتصادي، ورفقاء السوء، والبيئة الاجتماعية المحيطة بالحدث. كما سعت الدراسة إلى تفسير العلاقة بين ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية وازدياد السلوك المنحرف لدى الأحداث.

- **المنهج:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، مع توظيف الدراسة الميدانية.

- **العينة المستهدفة:** شملت العينة الأحداث المودعين بمركز الأحداث بمدينة الجزائر العاصمة.

- **أهم النتائج:** توصلت الدراسة إلى أن التفكك الأسري، ضعف الرقابة الأسرية، ورفقاء السوء من أبرز العوامل المؤدية إلى الجنوح، كما اكدت أن البيئة الاجتماعية غير السوية تساهم بشكل مباشر في الانحراف

2- الدراسة الثانية:

- **العنوان:** العوامل الاجتماعية المؤدية إلى تنامي ظاهرة جنوح الأحداث: دراسة ميدانية بمؤسسة إعادة التربية بالحجار.

- **مشكلة الدراسة:** تمثلت مشكلة الدراسة في البحث عن أهمية العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى تنامي ظاهرة جنوح الأحداث، مع التركيز على دور الأسرة، والوضع الاقتصادي، ومستوى التعليم، وطبيعة الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الحدث.

- **المنهج:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، مع استخدام المقابلة والاستمارة.

- **العينة المستهدفة:** تكونت العينة من 21 حدثا موقفا بمؤسسة إعادة التربية بالحجار، تتراوح أعمارهم بين 14 و18.

- **أهم النتائج:** أظهرت النتائج أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني، والتفكك الأسري، وغياب المتابعة الأسرية من أهم الأسباب المؤدية إلى الجنوح. كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور الأسرة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية.

3- الدراسة الثالثة :

- **العنوان:** التنشئة الاجتماعية وانعكاساتها على جنوح الأحداث.

- **مشكلة الدراسة:** تناولت الدراسة أثر التنشئة الاجتماعية في تشكيل سلوك الحدث، ومدى مساهمة الأوضاع الأسرية والاقتصادية في ظهور سلوك الجنوح والانحراف لدى الأحداث.

- **المنهج:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي.

- **أهم النتائج:** توصلت الدراسة إلى أن سوء التنشئة الاجتماعية، كبر حجم الأسرة، وتردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي من أهم العوامل التي تدفع الحدث إلى الانحراف.

التعليق على الدراسات السابقة : من خلال استعراض الدراسات السابقة الجزائرية، يتضح أنها أسهمت بشكل كبير في دعم الدراسة الحالية من ناحيتين النظرية والمنهجية. فمن الناحية النظرية، ساعدت هذه الدراسات في توضيح طبيعة جنوح الأحداث داخل المجتمع الجزائري، إبراز أهم العوامل الاجتماعية المرتبطة بها، مثل التفكك الأسري، ضعف الرقابة الوالدية، تأثير جماعة الرفقاء، وسوء التنشئة الاجتماعية، وهي عوامل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع السمات الاجتماعية، وهي عوامل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع السمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين، كما مكنت هذه الدراسات الباحثة من تكوين صور علمي أوضح حول البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الحدث، أثرها في تشكيل سلوكه المنحرف.

أما من الناحية المنهجية فقد استفادت الدراسة الحالية من هذه البحوث في التعرف على المناهج المتعمد في دراسة الظاهرة، خاصة المنهج الوصفي وكيفية اختيار العينة المستهدفة من فئة الأحداث المنحرفين داخل المؤسسات الإصلاحية أو مراكز إعادة التربية كما ساعدت هذه الدراسات في صياغة إشكالية البحث، وتحديد الأبعاد الأساسية المرتبطة بالسمات الاجتماعية، مثل العلاقات الأسرية، والتفاعل مع الاقران، ومستوى الكيف الاجتماعي.

إضافة إلى تمثل هذه الدراسات مرجعاً مهماً عند تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الحالية، ومناقشة الدراسة الحالية من خلال المقارنة بين ما وصلت إليه الدراسات الجزائرية السابقة وما ستصل إليه الدراسة الميدانية بمدينة المسيلة بما يسمح بإبراز أوجه التشابه والاختلاف وتقديم تفسير علمي أكثر دقة للنتائج.

الجانِب النظري



الفصل الثاني

السمات الاجتماعية



تمهيد

1. السمات الاجتماعية

أ- السمات الاجتماعية

ب- أبعاد السمات الاجتماعية

2. العوامل المؤثرة في السمات الاجتماعية

أ- العوامل الأسرية

ب- العوامل الاجتماعية

ت- العوامل الثقافية والاقتصادية

3. أهمية السمات الاجتماعية

أ- أهميتها في فهم السلوك الاجتماعي

ب- دورها في الدراسات الاجتماعية

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر السمات الاجتماعية من الجوانب الأساسية التي تساعد على فهم سلوك الأفراد وطبيعة تفاعلهم داخل المجتمع، حيث تتأثر هذه السمات بمختلف الظروف الأسرية والتربوية والاجتماعية التي يعيشها الفرد. كما تظهر أهمية دراسة السمات الاجتماعية لدى الأحداث المنحرفين في الكشف عن الخصائص السلوكية الاجتماعية التي تميز هذه الفئة، وفهم العوامل المرتبطة بتكوين شخصيتهم وسلوكهم. لذلك سيتم في هذا الفصل التطرق إلى أهم السمات الاجتماعية المرتبطة بالأحداث المنحرفين، مع إبراز أبرز الأنماط السلوكية والفروق الفردية التي تميزهم.

1- السمات الاجتماعية:

أ- السمات الاجتماعية:

تعد السمات الاجتماعية من المفاهيم المحورية في الدراسات الاجتماعية والنفسية نظرا لارتباطها الوثيق بفهم سلوك بفهم سلوك الفرد داخل الجماعة، وتحليل أنماطه تفاعله مع مختلف المواقف الاجتماعية التي يمر بها في حياته اليومية. فلإنسان بطبيعته كائن اجتماعي لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن الآخرين، بل يتأثر بهم ويؤثر فيهم، ومن هنا تبرز أهمية السمات الاجتماعية باعتبارها الإطار الذي يوجه سلوكه الاجتماعي، ويحدد طريقة اندماجه داخل الأسرة، المدرسة، المجتمع، وسائل الأنساق الاجتماعية الأخرى¹.

كما تمثل السمات الاجتماعية مؤشرات علمية تساعد الباحث في تفسير السلوك الظاهر للفرد، سواء من حيث أسلوب تواصله قدرته على التكيف، مستوى اندماجه الاجتماعي، أو طبيعة العلاقات التي يقيمها مع الآخرين. ومن هذا المنطق، فإن دراسة خصائص هذه السمات تكتسي أهمية كبيرة، لأنها تسمح بفهم الأسس التي تقوم عليها الشخصية الاجتماعية للفرد².

1- الاستقرار النسبي:

من أبرز خصائص السمات الاجتماعية أنها خصائص السمات الاجتماعية أنها تتصف بدرجة من الاستقرار النسبي أي أنها لا تظهر بصورة مؤقتة أو ظرفية، بل تستمر مع الفرد عبر الزمن، وتبرز في مواقف

¹ - زهران حامد عبد السلام، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة السادسة، 2003، ص 84.

² - زهران حامد عبد السلام، المرجع نفسه، ص 85 .

اجتماعية متعددة بشكل متكرر. وهذا الاستقرار الذي يمنح السمة طابعها المميز، بحيث تصبح جزءا من البناء العام للشخصية الاجتماعية للفرد¹.

ويقصد بالاستقرار النسبي أن الفرد يميل إلى تبني نمط معين من السلوك في تعامله مع الآخرين، مثل الميل إلى التعاون، أو الانفتاح، أو التحفظ، أو القيادة، بحيث تتكرر هذه الأنماط في مواقف مختلفة، ما يسمح باعتبارها سمة اجتماعية مستقرة نسبيا².

غير أن هذا الثبات لا يعني الجمود أو عدم القابلية للتغير، بل إن السمات الاجتماعية تبقى قابلة للتطور والتعديل نتيجة الخبرات الجديدة والتغيرات التي قد تطرأ على البيئة الاجتماعية للفرد. فانتقال الفرد من وسط أسري إلى وسط مدرسي أو مهني جديد قد يؤدي إلى تعديل بعض سماته الاجتماعية، سواء بتعزيزها أو إضعافها³.

كما يظهر هذا الاستقرار في قدرة الباحث على التنبؤ النسبي بسلوك الفرد في مواقف مشابهة، اعتمادا على السمات الاجتماعية التي تميزه، وهو ما يمنح هذه الخاصية أهمية كبيرة في البحث العلمي⁴.

2- الطابع المكتسب:

تنتم السمات الاجتماعية كذلك بكونها ذات طابع مكتسب أي أنها لا تكون مكتملة منذ ولادة الفرد، وإنما تتشكل تدريجيا من خلال التفاعل المستمر مع البيئة الاجتماعية. فالأسرة تعد الوسط الأول الذي يبدأ فيه الفرد باكتساب القيم والمعايير وأنماط السلوك الاجتماعي⁵.

فمن خلال الأسرة يتعلم الطفل أساليب التعبير عن مشاعره، وقواعد الاحترام، وطريقة التعامل مع الآخرين، كما يكتسب أنماطا أولية في التواصل، مثل الحوار، الطاعة، التعاون، أو حتى العدوانية، تبعا لطبيعة المناخ الأسري⁶.

¹ - زهران، حامد عبد السلام، المرجع السابق، ص 85 .

² - عبد الخالق، أحمد محمد، المرجع السابق، ص 97 .

³ - زهران، حامد عبد السلام، المرجع السابق، ص 86.

⁴ - إبراهيم، عبد الستار، معجم علم النفس، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 123 .

⁵ - زهران، حامد عبد السلام، المرجع السابق، ص 91 .

⁶ - عبد الخالق، أحمد محمد، المرجع السابق، ص 101.

ثم تأتي المدرسة باعتبارها المؤسسة الثانية في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث تساهم في ترسيخ سمات مثل الانضباط، احترام القوانين، العمل الجماعي، وتحمل المسؤولية، كما تسهم جماعة الأقران في تعزيز بعض السمات مثل روح المبادرة، القيادة، أو الميل إلى التقليد الاجتماعي¹.

ومن هنا فإن الطابع المكتسب للسمات الاجتماعية يعكس كونها ناتجا لعملية اجتماعية مستمرة، تتداخل فيها عوامل أسرية، مدرسية ثقافية، واقتصادية².

3- القابلية للملاحظة والقياس:

من أهم الخصائص العلمية للسمات الاجتماعية انها قابلة للملاحظة والقياس، وهو ما يمنحها قيمة منهجية كبيرة في الدراسات الاجتماعية. فهذه السمات لا تبقى في مستوى التجريد بل تظهر بوضوح في السلوك الظاهر للفرد، مثل طريقة حديثه، أسلوب تواصله ونوعية علاقاته الاجتماعية³.

فعلى سبيل المثال، يمكن ملاحظة سمة التعاون من خلال استعداد الفرد لمساعدة الآخرين، أو سمة الانطواء من خلال ميله إلى تجنب الاختلاط الاجتماعي. كما يمكن قياس هذه السمات باستخدام أدوات البحث العلمي مثل الاستبيان، المقابلة والملاحظة المباشرة⁴.

وهذا ما يجعل السمات الاجتماعية قابلة للتحليل العلمي، والمقارنة بين الأفراد والجماعات المختلفة.

4- التأثير بالبيئة الاجتماعية:

تتأثر السمات الاجتماعية بدرجة كبيرة بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد، سواء كانت بيئة أسرية، مدرسية، مهنية، أو مجتمعية. فالوسط الاجتماعي الإيجابي يسهم في تنمية سمات مثل الثقة بالنفس، التعاون، الانفتاح، في حين قد يؤدي الوسط المضطرب إلى بروز سمات مثل العدوانية أو الانعزال⁵.

كما تلعب العوامل الثقافية والاقتصادية دورا مهما في تشكيل هذه السمات، من خلال القيم السائدة والعادات والتقاليد، والوضع المعيشي للفرد⁶.

¹ - زهران، حامد عبد السلام، المرجع السابق، ص 92 .

² - عبد الخالق، أحمد محمد، المرجع السابق، ص 103 .

³ - إبراهيم، عبد الستار، المرجع السابق، ص 122 .

⁴ - عبد الخالق، أحمد محمد، المرجع السابق، ص 105 .

⁵ - زهران، حامد عبد السلام، المرجع السابق، ص 142 .

⁶ - عبد الخالق، أحمد محمد، المرجع السابق، ص 109 .

ب- أبعاد السمات الاجتماعية:

1- البعد الأسري:

يعد البعد الأسري من أهم الأبعاد والسمات الاجتماعية، بل ينظر إليه في الأدبيات السوسيولوجية على أنه البعد الأكثر تأثيراً في تشكيل شخصية الحدث، باعتبار الأسرة مؤسسة الاجتماعية الأولى التي يولد وينشأ داخلها الفرد فمذ السنوات الأولى من عمره، يكتسب الطفل داخل الأسرة أولى خبراته الاجتماعية، ويتعلم أنماط السلوك المقبولة، وأساليب التواصل، والالتزام بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة ، ولهذا فإن الأسرة تمثل الإطار الأول لعملية التنشئة الاجتماعية، والتي يتم من خلالها تحويل الكائن البيولوجي إلى كائن اجتماعي قادر على التفاعل والاندماج داخل المجتمع¹.

وتتجلى أهمية هذا البعد في الدور الذي تلعبه الأسرة في غرس القيم الأخلاقية والاجتماعية، مثل الاحترام، الانضباط، تحمل المسؤولية، سواء بين الوالدين أو الوالدين والأبناء، تسهم بشكل مباشر في تكوين السمات الاجتماعية للفرد. فالأسرة المتماسكة التي يسودها الحوار، والتفاهم، والرقابة الإيجابية، تساهم في بناء شخصية متوازنة وسوية، بينما تؤدي الأسرة المفككة التي يسودها الصراع والعنف إلى تكوين سمات سلبية قد تدفع الحدث إلى الانحراف².

ومن منظور تحليلي، فإن التفكك الأسري يعد من أبرز المؤشرات التي ترتبط بظهور السلوك المنحرف لدى الأحداث، حيث يؤدي غياب أحد الوالدين بسبب الطلاق أو الوفاة أو الهجرة إلى حرمان الحدث من الإشراف والتوجيه، وهو ما ينعكس على النمط سلوكه وعلاقاته الاجتماعية. وقد بينت دراسة ميدانية أجريت بمركز الأحداث في قسنطينة وعين مليلة أن التفكك الأسري والحرمان العاطفي كان من أهم العوامل المؤثرة في جنوح الأحداث³.

كما أن أساليب المعاملة الوالدية غير السوية، مثل القسوة الزائدة، الإهمال، التمييز بين الأبناء، أو العنف اللفظي والجسدي، تساهم في تكوين مشاعر الإحباط والرفض الاجتماعي لدى الحدث، مما يدفعه أحياناً إلى تبني سلوك عدواني أو متمرّد تجاه المجتمع. وقد أثبتت دراسة حديثة حول أثر العنف الأسري على انحراف

¹ - تالكوت بارسونز وروبرت بليز، الأسرة والتنشئة الاجتماعية وعملية التفاعل، ترجمة إلى العربية، نيويورك دار الصحافة الحرة، 1955، ص 16.

² - مصطفى حجازي، الأحداث الجانحون: تأهيل الطفولة غير المتكيفة، دار الفكر، بيروت، 1995، ص 52.

³ - ليلي إديو، التفكك الأسري وانحراف الأحداث: دراسة ميدانية، 2020، ص 134.

الأحداث أن التعرض المستمر للعنف داخل الأسرة يرتبط بظهور مشاعر الخوف والرغبة في الانتقام والسلوك العدواني¹.

في سياق موضوع الدراسة المتعلق بالأحداث المنحرفين بمدينة المسيلة، يمكن تفسير بعض السمات الاجتماعية السلبية، مثل العنف، وضعف الانضباط، وصعوبة الاندماج الاجتماعي، في ضوء اختلال البعد الأسري، سواء من خلال الرقابة الأسرية أو غياب الدعم العاطفي والتربوي. وعليه، فإن الأسرة تشكل متغيراً أساسياً في فهم السمات الاجتماعية لهذه الفئة، لأنها تمثل النواة الأولى في بناء شخصية وتوجيه السلوك².

2- البعد المدرسي:

يعد البعد المدرسي من الأبعاد الأساسية في تكوين السمات الاجتماعية، إذ تمثل المدرسة المؤسسة الاجتماعية الثانية بعد الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية³. فهي لا تقتصر على تقديم المعارف والمعلومات بل تضطلع بدور محوري في غرس القيم الاجتماعية، وتنمية أنماط السلوك المقبول، وتعزيز روح الانضباط والالتزام بالقواعد العامة. من خلال الحياة المدرسية يتعلم الفرد كيفية التعامل مع الآخرين في إطار منظم تحكمه القوانين والواجبات والحقوق⁴.

وتكمن أهمية المدرسة في كونها فضاء اجتماعياً يسمح للفرد بالاحتكاك بمحيط أوسع من الأسرة، حيث ينتقل من العلاقات الأولية المحدودة إلى علاقات أكثر تنوعاً تشمل المعلمين، الزملاء، والإدارة المدرسية. ويساهم هذا التفاعل في تنمية مهارات التواصل، والعمل الاجتماعي، والقدرة على تقبل الاختلاف مما ينعكس مباشرة على بناء سماته الاجتماعية⁵.

كما أن المدرسة تعد وسيلة أساسية لنقل الثقافة الرسمية للمجتمع، من خلال المناهج الدراسية، والأنشطة التربوية، والضوابط السلوكية المعتمدة داخل المؤسسة. فهي تعمل على ترسيخ قيم الانتماء، واحترام النظام،

¹ - حسن محمد بالغيث العامري، أثر العنف الأسري على انحراف الأحداث، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 8، ع 11، 2024، ص132.

² - عزالدين عبد السلام محمد أحمد، التنشئة الاجتماعية ودورها في مكافحة السلوكيات المنحرفة للأحداث، المجلة الشاملة لدراسات الإنسانية التربوية، 2026، ص27.

³ - علي أسعد وطفة، علي جاسم الشهاب، علم الاجتماع المدرسي: بنىوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، ط1، دار الفكر، دمشق، 2004، ص 45 .

⁴ - حمدي علي أحمد، علم اجتماع التربية: موضوعه ومجالاته، ط 1 دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص62 .

⁵ - معتز الصابوني، علم الاجتماع التربوي، ط1، دار أسامة عمان، 2010، ص74.

وروح المسؤولية، وتقدير العمل والنجاح، وهي كلها عناصر تدخل في صلب تكوين السمات الاجتماعية للفرد¹. وقد أكدت الدراسات في علم الاجتماع التربوي أن المدرسة تؤدي دورا مكملا للأسرة في عملية التنشئة، وتسهم في إعداد الفرد للاندماج في المجتمع والقيام بأدواره الاجتماعية المستقبلية.

ومن الناحية التحليلية، فإن الوسط المدرسي يشكل مجالا حيويا لاختبار السلوك الاجتماعي للفرد، حيث تظهر من خلاله سمات مثل التعاون، القيادة، الميل إلى المنافسة، أو حتى العزلة والانطواء. كما أن العلاقة بين التلميذ والمعلم.

تمثل أحد المؤشرات المهمة في تكوين الاتجاهات الاجتماعية، لأن المعلم يعد نموذجا اجتماعيا وسلوكيا يؤثر في شخصية المتعلم².

إضافة إلى ذلك، تساهم الأنشطة المدرسية، كالأعمال الجماعية، والأنشطة الثقافية والرياضية، في تنمية روح الانتماء والتفاعل الإيجابي، كما تساعد على بناء الثقة بالنفس والشعور بالمكانة داخل الجماعة. فالفرد داخل المدرسة لا يتعلم المعرفة فقط، بل يتعلم كيف يعيش داخل الجماعة، وكيف يضبط سلوكه وفق المعايير السائدة³.

وعليه فإن البعد المدرسي يشكل عنصرا نظريا بالغ الأهمية في فهم كيفية تشكل السمات الاجتماعية، لأنه يمثل الإطار الذي يتم من خلاله الانتقال من التنشئة الأسرية إلى التنشئة المجتمعية الأوسع، ويعمل على صقل الشخصية الاجتماعية للفرد داخل نسق منظم ومؤسسي.

3- البعد المهني:

يعد البعد المهني من الأبعاد الأساسية في دراسة السمات الاجتماعية، لما له دور محوري في تحديد مكانة الفرد داخل البناء الاجتماعي، وفي توجيه أنماط سلوكه وعلاقاته مع الآخرين⁴، فالعمل لا ينظر إليه فقط كوسيلة لإشباع الحاجات المادية، بل يعد إطارا اجتماعيا وثقافيا تتجسد من خلاله القيم والمعايير التي تحكم المجتمع، كما يسهم في تكوين هوية الفرد الاجتماعية وتعزيز شعوره بالانتماء والاندماج.

¹ - نجية مادوي، دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية، مجلة أفاق علم الاجتماع، ع 11، 2016، ص 78- 88 .

² - إبراهيم إسماعيل، عبده محمد، علم التربوي: مفاهيمه وقضاياه، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 2020، ص 91 .

³ - محمد صالح أيوب، علم الاجتماع التربوي في إفريقيا، ط1، دار الفكر، 2018، ص 53 .

⁴ - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 112 .

ويكتسب الفرد من خلال انخراطه في النشاط المهني جملة من السمات الاجتماعية التي تتشكل تدريجيا نتيجة التفاعل المستمر داخل بيئة العمل¹، حيث يتعلم الالتزام بالقواعد، واحترام الوقت، وتحمل المسؤولية، والانضباط في الأداء، وهي كلها قيم تكسب الفرد مهارات تواصلية وتفاعلية، من خلال احتكاكه بزملائه ورؤسائه، مما يساعده على تطوير قدراته في الحوار، والتعاون والعمل ضمن فريق.

وتكمن أهمية البعد المهني في كونه أحد اهم محددات المكانة الاجتماعية، إذ ينظر إلى المهنة كمعيار أساسي لتصنيف الأفراد داخل المجتمع، لما تحمله من دلالات اقتصادية واجتماعية وثقافية. فاختلاف المهن يؤدي إلى تباين في المكانة الاجتماعية، وهو ما ينعكس بدوره على طبيعة العلاقات الاجتماعية للفرد، وانماط سلوكه، وتصورات اتجاه ذاته والآخرين².

ومن منظور تحليلي، يمثل العمل مجالا لتجسيد القيم الاجتماعية بشكل عملي، حيث يخضع الفرد داخل المؤسسة المهنية لمجموعة من القوانين والضوابط التي تنظم سلوكه، وتفرض عليه نوعا من الانضباط والالتزام. كما ان التفاعل اليومي داخل بيئة العمل يسهم في إعادة تشكيل السلوك الاجتماعي للفرد، من خلال عملية التكيف المستمر مع متطلبات العمل وظروفه³.

كما ان طبيعة بيئة العمل لها تأثير مباشر في تكوين السمات الاجتماعية، فالمؤسسات التي تقوم على التعاون والتكامل بين الأفراد تساهم في تنمية روح الجماعة والانتماء، وتعزز القيم الإيجابية مثل التضامن والتكافل. في حين أن البيئات المهنية التي يسودها التوتر أو الصراع قد يؤدي إلى بروز سمات سلبية، مثل العدوانية أو الانعزال أو ضعف التفاعل الاجتماعي⁴.

إضافة إلى ذلك، يلعب الاستقرار المهني دورا مهما في تحقيق التوازن الاجتماعي للفرد، إذ يمنحه الشعور بالأمان والاستقرار، ويعزز ثقته بنفسه وقدرته على التخطيط لمستقبله. اما في حالات عدم الاستقرار المهني، أو البطالة، فإن ذلك قد يؤدي إلى شعور الفرد بالإقصاء والتهميش، وهما ينعكس على سلوكه الاجتماعي وعلاقاته داخل المجتمع⁵.

¹ - أحمد زايد، علم الاجتماع الاقتصادي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ص 67 .

² - عبد المعطي على، مدخل إلى علم الاجتماع، ط3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 95 .

³ - طلعت إبراهيم لطفي، دراسات في علم الاجتماع الصناعي، ط1، دار غريب، 2008، ص 120 .

⁴ - على اسعد وطفة، علم الاجتماع التربوي، ط1، دار الفكر دمشق، 2004، ص 88 .

⁵ - مصباح عامر، التنشئة الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2003، ص 74 .

ومن جهة أخرى، فإن التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها العالم المعاصر قد أثرت بشكل كبير في طبيعة العمل، وهو ما انعكس بدوره على السمات الاجتماعية للأفراد، حيث أصبح التكيف مع متطلبات السوق، واكتساب مهارات جديدة، والعامل مع ضغوط المهنية، من السمات الأساسية ينبغي أن يتحلى بها الفرد في العصر الحديث¹.

وعليه، فإن البعد المهني لا يمكن فصله عن بقية الأبعاد الاجتماعية، لأنه يمثل امتداد لعملية التنشئة الاجتماعية، ويساهم في صقل شخصية الفرد داخل إطار مؤسساتي منظم، ويعد من أهم الأبعاد التي تساعد على كيفية فهم تشكل السمات الاجتماعية داخل المجتمع².

4- البعد المجتمعي:

يعد البعد المجتمعي من الأبعاد الأساسية في تكوين السمات الاجتماعية، إذ ينعكس طبيعة البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد، وما تتضمنه من قيم ومعايير وعادات وتقاليد توجه سلوكه وتحدد أنماط تفاعله داخل المجتمع³. فالفرد يتأثر بشكل مستمر بالمحيط الاجتماعي الذي ينتمي إليه، والذي يشمل الحي السكني، والمؤسسات الاجتماعية، ووسائل الاعلام، إضافة إلى الثقافة السائدة.

وتكمن أهمية هذا البعد في كونه الإطار العام الذي تنتظم داخله العلاقات الاجتماعية، حيث يكتسب الفرد من خلاله جملة من القيم والتصورات التي تشكل مرجعيته في الحكم على السلوكيات المختلفة. فالمجتمع يحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض، ويعمل على توجيه سلوك الأفراد وفق منظومة من القواعد والمعايير التي تفرض نوعاً ما من الضبط الاجتماعي⁴.

كما أن طبيعة البيئة الاجتماعية تلعب دوراً مهماً في تشكيل السمات الاجتماعية، حيث تختلف هذه السمات باختلاف الأوساط الاجتماعية، فالمجتمعات التي يسودها الاستقرار والتنظيم والتماسك الاجتماعي تساعد على تنمية سمات إيجابية، التعاون، التضامن، الانتماء، في حين أن المجتمعات التي تعاني من التفكك أو ضعف الروابط الاجتماعية قد تؤدي إلى بروز سمات سلبية، مثل اللامبالاة وضعف الالتزام بالقيم⁵.

¹ - ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة إلى العربية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2005، ص 133 .

² - إميل دوركايم، تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة إلى العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص 59 .

³ - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 145 .

⁴ - إميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة إلى العربية، دار المعرفة، بيروت، 1982، ص 78 .

⁵ - أحمد زايد، علم الاجتماع: قضايا واتجاهات، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005، ص 112 .

ومن الناحية التحليلية، فإن البعد المجتمعي يكشف عن تأثير البنية الاجتماعية في تشكيل سلوك الأفراد، حيث تلعب المؤسسات الاجتماعية دورا أساسيا في توجيه السلوك وضبطه. فوسائل الاعلام مثلا تساهم في نشر القيم والمعايير، كما تؤثر في تشكل الاتجاهات والميول الاجتماعية، بينما تساهم الجماعات المحلية في تعزيز روح الانتماء والتفاعل الاجتماعي¹.

كما ان التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع، مثل التحولات الاقتصادية والتطور التكنولوجي والعولمة، قد اثرت بشكل واضح في السمات الاجتماعية للأفراد، حيث أصبح الفرد مطالبا بالتكيف مع متغيرات جديدة تتطلب منه مرونة اجتماعية وقدرة على التفاعل مع بيئات مختلفة. وهذا ما يجعل السمات الاجتماعية في حالة تطور مستمر تبعا لتغير الظروف الاجتماعية².

وعليه فإن البعد المجتمعي يمثل اطارا شاملا لفهم كيفية تشكل السمات الاجتماعية، لأنه يجمع بين مختلف التأثيرات التي يمارسها المجتمع على الفرد، ويساهم في تفسير سلوكياته في ضوء السياق الاجتماعي العام الذي يعيش فيه³.

5- البعد الثقافي:

يعد البعد الثقافي من أهم الأبعاد المفسرة للسمات الاجتماعية، نظرا لارتباطه الوثيق بمنظومة القيم والمعايير والعادات والتقاليد التي يتبناها المجتمع، والتي تؤثر بشكل مباشر في تشكيل سلوك الأفراد وتوجيه تفاعلاتهم الاجتماعية⁴. فالثقافة تمثل الإطار المرجعي الذي يستمد منه الفرد تصورات عن ذاته وعن الآخرين، كما تحدد له أنماط السلوك المقبول والمرفوض داخل المجتمع.

وتكمن أهمية هذا البعد في كونه يعكس الخصوصية الاجتماعية لكل مجتمع، حيث تختلف السمات الاجتماعية باختلاف السياق الثقافي الذي ينتمي إليه الفرد. فالقيم الثقافية السائدة، مثل احترام الكبار، التضامن، أو الفردية، تساهم في تشكيل أنماط التفاعل الاجتماعي، وتحدد طبيعة العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع⁵. كما أن العادات والتقاليد تعد من المكونات الأساسية للبعد الثقافي، اذ تمثل أنماطا سلوكية متوارثة تنتقل من جيل إلى جيل، وتؤثر في طريقة تفكير الأفراد وسلوكهم. فالفرد يكتسب منذ نشأته داخل المجتمع مجموعة

¹ - حسن عبد الباسط عبد المعطي، علم الاجتماع الإعلامي، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص66.

² - أنتوني غينر، علم الاجتماع، ترجمة إلى العربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص134.

³ - مصباح عامر، التنشئة الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، ط1، دار الامة، الجزائر، 2003، ص101.

⁴ - إدوارد تايلور، الثقافة البدائية، ترجمة إلى العربية، دار التنوير، بيروت، 2009، ص35.

⁵ - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص210.

من الممارسات الثقافية التي تصبح جزءا من شخصيته الاجتماعية، وتتعكس على سلوكاته اليومية وتفاعلاته مع الآخرين¹.

ومن الناحية التحليلية، يتضح أن الثقافة لا تقتصر على كونها مجموعة من القيم الثابتة، بل هي نسق ديناميكي يتغير مع الزمن، ويتأثر بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. وهذا ما يجعل السمات الاجتماعية في حالة تطور مستمر، حيث يتكيف الأفراد مع التغيرات الثقافية ويعيدون تشكيل سلوكهم وفق المعطيات الجديدة².

كما أن التنشئة الاجتماعية تلعب دورا أساسيا في نقل الثقافة، حيث يتم من خلالها غرس القيم والمعايير الثقافية في الفرد منذ الطفولة سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو من خلال وسائل الاعلام. وبالتالي، فإن السمات الاجتماعية ماهية الانعكاس للثقافة التي يتشبع بها الفرد خلال مراحل حياته المختلفة³.

اضافة إلى ذلك، فإن التفاعل بين الثقافات، خاصة ظل العولمة، قد أدى إلى ظهور أنماط ثقافية جديدة، مما أثر على السمات الاجتماعية للأفراد، حيث أصبح الفرد يعيش بين ثقافتين أو أكثر، وهو ما ينعكس على سلوكه وتوجهاته الاجتماعية. وهذا التداخل الثقافي قد يؤدي إلى تعزيز بعض السمات أو إضعافها، حسب طبيعة التأثير الثقافية المحيطة⁴.

وعليه، فإن البعد الثقافي يمثل عنصرا أساسيا في فهم السمات الاجتماعية، لأنه يفسر الإطار القيمي والمعياري الذي يوجه سلوك الفرد، ويحدد أنماط تفاعله داخل المجتمع، كما يعكس طبيعة العلاقة بين الفرد والثقافة التي ينتمي إليها⁵.

2- العوامل المؤثرة في السمات الاجتماعية:

نتعد السمات الاجتماعية من الركائز الأساسية في بناء شخصية الفرد، إذ تعكس أنماط تفاعله مع محيطه الاجتماعي، وتحديد كيفية استجابته للمواقف المختلفة داخل المجتمع. ولا تتشكل هذه السمات بصورة عفوية بل هي نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل المتداخلة التي تسهم في توجيه سلوك الفرد وصقل شخصيته. وتشمل هذه

¹ - أحمد زايد، علم الاجتماع الثقافي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، ص77.

² - أنتوني غيدنر، علم الاجتماع، ترجمة إلى العربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص98.

³ - مصباح عامر، التنشئة الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2003، ص85.

⁴ - جون توملينسون، العولمة والثقافة، ترجمة إلى العربية، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2008، ص112.

⁵ - بيبير بورديو، التميز: نقد اجتماعي للحكم على الذوق، ترجمة إلى العربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2007، ص56.

العوامل أبعاداً متعددة، من بينها العوامل الأسرية الاجتماعية، والثقافية، والتعليمية، والتي تعمل مجتمعة على تشكيل النسق القيمي والسلوكي للفرد.

وتكمن أهمية دراسة هذه العوامل في كونها تساعد على فهم السلوك الاجتماعي وتفسير الفروق الفردية بين الأفراد، كما تمكن من تحديد المؤثرات الأساسية التي تسهم في بناء شخصية متوازنة وقادرة على التكيف مع المجتمع. وعليه، سيتم في هذا الجزء من البحث التطرق إلى أبرز العوامل المؤثرة في السمات الاجتماعية، مع التركيز على العوامل الأسرية باعتباره الإطار الأول للتنشئة.

أ- العوامل الأسرية:

اتعد الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الفرد، وهي البيئة التي يبدأ من خلالها اكتساب القيم والمعايير الاجتماعية. وتضطلع الأسرة بدور محوري في تشكيل شخصية الفرد، من خلال ما توفره من أساليب تنشئة، وأنماط تفاعل، وعلاقات داخلية تؤثر بشكل مباشر في بناء السمات الاجتماعية. وتبرز أهمية العوامل الأسرية في كونها تمثل الأساس الذي تبني عليه بقية المؤثرات الاجتماعية، حيث أن ما يكتسبه الفرد داخل أسرته ينعكس لاحقاً على سلوكه في المدرسة والمجتمع. لذلك، فإن فهم طبيعة السلوك الاجتماعي، سواء الإيجابية أو السلبية.

ومن بين أهم هذه العوامل، نجد التنشئة الاجتماعية التي تعد العملية الأساسية في بناء شخصية الفرد.

1- التنشئة الاجتماعية:

تعد التنشئة الاجتماعية عملية أساسية في بناء شخصية الفرد، حيث يتم من خلالها اكتساب القيم والمعايير والأنماط السلوكية التي تمكنه من التفاعل والاندماج داخل المجتمع¹. وتبدأ هذه العملية منذ المراحل الأولى من حياة الفرد داخل الأسرة، التي تعتبر الإطار الأول الذي يتلقى فيه الطفل مختلف أشكال التوجيه والتأثير، مما يتلقى فيه الطفل مختلف أشكال التوجيه والتأثير، مما يجعلها الأكثر أهمية في تشكيل السمات الاجتماعية.

وتتسم التنشئة الاجتماعية بجملة من الخصائص التي تبرز طبيعتها المعقدة، فهي عملية مستمرة ترافق الفرد طوال حياته، كما أنها تدريجية وتراكمية حيث يكتسب الفرد سلوكياته بشكل متدرج انطلاقاً من الأسرة ثم

¹ - دوركايم إميل، المرجع السابق، ص 50 .

المدرسة فباقي مؤسسات المجتمع¹. كما أنها عملية تفاعلية، لا يقتصر فيها الفرد على التلقي فقط، بل يتفاعل مع محيطه ويؤثر فيه، وهو ما يجعلها عملية ديناميكية متجددة.

وتؤدي التنشئة الاجتماعية وظائفه أساسية في المجتمع، حيث تساهم في نقل الثقافة من جيل إلى جيل، بما تتضمنه من قيم وعادات وتقاليد، كما تعمل على تحقيق الضبط الاجتماعي خلال ترسيخ احترام القواعد والمعايير، مما يضمن استقرار المجتمع²، إضافة إلى ذلك تلعب دورا مهما في بناء شخصية الفرد وتكوين هويته الاجتماعية، وتمكنه من التكيف مع محيطه الاجتماعي والتفاعل الإيجابي مع الآخرين.

كما تعتمد التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة على مجموعة من الآليات التي يتم من خلالها توجيه سلوك الفرد، من أبرزها التعلم بالملاحظة والتقليد، حيث يميل الطفل إلى محاكاة سلوك والديه، إضافة إلى آلية التعزيز والعقاب التي تساهم في تدعيم السلوك المرغوب فيه والحد من السلوك غير المقبول³. كما تلعب عملية التوجيه والإرشاد دورا مهما في توضيح القيم والمعايير، إلى الجانب التفاعل العاطفي الذي يعزز الشعور بالأمان والاستقرار النفسي، وهو ما ينعكس إيجابا على السمات الاجتماعية.

وعليه، فإن التنشئة الاجتماعية تمثل الأساس الذي تبنى عليه السمات الاجتماعية، حيث يتحدد من خلالها نمط سلوك الفرد وطريقة تفاعله مع الآخرين، مما يجعلها من أهم العوامل الأسرية المؤثرة في تشكيل الشخصية الاجتماعية.

- خصائص ووظائف واليات التنشئة الاجتماعية:

وتتسم التنشئة الاجتماعية بجملة من الخصائص التي تعكس طبيعتها المركبة والمعقدة، فهي عملية مستمرة ترافق الفرد منذ ولادته إلى غاية مراحل متقدمة من حياته، ولا تتوقف عند سن معين، بل تتجدد بتغير الأدوار الاجتماعية التي يشغلها الفرد داخل المجتمع⁴، كما أنها عملية تراكمية حيث تتراكم الخبرات الاجتماعية عبر الزمن، فيبني الفرد معارفه وسلوكياته الجديدة على أساس ما أكتسبه سابقا، مما يجعل الشخصية في تطور دائم.

¹ - عبد الرحمن عدس، المرجع السابق، ص 82 .

² - بارسونز تالكوت، المرجع السابق، ص 120 .

³ - باندورا، ألبرت، المرجع السابق، ص 60 .

⁴ - عبد الرحمن عدس، المرجع السابق، ص 85 .

إضافة إلى ذلك، تتسم التنشئة الاجتماعية بالتردد، إذ يمر الفرد بمراحل متتالية في اكتساب المهارات الاجتماعية، تبدأ بالتعلم داخل الأسرة، ثم تتوسع داخل المدرسة، لتشمل لاحقاً مختلف مؤسسات المجتمع¹. كما أنها عملية شاملة تمس مختلف جوانب الشخصية، سواء المعرفية أو الوجدانية أو السلوكية وهو ما يجعلها ذات تأثير عميق في تكوين السمات الاجتماعية، ولا يمكن اغفال طابعها التفاعلي، حيث تقوم على التأثير المتبادل بين الفرد ومحيطه، مما يجعل الفرد ليس مجرد متلق، بل عنصر فعال في عملية التنشئة.

أما من حيث الوظائف، فإن التنشئة الاجتماعية تؤدي دوراً محورياً في تحقيق استمرارية المجتمع، من خلال نقل الثقافة بمختلف مكوناتها من جيل إلى آخر، بما يضمن الحفاظ على الهوية الاجتماعية والقيم المشتركة². كما تساهم في تحقيق الضبط الاجتماعي، حيث تعمل على ترسيخ احترام القوانين والمعايير، ما يقلل من السلوكيات المنحرفة ويعزز الاستقرار الاجتماعي.

كما تلعب التنشئة الاجتماعية دوراً أساسياً في بناء شخصية الفرد، من خلال تنمية وعيه بذاته وبالأخرين، وتحديد ادواه الاجتماعية، وهو ما يساعده على الاندماج داخل المجتمع بشكل فعال³. إضافة إلى ذلك تساهم في تحقيق التكيف الاجتماعي، حيث تزود الفرد بالمهارات اللازمة للتعامل مع مختلف المواقف الاجتماعية، كما تعزز لديه روح الانتماء للجماعة، مما يدعم التماسك الاجتماعي.

ومن ناحية أخرى، تعتمد التنشئة الاجتماعية على مجموعة من الآليات التي يتم من خلالها توجيه السلوك الاجتماعي للفرد داخل الأسرة. ومن أبرز هذه الآليات التقليد والمحاكاة، حيث يعد الطفل ملاحظاً نشطاً لسلوك والديه، فيقوم بتقليدهم واكتساب أنماط سلوكية متنوعة، سواء كانت إيجابية أو سلبية⁴. كما تعتبر الية التعزيز والعقاب من الوسائل الفعالة في ضبط السلوك، حيث يتم تدعيم السلوك المقبول من خلال المكافأة، في حين يتم الحد من السلوك غير المرغوب فيه من خلال العقاب.

كما تلعب عملية التوجيه والإرشاد دوراً مهماً في توضيح القيم والمعايير، حيث يكتسب الطفل القدرة على التمييز بين الصواب أو الخطأ، وهو ما يساعده على اتخاذ قرارات سلوكية مناسبة في مختلف المواقف⁵. إضافة

¹ - محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 100 .

² - دوركايم إميل، المرجع السابق، ص 90 .

³ - أحمد زايد، المرجع السابق، ص 68 .

⁴ - ألبرت باندورا، المرجع السابق، ص 63.

⁵ - عبد المعطي على، المرجع السابق، ص 5 .

إلى ذلك يعتبر التفاعل العاطفي من أهم البيت التنشئة، حيث يساهم الحب والاهتمام في تعزيز الشعور بالأمان النفسي، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على بناء الشخصية الاجتماعية.

ولا يمكن إغفال دور الممارسة اليومية في ترسيخ السلوكيات، حيث يكتسب الفرد أنماطه السلوكية من خلال التفاعل المستمر مع محيطه الأسري، مما يجعل التعلم يتم بطريقة غير مباشرة ولكنها فعالة¹. كما أن الحوار داخل الأسرة يعد من الآليات الحديثة في التنشئة، حيث يسمح بتبادل الآراء وتنمية التفكير النقدي، مما يساهم في بناء شخصية اجتماعية متوازنة.

حيث يتضح أن التنشئة الاجتماعية تمثل عملية معقدة ومتكاملة، تتداخل فيها مجموعة من الخصائص والوظائف والآليات التي تعمل مجتمعة على تشكيل السمات الاجتماعية للفرد، وتحديد نمط سلوكه داخل المجتمع، مما يجعلها حجر الأساس في بناء الشخصية الاجتماعية.

2- أساليب المعاملة الوالدية:

تعد أساليب المعاملة الوالدية من أبرز العوامل الأسرية المؤثرة في تشكيل السمات الاجتماعية للفرد، حيث تشير إلى مختلف الطرق والممارسات التي يعتمدها الوالدان في تنشئة الأبناء توجيه سلوكهم، والتي يختلف باختلاف الخلفية الثقافية والاجتماعية للأسرة، وكذلك تبعاً لمستوى الوعي التربوي لدى الوالدين². وتنعكس هذه الأساليب بشكل مباشر على بناء شخصية الفرد، إذ تساهم في تحديد نمط تفاعله مع الآخرين، ومدى قدرته على التكيف داخل المجتمع.

وتتخذ أساليب المعاملة الوالدية أشكالاً متعددة، من أبرزها الأسلوب الديمقراطي الذي يقوم على الحوار والتفاهم واحترام شخصية الطفل، حيث يمنح له هامش من الحرية مع وجود توجيه ورقابة معتدلة، مما يساعد على تنمية الثقة بالنفس والاستقلالية وتعزيز مهارات التواصل الاجتماعي³. ويعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب فعالية، لكونه يحقق التوازن بين الضبط والحرية، وهو ما ينعكس إيجابياً على السمات الاجتماعية.

في المقابل، نجد الأسلوب التسلطي الذي يعتمد على فرض الأوامر والرقابة الصارمة دون مراعاة لاحتياجات الطفل النفسية، مما يؤدي إلى تكوين شخصية خاضعة أو متمردة، حيث قد يظهر الفرد سلوكيات

¹ - مصباح عامر، المرجع السابق، ص 80 .

² - عبد الرحمان عدس، المرجع السابق، ص 90 .

³ - عبد الرحمان عدس، المرجع نفسه، ص 95 .

عدوانية أو انسحابية نتيجة الشعور بالضغط والقهر¹. كما يظهر الأسلوب المتساهل الذي يقوم على غياب الرقابة ومنح حرية مفرطة، مما يؤدي إلى ضعف الانضباط وعدم احترام القواعد الاجتماعية.

كما يعد الأسلوب الممهل من أخطر الأساليب، حيث يغيب فيه الاهتمام والتوجيه، مما يؤدي إلى الشعور الطفل بعدم الأمان وفقدان الدعم الأسري، وهو ما يعكس في شكل اضطرابات سلوكية واجتماعية. إضافة إلى ذلك فغن التذبذب في المعاملة الوالدية، كالجمع بين القسوة والتساهل، يؤدي إلى حالة من الارتباك وعد الاستقرار النفسي، مما يؤثر سلبا على تكوين السمات الاجتماعية².

وفي إطار التحليل النظري، يمكن تفسير تأثير أساليب المعاملة الوالدية في ضوء نظرية التعلم الاجتماعي، حيث يرى باندورا ان الفرد يكتسب سلوكياته خلال الملاحظة والتقليد، وبالتالي فإن سلوك الوالدين يعد نموذجا يحتذى به الطفل، سواء كان إيجابيا أو سلبيا³. كما يمكن فهم ذلك من خلال نظرية بالرسونز، الذي يؤكد ان الأسرة تعتبر نسقا اجتماعيا يسهم في غرس القيم والمعايير، وبالتالي فإن نوع المعاملة الوالدية تؤثر في مدى التزام الفرد بهذه القيم داخل المجتمع⁴.

وتبرز الأهمية التحليلية لأساليب المعاملة الوالدية في كونها لا تؤثر فقط على السلوك الظاهري، بل تمتد إلى تشكيل البناء النفسي والاجتماعي للفرد، حيث تساهم في مستوى تقدير الذات، ونمط العلاقات الاجتماعية للفرد، حيث تساهم في تحديد مستوى تقدير الذات، ونمط العلاقات الاجتماعية، ومدي القدرة على التكيف مع المواقف المختلفة. كما ان الأسلوب المتوازن يسهم في تكوين شخصية اجتماعية سوية، قادرة على التفاعل الإيجابي، في حين ان الأساليب غير السوية قد تؤدي إلى اضطرابات في السوك الاجتماعي.

وفي إطار تعميق التحليلي، يمكن فهم تأثير أساليب المعاملة الوالدية على السمات الاجتماعية في ضوء بعض المقاربات النظرية، حيث تبرز نظرية التعلم الاجتماعي لباندورا ان الطفل لا يكتسب سلوكاته فقط من خلال التوجيه المباشر، بل يعتمد بدرجة كبيرة على الملاحظة والتقليد، اذ يعتبر الوالدان النموذج الأول الذي يحتذى به، مما يجعل طبيعة سلوكهما عاملا حاسما في تشكيل أنماط التفاعل الاجتماعي لدى الفرد⁵. فكلما

¹ - محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 110 .

² - محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 115.

³ - ألبرت باندورا، نظرية التعلم الاجتماعي، دار الفكر، ص 65 .

⁴ - بارسونز، تالكوت، النظام الاجتماعي، ترجمة عربية، ص 130 .

⁵ - ألبرت باندورا، المرجع السابق، ص 65 .

اتسمت المعاملة الوالدية بالتوازن والايجابية، انعكس ذلك في شكل سلوك اجتماعي سوي، قائم على التعاون واحترام الآخرين.

كما يمكن تفسير ذلك من خلال نظرية النسق الاجتماعي لبارسونز، الذي يرى ان الأسرة تعد أحد أهم الأنساق الاجتماعية التي تضطلع بوظيفة التنشئة، من خلال غرس القيم والمعايير التي تضمن انسجام الفرد في مجتمعه¹.

وعليه، فإن نوعية المعاملة الوالدية تحدد إلى حد كبير مدى استيعاب الفرد لهذه القيم، وبالتالي مستوى اندماجه الاجتماعي.

ومن جهة أخرى يظهر التحليل ان أساليب المعاملة الوالدية لا تؤثر فقط في السلوك الظاهري، بل تمتد إلى البناء النفسي والاجتماعي للفرد، حيث تساهم في تشكيل تقدير الذات، ونمط العلاقات الاجتماعية، والقدرة على التكيف مع المواقف المختلفة كما ان الأسلوب الديمقراطي يعزز الاستقلالية والثقة بالنفس، في حين ان الأساليب التسلطية ام المهمة قد تؤدي إلى اضطرابات في التفاعل الاجتماعي، مثل الانطواء والعدوانية.

وعليه، يتضح ان أساليب المعاملة الوالدية تمثل إطارا حاسما في توجيه السلوك الاجتماعي، حيث تحدد طبيعة السمات للفرد، وأدى قدرته على التكيف والاندماج داخل المجتمع.

3- أبعاد أساليب المعاملة الوالدية:

تعد أبعاد أساليب المعاملة الوالدية من المفاهيم الأساسية في دراسة التنشئة الاجتماعية، حيث لا تقتصر معاملة الوالدين على نمط واحد ثابت، بل تتشكل من مجموعة من الابعاد المتداخلة التي تعكس طبيعة العلاقة بين الوالدين والابناء، ومدى تأثيرها في بناء الشخصية الاجتماعية للفرد. وتتمثل هذه الابعاد في مجموعة من الثنائيات السلوكية والتربوية، مثل القبول والرفض، الحماية الزائدة الاستقلالية، الوجيه والإهمال، والثبات والتذبذب، وهي أبعاد تعكس في مجملها طبيعة المناخ الأسري الذي ينشأ في الفرد².

وينظر إلى هذه الابعاد على انها مؤشرات أساسية لقياس جودة التنشئة الأسرية، حيث ان التوازن في هذه الابعاد يؤدي إلى التنمية شخصية اجتماعية سوية، في حين ان الاختلال فيها قد يؤدي إلى ظهور اضطرابات

¹ - بارسونز، تالكوت، المرجع السابق، ص 130 .

² - عبد الرحمان عدس، المرجع السابق، ص 102 .

في السلوك الاجتماعي. كما ان هذه الابعاد لا تعمل بشكل منفصل، بل تتفاعل فيما بينهما لتشكيل نمط المعاملة الوالدية بشكل عام¹.

1- بعد القبول والرفض:

يعد بعد القبول والرفض من الابعاد المركزية في تحليل أساليب المعاملة الوالدية، نظرا لارتباطه المباشر بالبنية العاطفية للعلاقة بين الوالدين والابناء. فالقبول لا يقتصر على اشباع الحاجات البيولوجية، بل يتجاوز ذلك يشمل الاعتراف بالطفل كذات مستقلة، لا احتياجات نفسية ورمزية، وهو ما يساهم في بناء ما يعرف بالأمن النفسي، الذي يعد شرطا أساسيا لتكوين شخصية اجتماعية متوازنة².

وفي هذا السياق، يمكن اعتبار القبول آلية غير مباشرة للضبط الاجتماعي، حيث يعمل على ادماج القيم والمعايير داخل البناء الداخلي للفرد، مما يجعله يلتزم بها طواعين دون الحاجة إلى ضغط خارجي. وهو ما يفسر ان الأفراد الذين ينشئون في بيئة يسودها القبول يكونون أكثر قدرة على التكيف الاجتماعي، وأكثر ميلا إلى إقامة علاقات قائمة على الثقة التعاون³.

في المقابل فإن الرفض لا يمثل مجرد غياب للحب، بل هم نمط تفاعلي سلبي ينتج اختلالا في البناء النفسي والاجتماعي للفرد، حيث يؤدي إلى ضعف تقدير الذات، وتنامي مشاعر القلق والاغتراب، وهو ما قد ينعكس في شكل سلوك عدواني أو انسحابي. ومن منظور تحليلي، يمكن القول إن الرفض يضعف عملية الضبط الداخلي، ويجعل الفرد أكثر عرضا للانحراف عن المعايير الاجتماعية⁴.

2- بعد الحماية الزائدة والاستقلالية:

يجسد هذا البعد التوتر القائم بين منطق الضبط ومنطق الحرية داخل الأسرة، حيث تعكس الحماية الزائدة نزعة الوالدين نحو التحكم في مسار نمو الطفل، بدافع الخوف أو الحرص، غير ان هذا النمط يؤدي إلى اضعاف قدرات الفرد على بناء استقلاليته الذاتية، ويحد من قدرته على اتخاذ القرار والتفاعل مع المواقف الاجتماعية المختلفة⁵.

¹ - عبد الرحمان عدس، المرجع السابق، ص 105 .

² - عبد الرحمان عدس، المرجع نفسه، ص 105 .

³ - أحمد زايد، المرجع السابق، ص 75 .

⁴ - أحمد زايد، المرجع السابق، ص 80.

⁵ - محمد عاطف، المرجع السابق، ص 120 .

ومن الناحية السوسولوجية، يمكن تفسير الحماية الزائدة بوصفها شكل من أشكال الضبط المفرط، الذي ينتج شخصية تابعة، تنقصر إلى المبادرة، وتعتمد على الآخرين في اتخاذ الآخرين وهو ما ينعكس سلباً على اندماجها الاجتماعي. في المقابل، فإن منح الطفل قدراً من الاستقلالية يساهم في تنمية ما يعرف بالكفاءة الاجتماعية، حيث يكتسب الفرد مهارات التفاعل، واتخاذ القرار، وتحمل المسؤولية¹.

غير أن الاستقلالية لا تعني الغياب الكامل للرقابة، بل تفرض وجود توازن دقيق بين الحرية والتوجيه، حيث الإفراط في الحرية قد يؤدي ضعف الضبط الذاتي، بينما يؤدي الإفراط في الحماية إلى ضعف الاستقلالية. وعليه فإن هذا البعد يبرز أهمية الاعتدال في المعاملة الوالدية كشرط أساسي في تكوين شخصية اجتماعية متكاملة.

3- بعد التوجيه والإهمال:

يعد التوجيه أحد الأبعاد الأساسية التي تقوم عليها عملية التنشئة الاجتماعية، حيث يتم من خلاله نقل القيم والمعايير بشكل مباشر، عبر النصيح والإرشاد، وتوضيح ما هو مقبول وما هو مرفوض داخل المجتمع. ويعتبر التوجيه أداة فعالة في بناء الوعي الاجتماعي لدى الفرد، إذ يساعده على فهم الأدوار الاجتماعية، والصرف وفقاً لتوقعات الجماعة².

أما الإهمال، فيمثل غياب هذا الدور التوجيهي، مما يؤدي إلى فراغ قيمى لدى الفرد، يجعله يبحث عن بدائل خارج الأسرة، قد تكون في بعض الأحيان غير ملائمة. ومن منظور تحليلي، فإن الإهمال يضعف عملية التنشئة، ويقلل من فعالية الضبط الاجتماعي، مما يزيد من احتمالية تبني سلوكيات غير متوافقة مع المعايير الاجتماعية³.

4- بعد الثبات والتذبذب:

يشير هذا البعد إلى درجة استقرار المعاملة الوالدية، حيث يعد الثبات في تطبيق القواعد والمعايير عاملاً أساسياً في بناء الإحساس بالأمان النفسي لدى الطفل، إذ يساعده على تكوين صورة واضحة عن ما هو متوقع منه، مما يعزز قدرته على التكيف الاجتماعي⁴.

¹ - محمد عاطف، المرجع السابق، ص 120 .

² - عبد المعطي علي، المرجع السابق، ص 98 .

³ - عبد المعطي علي، المرجع السابق، ص 102 .

⁴ - إميل دوركايم، المرجع السابق، ص 90 .

في المقابل، فإن التذبذب في المعاملة ينتج حالة من الغموض وعدم اليقين، حيث لا يستطيع الطفل التنبؤ برود فعل الوالدين، مما يؤدي إلى اضطراب في السلوك، وضعف القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ. كما أن هذا التذبذب قد يضعف من سلطة الأسرة، يجعل عملية التنشئة أقل فعالية¹.

3- العلاقات داخل الأسرة:

تعد العلاقات داخل الأسرة من المحددات الأساسية في تشكيل السمات الاجتماعية للفرد، حيث تمثل الإطار التفاعلي الذي تتبلور من خلاله أنماط السلوك الاجتماعي، وتتشكل فيه الاتجاهات والقيم والمعايير. ولا تقتصر هذه العلاقات على التفاعل الظاهري بين أفراد الأسرة، بل تمتد لتشمل ابنية العاطفية والرمزية التي تحكم طبيعة الروابط الأسرية، وهو ما يجعلها عنصراً حاسماً في عملية التنشئة الاجتماعية².

ومن منظور سوسيولوجي، يمكن اعتبار الأسرة نسقاً اجتماعياً مصغراً، يقوم على شبكة من العلاقات المتبادلة التي تؤدي وظائف محددة، مثل الضبط الاجتماعي، ونقل الثقافة، وبناء الشخصية. وعليه، فإن طبيعة هذه العلاقات، سواء كانت متوازنة أو مضطربة فهي تنعكس بشكل مباشر على تكوين السمات الاجتماعية، وعلى قدرة الفرد على التكيف مع محيطه الاجتماعي³.

1- العلاقة بين الوالدين:

تعد العلاقة بين الوالدين من أهم المؤشرات التي تحدد طبيعة المناخ الأسري، حيث تشكل النموذج الأول الذي يكتسب من خلاله الطفل أنماط التفاعل الاجتماعي. فالعلاقة القائمة على التفاهم والاحترام المتبادل تنتج بيئة أسرية مستقرة، تعزز الشعور بالأمان النفسي، وتساهم في بناء شخصية متوازنة قادرة على التفاعل الإيجابي مع الآخرين⁴.

وفي هذا السياق، يمكن تفسير تأثير العلاقة بين الوالدين من خلال نظرية التعلم بالملاحظة، حيث يقوم الطفل بمحاكات السلوكيات التي يشاهدها، مما يجعل العلاقة الزوجية بمثابة نموذج مرجعي لأنماط التفاعل الاجتماعي. فكلما اتسمت هذه العلاقة بالهدوء والتعاون، انعكس ذلك في سلوك الطفل، والعكس صحيح⁵.

¹ - إميل دوركايم، المرجع السابق، ص 95.

² - عبد الرحمن عدس، المرجع السابق، ص 110.

³ - عبد الرحمن عدس، المرجع السابق، ص 115.

⁴ - أحمد زايد، المرجع السابق، ص 85.

⁵ - أحمد زايد، المرجع السابق، ص 80.

في المقابل فإن العلاقات الأسرية المتوترة، التي تتسم بالصراع المستمر أو العنف اللفظي أو الجسدي، تنتج بيئة غير مستقرة، تؤدي اضطراب في بناء النفسي والاجتماعي للفرد، حيث قد تظهر لديه سلوكيات عدوانية أو انسحابية. من الناحية التحليلية، يمكن القول أن الصراع الأسري يضعف من فعالية التنشئة الاجتماعية، ويؤدي إلى خلل في عملية الضبط الاجتماعي داخل الأسرة¹.

2- العلاقة بين الآباء والأبناء:

تمثل العلاقة بين الإباء الأبناء جوهر العملية التربوية داخل الأسرة، حيث يتم من خلالها نقل القيم والمعايير، وتشكيل الاتجاهات والسلوكيات. وتقوم هذه العلاقة على مجموعة من العناصر، مثل الدفء العاطفي، والتواصل، والدعم النفسي، وهي عناصر تساهم في بناء شخصية اجتماعية متوازنة². وتظهر أن الدراسات ان العلاقات القائمة على الحوار والتفاهم تعزز من قدرة الطفل على التعبير عن ذاته، وتنمي لديه مهارات التواصل الاجتماعي، كما تساهم في بناء الثقة بالنفس، وهو ما ينعكس إيجابيا على اندماجه داخل المجتمع. في المقابل، فإن العلاقة القائمة على القسوة أو الإهمال تضعف من هذه القدرات، وتؤدي ظهور مشكلات في التفاعل الاجتماعي³.

ومن منظور تحليلي، يمكن القول ان هذه العلاقة تمثل قناة أساسية للضبط الاجتماعي، حيث يتم من خلالها غرس القيم والمعايير بطريقة مباشرة وغير مباشرة، مما يجعلها من اهم العوامل المؤثر في تشكيل السمات الاجتماعية.

3- العلاقة بين الاخوة:

تعد العلاقة بين الاخوة مجالا مهما لاكتساب المهارات الاجتماعية، حيث يتعلم الطفل من خلالها أنماط التفاعل، مثل التعاون، والمنافسة، وتقاسم الأدوار. وتمثل هذه العلاقة امتدادا للعلاقات الاجتماعية خارج الأسرة، مما يجعلها حقلًا تدريبيا لتعلم السلوك الاجتماعي⁴.

وفي هذا الإطار، تساهم العلاقات الإيجابية بين الاخوة في تنمية روح التعاون والتضامن، وتعزز القدرة على حل النزاعات بطرق سلمية. اما في حالة الصراع المستمر، أو التميز بين الأبناء، فقد يؤدي ذلك لتنمية

¹ - محمد عاطف، المرجع السابق، ص 130 .

² - محمد عاطف، المرجع نفسه، ص 135 .

³ - عبد المعطي علي، المرجع السابق، ص 105 .

⁴ - مصباح عامر، المرجع السابق، ص 85 .

مشاعر الغيرة والعدوانية، وهو ما ينعكس سلبا على السمات الاجتماعية¹.

كما ان هذه العلاقة تسهم في بناء ما يعرف بالخبرة الاجتماعية المبكرة، حيث يكتسب الفرد من خلالها مهارات، التفاعل، والتفاوض، والتكيف، وهي مهارات ضرورية للاندماج في المجتمع.

4- تفسير العلاقة في ضوء النظريات السوسيولوجية:

يمكن تعميق فهم العلاقات داخل الأسرة من خلال الاستناد إلى بعض المقاربات النظرية في علم الاجتماع، حيث يرى اميل دور كايم ان الأسرة تمثل مؤسسة اجتماعية أساسية تقوم بوظيفة الضبط الاجتماعي، من خلال غرس القيم والمعايير التي تضمن انسجام الفرد مع مجتمعه². وفي هذا السياق، فإن طبيعة العلاقات داخل الأسرة تحدد مدى فعالية هذا الضبط، إذ أن العلاقات المتوازنة تسهم في بناء ما يعرف بالضمير الجمعي، الذي يوجه سلوك الفرد ويجعله أكثر التزاما بالقواعد الاجتماعية.

كما يمكن تفسير العلاقات الأسرية من خلال نظرية بورديو، الذي يتأكد ان الأسرة تعتبر فضاء لإعادة انتاج البنية الاجتماعية، حيث يتم من خلالها نقل ما يعرف ب الرأسمال الثقافي، الذي يشمل القيم والمعارف وانماط التفكير والسلوك³. وعليه، فإن طبيعة العلاقات داخل الأسرة تلعب دورا حاسما في تحديد نوعية هذا الرأسمال، وبالتالي في تشكيل السمات الاجتماعية للفرد.

ومن هذا المنطلق، فإن العلاقات الأسرية لا تقتصر على بعدها العاطفي بل تعد الية اجتماعية لإعادة انتاج التفاوتات الاجتماعية، حيث ان الأسر التي تتسم بعلاقات قائمة على الحوار والدعم تسهم في تنمية قدرات الفرد، في حين ان العلاقات المتوترة أو المفككة قد تحد من هذه القدرات.

5- العلاقات داخل الأسرة في الواقع الجزائري:

ب- العوامل الاجتماعية:

تعد العوامل الاجتماعية الإطار البنوي الذي تتشكل داخله السمات الاجتماعية، حيث لا يمكن فهم هذه السمات بالمغزل عن شبكة العلاقات والتفاعلات التي ينخرط فيها الفرد داخل المجتمع. فالسمات الاجتماعية ليست خصائص فردية معزولة، بل هي نتائج لعمليات اجتماعية مركبة، تتداخل فيها الابعاد الثقافية، والاقتصادية، والرمزية، مما يجعلها انعكاسا مباشرا للبناء الاجتماعي الذي ينتمي اليه الفرد⁴.

¹ - مصباح عامر، المرجع السابق، ص 90 .

² - إميل دوركايم، المرجع السابق، ص 100 .

³ - بورديو بيار، إعادة الإنتاج، ترجمة عربية، ص 55 .

⁴ - محمد الجوهري، علم الاجتماع التربوي، دار المعرفة الجامعية، ص 90 .

وفي هذا السياق تبرز مجموعة من العوامل الاجتماعية التي تؤدي دورا حاسما في تشكيل هذه السمات، وفي مقدمتها جماعة الاقران، والمؤسسة المدرسية، والمحيط الاجتماعي، حيث تشكل هذه الفضاءات مجالات أساسية لتفاعل، يتم من خلالها اكتساب القيم والمعايير وإعادة انتاجها في السلوك الاجتماعي.

1- جماعة الاقران:

تمثل جماعة الاقران أحد اهم الفضاءات الاجتماعية التي يعيد من خلالها الفرد بناء هويته الاجتماعية خارج الإطار الأسري، حيث تنتقل عملية التنشئة من الطابع التوجيهي المباشر إلى طابع تفاعلي قائم على التفاوض الرمزي بين الأفراد. فداخل هذه الجماعة، لا يكون الفرد مجرد متلقي للقيم، بل فاعل يشارك في انتاجها وإعادة تعريفها وفق منطق الانتماء والاعتراف الاجتماعي¹.

ومن منظور تحليلي مستمد من اعمال بورديو، يمكن اعتبار جماعة الاقران مجالا لتشكيل الرأسمال الاجتماعي، حيث تبنى شبكات من العلاقات القائمة على الثقة والتبادل، مما يؤثر في تموقع الفرد داخل البنية الاجتماعية². كما ان هذه الجماعة تفرض انماطا سلوكية ضمنية، يسعى الفرد إلى الامتثال لها، ليس فقط بدافع الضغط، بل أيضا بحثا عن الاعتراف والاندماج.

غير ان هذا الفضاء لا يخلو من التوتر، اذ قد يتحول إلى مجال لإعادة سلوكيات منحرفة أو غير متوقعة مع المعايير الاجتماعية، خاصة عندما تتشكل الجماعة على أساس قيم مضادة للمجتمع. ومن هنا فإن جماعة الاقران تمثل عاملا مزدوج التأثير، يجمع بين إمكانيات الادماج الاجتماعي وامكانيات الانحراف، تبعا لطبيعة القيم السائدة داخلها³.

2- المدرسة:

تعتبر المدرسة مؤسسة مركزية في إعادة انتاج النظام الاجتماعي، حيث تتجاوز وظيفتها نقل المعارف لتشمل إعادة تشكيل البنية الرمزية للفرد، من خلال غرس منظومة من القيم والمعايير التي تعكس الثقافة السائدة في المجتمع. ومن هذا المنظور، فإن المدرسة لا تعمل فقط كفضاء للتعليم، بل كآلية للضبط الاجتماعي وإعادة إنتاج التراتبية الاجتماعية⁴.

¹ - مصطفى حجازي، الانسان المهدور، المركز الثقافي العربي، ص 135 .

² - بياربورديو، المرجع السابق، ص 70 .

³ - مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص 140 .

⁴ - حسن شحاته، التربية والمجتمع، الدار المصرية اللبنانية، ص 80 .

وفي ضوء التحليل السوسيولوجي خاصة عند بورديو، تسهم المدرسة في تكريس ما يعرف ب الرأس المال الثقافي، حيث تمنح الامتياز للأفراد الذين يمتلكون خلفية ثقافية تتوافق مع متطلبات النظام التعليمي، مما يؤدي إلى إعادة انتاج الفوارق الاجتماعية داخل المجتمع¹. وبالتالي، فإن السمات الاجتماعية التي يكتسبها الفرد داخل المدرسة لا تتفصل عن موقعه الاجتماعي.

كما ان التفاعل داخل الفضاء المدرسي يشكل مجالا لاكتساب مهارات اجتماعية معقدة، مثل التنافس، والتعاون، واحترام القواعد، مما يساهم في بناء شخصية قادرة على التكيف مع متطلبات المجتمع. غير ان هذا الدور يتأثر بطبيعة المناخ المدرسي، حيث ان البيئة التي تتسم بالعدالة والدعم تعزز السمات الإيجابية، في حين ان البيئة التي تتسم بالعدالة والدعم تعزز السمات الإيجابية، في حين ان البيئة التي يغلب عليها التمييز أو العنف قد تتج نتائج عكسية².

3- المحيط الاجتماعي:

يمثل المحيط الاجتماعي الإطار الكلي الذي يحتضن حياة الفرد اليومية، ويشمل مجموع العلاقات والظروف التي يتفاعل معها، مثل الحي، وشبكات العلاقات، والوضع الاقتصادي والثقافي. ويعد هذا المحيط من العوامل الحاسمة في تشكيل السمات الاجتماعية، حيث يوفر للفرد نماذج سلوكية وأنماط تفاعل يتم استبطانها عبر الممارسة اليومية³.

ومن منظور نظري، يكمن تفسير تأثير المحيط الاجتماعي من خلال المفهوم الهاييتوس عند بورديو، الذي يشير إلى منظومة من الاستعدادات المكتسبة التي توجه سلوك الفرد بشكل غير واع. فالفرد الذي ينشأ في بيئة معينة يكتسب أنماطاً سلوكية تتوافق مع تلك البيئة، معينة يكتسب أنماطاً سلوكية تتوافق مع تلك البيئة، مما يجعل السمات الاجتماعية انعكاساً مباشراً لشروط التنشئة⁴.

كما ان المحيط الاجتماعي يساهم في بناء ما يعرف بالرأس مال الاجتماعي، من خلال شبكات العلاقات التي توفر الدعم والموارد، وهو ما يؤثر في قدرة الفرد على التكيف والاندماج. وفي المقابل فإن البيئات التي تعاني من التفكك أو الهشاشة قد تضعف هذه الشبكات، مما ينعكس سلباً على السمات الاجتماعية⁵.

¹ - بيار بورديو، إعادة الإنتاج، ترجمة عربية، ص 95 .

² - علي عبد الواحد وافي، علم الاجتماع، نهضة مصر، ص 120 .

³ - محمد الجوهري، المرجع السابق، ص 100 .

⁴ - بيار بورديو، المرجع السابق، ص 110 .

⁵ - مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص 150 .

ج- العوامل الثقافية والاقتصادية:

تعد العوامل الثقافية والاقتصادية من المرتكزات الأساسية في تفسير تشكل السمات الاجتماعية، حيث تسهم في تحديد الإطار المرجعي الذي يوجه سلوك الفرد، ويضبط وانماط تفاعله داخل المجتمع. فالسمات الاجتماعية لا تنشأ في فراغ، بل تحدد في ضوء ما يمتلكه الفرد من رصيد ثقافي، وما يعيشه من ظروف اقتصادية، مما يجعلها انعكاسا مباشرا لموقعه داخل البناء الاجتماعي¹.

وفي هذا السياق، يحتل المستوى الثقافي مكانه محورية، باعتباره أحد أهم المحددات التي تؤثر في إدراك الفرد للواقع، وفي طبيعة سلوكاته واتجاهاته.

1- المستوى الثقافي:

يشير المستوى الثقافي إلى جملة المعارف والقيم والاتجاهات التي يكتسبها الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، والتي تشكل الإطار المرجعي الذي يوجه سلوكه. ولا يقتصر هذا المستوى على التعليم الرسمي، بل يشمل أيضا الخبرات الحياتية، والرصيد المعرفي، وانماط التفكير التي يتبناها الفرد².

ومن منظور سوسيولوجي، يمكن اعتبار المستوى الثقافي تجسيدا لما يعرف بالرأسمال الثقافي عند بورديو، والذي يشير إلى مجموع الموارد الرمزية التي يمتلكها الفرد، مثل اللغة، والمعرفة، والذوق، والتي تؤثر في تموقعه داخل المجتمع³.

فالأفراد الذين يمتلكون مستوى ثقافيا مرتفعا يكونون أكثر قدرة فهم القواعد الاجتماعية، والتكيف مع مختلف السياقات، مما ينعكس في سمات اجتماعية إيجابية، مثل الانفتاح، والمرونة، والقدرة على التواصل. وفي المقابل، فإن انخفاض المستوى الثقافي قد يؤدي إلى محدودية في الإدراك الاجتماعي، وضعف في القدرة على التفاعل مع المواقف المختلفة، مما قد ينعكس في سلوكيات تتسم بالجمود أو الانغلاق. ومن هنا، فإن المستوى الثقافي يعد عاملا حاسما في تحديد نوعية السمات الاجتماعية التي يكتسبها الفرد⁴.

كما أن هذا المستوى لا يتشكل بشكل فردي، بل يتأثر بشكل كبير بالوسط الأسري، حيث تلعب الأسرة دورا رئيسيا في نقل الثقافة، من خلال اللغة، وأساليب التفكير، وانماط السلوك. وفي الإطار، تسهم الأسر ذات

¹ - محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 160 .

² - حسن شحاتة، التربية والمجتمع، الدار المصرية اللبنانية، ص 95 .

³ - بيار بورديو، المرجع السابق، ص 50 .

⁴ - مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص 155.

المستوي الثقافي المرتفع في تنمية قدرات الفرد المعرفية والاجتماعية، بينما قد تعاني الأسر ذات المستوى الثقافي المنخفض من محدودية في هذا الجانب¹.

ومن زاوية تحليلية أعمق، يمكن القول أن المستوى الثقافي يسهم في تشكيل ما يعرف بالهابيتوس، إلى تلك البنية الذهنية التي توجه سلوك الفرد بشكل غير واع، حيث يكتسب الفرد أنماطا معينة من التفكير والتفاعل تتناسب مع الوسط الذي نشأ فيه². وهذا ما يفسر اختلاف السمات الاجتماعية بين الأفراد تبعا لاختلاف مستوياتهم الثقافية.

كما ان للمستوى الثقافي دورا في تحديد طبيعة العلاقات الاجتماعية، حيث ان الأفراد ذوي المستوى الثقافي المرتفع يملون إلى إقامة علاقات قائمة على الحوار والتفاهم، في حين تسود أنماط أكثر تقليدية في البيئات ذات المستوى الثقافي المنخفض. وهو ما يؤكد ان الثقافة ليست مجرد معارف، بل هي نمط حياة ينعكس في السلوك الاجتماعي اليومي³.

2- الوضع الاقتصادي:

يعد الوضع الاقتصادي من العوامل البنيوية الأساسية التي تسهم في تشكيل السمات الاجتماعية، حيث يحدد إلى حد كبير طبيعة الظروف المعيشية التي ينشأ فيها الفرد، ونوعية الفرص المتاحة له، وأنماط التفاعل التي ينخرط فيها داخل المجتمع. فالوضع الاقتصادي لا يقتصر على مستوى الدخل، بل يشمل مجموع الموارد المادية والرمزية التي تكمن للفرد من تلبية حاجاته، وتحقيق موقع معين داخل البناء الاجتماعي⁴.

ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار الوضع الاقتصادي محددًا رئيسًا لما يعرف بالتموقع الاجتماعي، حيث ان الأفراد ينتمون إلى طبقات اجتماعية متفاوتة، تختلف فيما بينها من حيث الإمكانيات والفرص، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على السمات الاجتماعية. فالأفراد الذين ينشؤون في ظروف اقتصادية ميسورة غالبا ما تتاح لهم فرص أفضل في التعليم والتكوين. مما يسهم في تنمية قدراتهم الاجتماعية والمعرفية، ويعزز لديهم سمات مثل الثقة بالنفس⁵.

¹ - عبد الرحمن عدس، الرجوع السابق، ص 150 .

² - بيار بورديو، المرجع السابق، ص 65 .

³ - على عبد الواحد وافي، المرجع السابق، ص 130 .

⁴ - محمد الجوهري، المرجع السابق، ص 110 .

⁵ - حسن شحاتة، المرجع السابق، ص 105 .

في المقابل، فإن الأفراد الذين يعيشون في ظروف اقتصادية صعبة قد يواجهون قيودا تحد من امكانياتهم، سواء على مستوى التعليم أو المشاركة الاجتماعية، وهو ما قد ينعكس في سلوكيات تتسم بالحدز أو الانغلاق، أو حتى بعض الأحيان بالعدوانية، كنتيجة للضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشونها¹.

ومن زاوية تحليلية أعمق، يمكن تفسير تأثير الوضع الاقتصادي من خلال نظرية بورديو، الذي يرى ان الموارد الاقتصادية تسهم في انتاج أشكال أخرى من الرأسمال، مثل الرأسمال الثقافي والاجتماعي، مما يجعلها عنصرا محوريا في إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية². فالوضع الاقتصادي لا يؤثر فقط في الظروف المادية، بل يمتد تأثيره إلى أنماط التفكير والسلوك، من خلال ما يتحه أو يحرمه من فرص.

كما ان الوضع الاقتصادي يؤثر في طبيعة العلاقات الاجتماعية، حيث ان الأفراد في البيئات ذات المستوى الاقتصادي المرتفع يميلون إلى إقامة علاقات قائمة على المصالح المشتركة والتبادل، في حين قد تسود في البيئات ذات الدخل المحدود علاقات تقوم على التضامن والتكافل، وهو ما يعكس اختلاف أنماط التفاعل الاجتماعي تبعا للظروف الاقتصادية³.

ومن جهة أخرى، فإن الوضع الاقتصادي يسهم في تشكيل ما يعرف ب توقعات الحياة، حيث يحدد سقف الطموحات التي يسعى الفرد إلى تحقيقها، كما يؤثر في نظريته إلى المستقبل، وفي مستوى رضاه عن حياته. وهو ما ينعكس بدوره على السمات الاجتماعية، مثل الدفاعية، والمبادرة، والقدرة على التكيف⁴.

كما لا يمكن إغفال العلاقة التفاعلية بين الوضع الاقتصادي وباقي العوامل الاجتماعية، حيث يتداخل مع المستوى الثقافي، ويؤثر في نوعية التنشئة الاجتماعية، مما يجعله عنصرا مركبا في تفسير السمات الاجتماعية. وعليه، فإن تحليل الوضع الاقتصادي لا ينبغي ان يتم بشكل معزول، بل إطار مقارنة شمولية تأخذ بعين الاعتبار مختلف الابعاد الاجتماعية.

3- القيم الاجتماعية:

تعد القيم الاجتماعية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها البناء الاجتماعي، حيث تمثل الإطار المعياري الذي يوجه سلوك الأفراد، ويحدد أنماط تفاعلهم داخل المجتمع. فالقيم لا تفهم بوصفها مجرد مبادئ نظرية، بل

¹ - مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص 165 .

² - بيار بورديو، المرجع السابق، ص 50

³ - علي عبد الواحد وافي، المرجع السابق، ص 140 .

⁴ - محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 170 .

باعتبارها منظومة رمزية تترجم في شكل ممارسات يومية، تعبر عن طبيعة العلاقات الاجتماعية، وتحدد ما هو مقبول أو مرفوض داخل الجماعة¹.

ومن هذا المنطلق، فإن القيم الاجتماعية تشكل أحد أهم المحددات التي تسهم في بناء السمات الاجتماعية، حيث يتم من خلالها ضبط سلوك الفردي، وتوجيهه نحو الامتثال للمعايير الجماعية. كما أنها تسهم في تحقيق نوع من الانسجام داخل المجتمع، من خلال توحيد التوقعات الاجتماعية، وتحديد الأدوار التي ينبغي على الأفراد الالتزام بها².

ومن الناحية التحليلية، يمكن اعتبار القيم الاجتماعية آلية من اليات الضبط الاجتماعي غير المباشر، حيث يتم استبطانها من قبل الفرد عبر عملية التنشئة الاجتماعية، لتتحول إلى مرجع داخلي يوجه سلوكه دون الحاجة إلى رقابة خارجية. وهو ما يجعلها أكثر فعالية من القوانين الرسمية، لأنها ترتبط بالافتناع الداخلي وليس بالإجبار³.

كما ان القيم الاجتماعية لا تتسم بالثبات المطلق، بل هي في حالة تحول مستمر، تبعا للتغيرات الاجتماعية والثقافية التي يشهدها المجتمع ففي ظل التحولات الحديثة، مثل العولمة والتطور التكنولوجي، بدأت بعض القيم التقليدية تتغير أو تعاد صياغتها، مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من السمات الاجتماعية، تعكس هذا التحول⁴.

ومن زاوية نظرية، يمكن تفسير دور القيم الاجتماعية من خلال طرح دوركايم، الذي يرى ان القيم تمثل جزءا من الضمير الجمعي، الذي يعبر عن مجموع المعتقدات والمشاعر المشتركة بين أفراد المجتمع، والذي يعمل على تحقيق التماسك الاجتماعي⁵. فكلما كانت القيم مشتركة وقوية، كلما كان المجتمع أكثر انسجاما، والعكس صحيح.

وفي سياق آخر، يمكن ربط القيم الاجتماعية بتحليل بورديو، الذي يرى ان القيم ليست محايدة، بل تسهم في إعادة إنتاج البناء الاجتماعي، حيث تعكس في كثير من الأحيان مصالح الفئات المهيمنة، وتعيد تكريس

¹ - محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 180.

² - علي عبد الواحد وافي، المرجع السابق، ص 150.

³ - حسن الساعاتي، علم الاجتماع الثقافي، دار النهضة العربية، ص 95 .

⁴ - مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص 175.

⁵ - إميل دوركايم، المرجع السابق، ص 120 .

التفاوتات الاجتماعية بشكل غير مباشر¹. وعليه فإن القيم تعد أداة رمزية للضبط، لكنها في الوقت نفسه قد تكون وسيلة لإعادة إنتاج الهيمنة الاجتماعية.

كما تلعب القيم الاجتماعية دورا محوريا في تنظيم العلاقات الداخل المجتمع، حيث تحدد طبيعة التفاعل بين الأفراد، مثل قيم التعاون، التضامن، والاحترام، التي تسهم في بناء علاقات اجتماعية متوازنة. وفي المقابل، فإن ضعف هذه القيم قد يؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية، وظهور سلوكيات تتسم بالفردانية أو الصراع². ومن جهة أخرى، فإن القيم الاجتماعية تسهم في تشكيل الهوية الاجتماعية للفرد، حيث تحدد انتماءه إلى جماعة معينة، وتوجه سلوكه بما يتوافق مع معاييرها. كما أنها تؤثر في طريقة ادراكه للواقع الاجتماعي، وفي تقييمه لسلوكاته وسلوك الآخرين، مما يجعلها عنصرا أساسيا في بناء الشخصية الاجتماعية³.

3- أهمية السمات الاجتماعية:

تعد السمات الاجتماعية من المفاهيم المركزية في التحليل السوسيولوجي، نظرا لارتباطها الوثيق بفهم السلوك الإنساني داخل سياقه الاجتماعي. فالإنسان لا يتصرف بمعزل عن محيطه، بل يبنى سلوكه في إطار منظومة معقدة من القيم والمعايير والتفاعلات التي تشكل شخصيته الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، فإن السمات الاجتماعية تمثل خلاصة التفاعل المستمر بين الفرد والبناء الاجتماعي، حيث تتبلور من خلالها أنماط التفكير والسلوك التي تميز الأفراد داخل المجتمع⁴.

ولا تقتصر أهمية السمات الاجتماعية على كونها خصائص وصفية، بل تتجاوز ذلك لتصبح أداة تحليلية تسهم في تفسير السلوك الاجتماعي وفهم ديناميكياته. فهي تعكس ما استنبطه الفرد من قيم واتجاهات، وتترجم في شكل ممارسات يومية.

مما يجعلها مدخلا أساسيا لفهم العلاقة بين الفرد والمجتمع. كما أنها تسهم في الكشف عن الفروق الفردية في السلوك، زعم تشابه الظروف الاجتماعية الظاهرة⁵.

ومن زاوية سوسيولوجية، يمكن النظر إلى السمات الاجتماعية باعتبارها وسيطا بين البناء الاجتماعي والسلوك الفردي، حيث تحور المعايير والقيم المجتمعية إلى أنماط سلوكية ملموسة. وهو ما يجعلها عنصرا

¹ - بيار بورديو، المرجع السابق، ص 85 .

² - عبد الله العروي، مفهوم الثقافة، المركز الثقافي العربي، ص 110 .

³ - محمد الجوهري، المرجع السابق، ص 110 .

⁴ - محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 210 .

⁵ - عبد الرحمان عدس، المرجع السابق، ص 180 .

محوريا في تحليل الظواهر الاجتماعية، وفهم اليات التفاعل داخل المجتمع. كما ان دراسة هذه السمات تتيح إمكانية تفسير التغيرات، من خلال تتبع التحولات التي تطرأ على أنماط السلوك والقيم¹.

وعليه فإن أهمية السمات الاجتماعية تتجلى في قدرتها على الربط بين المستوى الفردي والمستوى الجماعي، مما يجعلها أداة أساسية في الدراسات السوسيولوجية التي تسعى إلى فهم السلوك الاجتماعي وتحليله.

أ- أهميتها في فهم السلوك الاجتماعي:

يعد فهم السلوك الاجتماعي من أهداف الأساسية لعلم الاجتماع، حيث يسعى إلى تفسير الأفعال التي يقوم بها الأفراد داخل المجتمع، والكشف عن العوامل التي تتحكم فيها. غير أن هذا الفهم لا يمكن ان يتحقق دون الرجوع إلى السمات الاجتماعية، التي تشكل الإطار المرجعي الذي يوجه سلوك الفرد، ويحدد طريقة تفاعله مختلف المواقف الاجتماعية².

فالسّمات الاجتماعية لا تعبر فقط عن خصائص ثابتة، بل تمثل منظومة من الاستعدادات التي توجه السلوك بشكل مستمر، مما يجعلها عنصرا أساسيا في تفسير أنماط السلوك بشكل مستمر، مما يجعلها عنصرا أساسيا في تفسير أنماط السلوك المختلفة، كما تسهم في فهم التباين في سلوك بين الأفراد، حيث يختلف الأفراد في استجاباتهم للمواقف الاجتماعية تبعا لاختلاف سماتهم الاجتماعية³.

ومن هذا المنطلق، فإن دراسة السلوك الاجتماعي تقتضي تحليل السمات الاجتماعية تتجلى في قدرتها على تفسير السلوك، وفهم ألياته، والكشف عن أبعاده الاجتماعية.

1- تفسير أنماط السلوك:

تعد السمات الاجتماعية من الأدوات التحليلية المركزية في تفسير أنماط السلوك الاجتماعي، حيث لا يمكن فهم السلوك الإنساني بوصفه مجرد استجابة ظرفية أو انعكاس مباشر لمثيرات خارجية، بل اعتباره نتاجا مركبا لتفاعل ديناميكي بين البنية الاجتماعية تجسد هذا التفاعل، اذ تترجم المحددات البنوية إلى استعدادات داخلية توجه السلوك وتضفي عليه طابعا من الانتظام والاستمرارية⁴.

ومن هذا المنطق، فإن تفسير أنماط السلوك يقتضي تبني مقاربة تتجاوز التفسير الاختزالي، سواء في شكله الحتمي الذي يرجع السلوك إلى البنية الاجتماعية فقط، أو في شكله الفردي الذي يختزله في الإرادة

¹ - علي عبد الواحد وافي، المرجع السابق، ص 175 .

² - حسن شحاتة، المرجع السابق، ص 125 .

³ - بيار بورديو، المرجع السابق، ص 110 .

⁴ - محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 220 .

الذاتية. وعليه، فإن السمات الاجتماعية تمثل مستوى وسيطا يمكن من فهم الكيفية التي يتم بيها تحويل القيم والمعايير إلى ممارسات اجتماعية ملموسة¹.

1- السلوك كنتاج لبنية داخلية مكتسبة:

تسهم السمات الاجتماعية في بناء ما يمكن تسميته بالبنية التحتية للسلوك، حيث تشكل منظومة من الاستعدادات التي يتم اكتسابها عبر مسار التنشئة الاجتماعية، وتتحول مع الزمن إلى مرجع داخلي يوجه الفعل دون الحاجة إلى وعي دائم به فالفرد لا يعيد التفكير في كل سلوك يقوم به، بل يعتمد على مخزون من الأنماط الجاهزة التي تم ترسيخها داخله².

وفي هذا الإطار، يظهر السلوك كفعل منظم وليس عشوائيا، حيث يعكس انتظاما نسبيا ناتجا عن استقرار السمات الاجتماعية. غير أن هذا الاستقرار لا يعني الجمود، بل يعبر عن قابلية السلوك لإعادة الإنتاج في سياقات مختلفة، مع احتفاظه بخصائصه الأساسية.

2- إمكانية التنبؤ وحدودها:

تتيح السمات الاجتماعية إمكانية التنبؤ النسبي بأنماط السلوك، غير أن هذا التنبؤ يظل مشروطا بطبيعة السياق الاجتماعي، مما يستدعي الحذر من الوقوع في نزعة حتمية. فالسلوك الاجتماعي، رغم تأثره بالسمات، يظل مفتوحا على احتمالات متعددة، نتيجة تداخل عوامل ظرفية وتفاعلية³.

ومن هنا، فإن القيمة التفسيرية للسمات الاجتماعية لا تكمن في تقديم تنبؤات قطعية، بل الكشف عن الاتجاهات العامة التي توجه السلوك. وهو ما يعكس الطابع الاجتماعي للظواهر الاجتماعية، ويؤكد ضرورة الجمع بين التحليل البنوي والتحليل السياقي.

3- الهابيتوس كإطار مولد سلوك:

يقدم مفهوم الهابيتوس عند بورديو أحد التفسيرات عمقا لأنماط السلوك، حيث يشير إلى منظومة من الاستعدادات الدائمة والقابلة للنقل. التي تنتج الممارسات الاجتماعية بطريقة تبدو تلقائية، لكنها في الواقع نتاج لتاريخ اجتماعي مجسد داخل الفرد⁴.

¹ - علي عبد الواحد وافي، المرجع السابق، ص 190.

² - عبد الرحمن عدس، المرجع السابق، ص 190.

³ - مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص 200.

⁴ - بيار بورديو، المرجع السابق، ص 135.

فالهابيتوس لا يحدد السلوك بشكل ميكانيكي، بل يوجهه ضمن حدود معينة، مما يسمح بقدر من التنوع داخل إطار من الانتظام. وعليه، فإن السمات الاجتماعية يكمن فهمها باعتبار تعبيراً عن الهابيتوس، حيث تجسد العلاقة بين الشروط الموضوعية (البنية) والممارسات الفعلية (السلوك).

4- البعد القيمي والرمزي في تفسير السلوك:

لا ينفصل السلوك الاجتماعي عن البيئة القيمية التي ينتمي إليها الفرد، حيث تحدد القيم ما ينبغي فعله، وتضفي على السلوك معنى اجتماعياً. غير أن القيم لا تعمل فقط كمعايير توجيهية، بل كأساق رمزية تسهم في تشكيل إدراك الفرد للواقع، وتحديد مواقفه منه¹. وهذا السياق، يمكن القول عن السلوك الاجتماعي يعبر عن عملية تأويل مستمرة للواقع، حيث يتصرف الفرد بناء على المعاني التي يضيفها على المواقف، وليس فقط استجابة لها. وهو ما يبرز أهمية البعد الرمزي في تفسير السلوك.

5- التفاعل بين البنية والواقع:

رغم الطابع البنوي للسمات الاجتماعية، إلا أن السلوك لا يفهم إلا في سياقه، حيث يتشكل من خلال التفاعل بين الاستعدادات الداخلية والظروف الخارجية. فالفرد قد يعدل من سلوكه تبعاً للموقف، غير أن هذا التعديل يتم داخل حدود يفرضها الهابيتوس الذي يحمله².

ومن هنا، فإن السلوك يعد نتيجة لتفاعل جدلي بين الثابت والمتغير، بين ما هو مكتسب وما هو ظرفي، مما يبرز الطابع الديناميكي للسمات الاجتماعية.

6- تفسير التباين السلوكي:

تسهم السمات الاجتماعية في تفسير التباين في أنماط السلوك بين الأفراد، حيث يعكس هذا التباين اختلاف مسارات التنشئة، وتفاوت الشروط الاجتماعية التي تنشأ فيها الأفراد. فاختلاف الهابيتوس يؤدي إلى اختلاف في إدراك الواقع، وفي أساليب التفاعل معه³.

وعليه، فإن السلوك الاجتماعي لا يمكن تفسيره بشكل موحد، بل يتطلب تحليلاً يأخذ بعين الاعتبار التنوع الاجتماعي، والاختلاف في الموارد الثقافية والاقتصادية، وهو ما يجعل السمات الاجتماعية مدخلاً أساسياً لفهم هذا النوع.

¹ - إميل دوركايم، المرجع السابق، ص 170 .

² - بيار بورديو، المرجع السابق، ص 140 .

³ - محمد الجوهري، المرجع السابق، ص 160 .

2- فهم التفاعل الاجتماعي:

يعد التفاعل الاجتماعي من العمليات الأساسية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي، حيث تتجسد من خلاله مختلف أشكال العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع. غير أن فهم هذا التفاعل لا يمكن أن يتم بمعزل عن السمات الاجتماعية، التي تشكل الإطار المرجعي الذي يوجه سلوك الأفراد أثناء تفاعلهم، ويحدد طبيعة استجاباتهم للمواقف الاجتماعية المختلفة. فالسمات الاجتماعية لا تقتصر على كونها خصائص فردية، بل تمثل بنية داخلية تعبر عن ما استنبطه الفرد من قيم ومعايير، وهو ما ينعكس بشكل مباشر في أنماط تواصله مع الآخرين¹.

ومن هذا المنطلق، فإن التفاعل الاجتماعي لا يفهم بوصفه مجرد تبادل للأفعال، بل باعتباره عملية معقدة تتداخل فيها الأبعاد الرمزية والثقافية، حيث يتفاعل الأفراد بناء على المعاني التي يضيفونها على سلوكهم وسلوك غيرهم، فالفرد لا يستجيب للمواقف كما هي، بل كما يدركها ويفسرها في ضوء خبراته السابقة وسماته الاجتماعية، وهو ما يجعل التفاعل الاجتماعي عملية تأويل مستمر للواقع الاجتماعي، تتأثر بالسياق الثقافي والاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد².

كما أن السمات الاجتماعية تسهم في تنظيم التفاعل الاجتماعي من خلال تحديد القواعد غير المكتوبة التي تحكم العلاقات بين الأفراد، حيث يتصرف الفرد وفق ما يتوقعه الآخرون. وما يتوافق مع المعايير السائدة في المجتمع. وهذا ما يجعل التفاعل الاجتماعي يتميز بنوع من الانتظام والاستقرار النسبي، رغم طابعه الديناميكي. فالفرد لا يتصرف بشكل عشوائي، بل وفق أنماط سلوكية تم ترسيخها داخله عبر عملية التنشئة الاجتماعية، مما يجعل التفاعل الاجتماعي انعكاساً لهذه السمات المستقرة نسبياً³.

وفي الإطار التحليلي السوسيولوجي المعقد، يمكن تفسير التفاعل الاجتماعي من خلال مفهوم الهابيتوس، الذي يشير إلى منظومة من الاستعدادات المكتسبة التي توجه سلوك الفرد بشكل غير واع، فالهابيتوس يشكل الأساس الذي ينطلق منه الفرد في تفاعله مع الآخرين، حيث يحدد أساليب التواصل، وأنماط التفكير، والاستجابات الممكنة للمواقف الاجتماعية. وعليه، فإن التفاعل الاجتماعي لا يعد مجرد عملية ظرفية، بل هو

¹ - محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 235

² - جورج هيربرت ميد، العقل والذات والمجتمع، ترجمة عربية، ص 100 .

³ - علي عبد الواحد وافي، المرجع السابق، ص 205 .

نتاج لتاريخ اجتماعي مجسد داخل الفرد، يتجلى في شكل ممارسات تبدو تلقائية لكنها في الواقع موجهة ببنية داخلية عميقة¹.

ومن جهة أخرى، فإن التفاعل الاجتماعي يعد مجالا لإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية، حيث تتجلى من خلاله الفوارق بين الأفراد لا يدخلون التفاعل على قدم المساواة، بل يحمل كل منهم مجموعة من الموارد التي تؤثر في موقعه داخل هذا التفاعل، وهو ما ينعكس في طبيعة العلاقات التي يقيمها، وفي الأدوار التي يؤديها. وهذا ما يبرز أن التفاعل الاجتماعي لا ينظم العلاقات فقط، بل يسهم أيضا في إعادة إنتاج البناء الاجتماعي نفسه².

كما أن التفاعل الاجتماعي يتسم بالطابع الديناميكي، حيث يتأثر بسياق الذي يحدث فيه، وبالظروف المحيطة بالأفراد، غير أن هذا التأثير لا يلغي دور السمات الاجتماعية، بل يتفاعل معها في توجيه السلوك. فالفرد قد يعدل من اسوب تفاعله نبعاً للموقف، إلا أن هذا التعديل يظل محكوماً بإطار عام تحدده سماته الاجتماعية، وهو ما يبرز العلاقة الجدلية بين ما هو ثابت وما هو متغير في السلوك الاجتماعي³.

وفي هذا السياق، يمكن تفسير التباين في أنماط التفاعل بين الأفراد بالرجوع إلى اختلاف السمات الاجتماعية التي يحملها الفرد، حيث تختلف أساليب التواصل، وطرق الاستجابة، وأنماط العلاقات تبعاً لاختلاف الخلفيات الاجتماعية والثقافية. وهو ما يجعل التفاعل الاجتماعي عملية متعددة الأشكال، تعكس التنوع داخل المجتمع، وتبرز في الوقت نفسه أهمية السمات الاجتماعية في فهم هذا التنوع وتحليله⁴.

وعليه، فإن فهم التفاعل الاجتماعي يقتضي تحليل السمات الاجتماعية باعتبارها العنصر الذي يضيف على العلاقات الاجتماعية طابعها الخاص، ويحدد اتجاهاتها وأنماطها. كما أن هذا الفهم لا يكتمل إلا من خلال مقارنة شمولية تأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين البنية الاجتماعية والفعالية الفردية، مما يبرز الطبيعة المركبة والديناميكية للتفاعل داخل المجتمع.

3- تفسير العلاقات الاجتماعية:

ولا يقتصر تفسير العلاقات الاجتماعية على البعد القيمي أو التفاعلي فحسب، بل يمتد ليشمل الأبعاد التنظيمية التي تحكم موقع الفرد داخل الشبكة الاجتماعية التي ينتمي إليها. فالعلاقات لا تبني في فراغ، بل

¹ - بيار بورديو، المرجع السابق، ص 155 .

² - حسن الساعاتي، المرجع السابق، ص 115 .

³ - مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص 215 .

⁴ - محمد الجوهري، المرجع السابق، ص 175 .

ضمن أطر اجتماعية محددة، مثل الأسرة، المؤسسة التعليمية، وغيرها من البنى التي تحدد طبيعة الأدوار الاجتماعية، وتسهم في ضبط سلوك الأفراد داخل علاقاتهم. ومن ثم فإن فهم العلاقات الاجتماعية يقتضي تحليل هذه الأطر باعتبارها محددات أساسية توجه طبيعة الروابط بين الأفراد، وتحدد مدى قوتها أو هشاشتها¹.

كما ان العلاقات الاجتماعية تفهم أيضا في ضوء مبدأ تبادل المنافع، حيث يسعى الأفراد، بشكل واع أو غير واع إلى تحقيق نوع من التوازن تميل إلى الاستمرار والاستقرار، في حين ان العلاقات التي يغلب عليها الاختلال قد تكون عرضة لتفكك أو التوتر. غير أن هذا التوازن لا يكون ماديا فقط، بل قد يكون رمزيا أو عاطفيا، وهو ما يبرز تعدد أبعاد العلاقات الاجتماعية وتعقيدها².

ومن زاوية أخرى، فإن العلاقات الاجتماعية تتأثر بدرجة القرب أو البعد الاجتماعي بين الأفراد، حيث تختلف طبيعة العلاقة باختلاف مستوى التفاعل، ومدى تكراره، وقوة الروابط التي تجمع بينهم. فالعلاقات القريبة، مثل العلاقات الأسرية التي تتسم بقدرة كبيرة من التماسك والأثير المتبادل، في حين ان العلاقات الاوسع، مثل العلاقات داخل المجتمع الكبير، قد تتسم بقدر أكبر من الرسمية أو التباعد. وهو ما يظهر ان العلاقات الاجتماعية تتدرج من حيث القوة والتأثير، ولا تأخذ شكلا واحدا ثابتا³.

كما ان تطور المجتمعات الحديثة أدى إلى التحولات عميقة في طبيعة العلاقات الاجتماعية، حيث أصبحت هذه العلاقات أكثر تعقيدا وتشابكا، نتيجة لتداخل الأدوار الاجتماعية، وتعدد الانتماءات التي يعيشها الفرد. فالفرد لم يعد ينتمي إلى إطار واحد فقط، بل أصبح جزءا من عدة دوائر اجتماعية، مما يؤثر في طبيعة علاقاته، ويجعلها أكثر مرونة، ولكن في الوقت نفسه أكثر عرضة للتغير وعدم الاستقرار.

وفي هذا السياق، فإن العلاقات الاجتماعية تعد مؤشرا مهما على درجة التماسك الاجتماعي داخل المجتمع، حيث أن قوة الروابط بين الأفراد تسهم في تحقيق نوع من الانسجام الاجتماعي، في حين أن ضعف هذه الروابط قد يؤدي إلى التفكك أو العزلة الاجتماعية. وعليه، فإن تحليل العلاقات الاجتماعية يمكن ان يسهم في فهم طبيعة المجتمع، ومدى استقراره، وطبيعة التغيرات التي يشهدها⁴.

كما أن العلاقات الاجتماعية لا تخلو من التوترات، حيث قد ينشأ داخلها صراعات نتيجة اختلاف المصالح أو القيم أو التوقعات، غير أن هذه الصراعات لا تعني بالضرورة تفكك العلاقات، بل قد تسهم في

¹ - علي عبد الواحد وافي، المرجع السابق، ص 210 .

² - إميل دوركايم، المرجع السابق، ص 160 .

³ - جورج هربرت ميد، المرجع السابق، ص 110 .

⁴ - مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص 220 .

إعادة تنظيمها، وإعادة تحديد أدوار الأفراد داخلها. وهو ما يبرز أن العلاقات الاجتماعية ليست فقط مجالا للتوافق، بل أيضا مجالا للتفاوض، إعادة التوازن.

ب- دورها في الدراسات الاجتماعية:

1- أهميتها في البحث العلمي:

تعد السمات الاجتماعية من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الباحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية، حيث تسهم في توفير إطار تحليلي يمكن الباحث من فهم السلوك الإنساني في سياقه الاجتماعي، فالظواهر الاجتماعية لا يمكن دراستها بمعزل عن الخصائص التي تميز الأفراد داخل المجتمع، والتي تعبر عنها السمات الاجتماعية، باعتبارها انعكاسا لما يكتسبه الفرد من القيم ومعايير عبر عملية التنشئة الاجتماعية¹.

وتبرز أهمية السمات الاجتماعية في البحث العلمي من خلال دورها في تفسير الظواهر الاجتماعية وتحليلها، حيث تساعد الباحث على الكشف عن العلاقات القائمة بين المتغيرات الاجتماعية المختلفة، وفهم طبيعة التفاعل بينها، فالبحث العلمي لا يقتصر على وصف الظواهر، بل يتجاوز ذلك إلى تحليلها وتفسيرها، وهو ما يتطلب الاعتماد على مفاهيم دقيقة، ومن بينها السمات الاجتماعية، التي تتيح فهم أعمق لسلوك الأفراد داخل المجتمع².

كما تساهم السمات الاجتماعية في توجيه الباحث نحو اختيار أدوات البحث المناسبة، حيث أن فهم طبيعة السمات الاجتماعية للفئة المدروسة يساعد في تحديد المنهج الملائم، سواء كان كميا أو كيفيا، كما يساهم في بناء أدوات جمع البيانات، مثل الاستبيان أو المقابلة، بما يتلاءم مع خصائص الأفراد موضوع الدراسة. وهو ما يبرز الدور المنهجي للسمات الاجتماعية في البحث العلمي³.

ومن جهة أخرى، فإن السمات الاجتماعية تساعد في تفسير نتائج البحث العلمي، حيث لا يمكن فهم النتائج بمعزل عن الخصائص الاجتماعية للأفراد محل الدراسة. فاختلاف النتائج قد يعود إلى اختلاف السمات الاجتماعية، مثل المستوى الثقافي أو القيمي، وهو ما يجعل من الضروري أخذ هذه السمات بعين الاعتبار عند تحليل المعطيات، تفاديا للتفسيرات السطحية أو غير الدقيقة⁴.

¹ - محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 215.

² - علي عبد الواحد وافي، المرجع السابق، ص 185.

³ - عبد الرحمن عدس، المرجع السابق، ص 198.

⁴ - أنتوني غينر، المرجع السابق، ص 192.

كما تكتسي السمات الاجتماعية أهمية خاصة في الدراسات المقارنة، حيث تتيح للباحث إمكانية فهم أوجه التشابه والاختلاف بين المجتمعات أو الفئات الاجتماعية المختلفة. فالمقارنة بين جماعات مختلفة تقتضي تحليل السمات التي تميز كل جماعة، وهو ما يسهم في بناء معرفة علمية دقيقة قائمة على الفهم العميق للواقع الاجتماعي¹.

وعليه، فإن السمات الاجتماعية تعد أداة أساسية في البحث العلمي، حيث تسهم في مختلف مراحله، بدءاً من تحديد الإشكالية، مروراً باختيار المنهج، وصولاً إلى تفسير النتائج، كما أنها تساعد في تحقيق فهم شامل للظواهر الاجتماعية، من خلال ربط السلوك الفردي بالبناء الاجتماعي الذي ينتمي إليه.

2- دورها في التحليل الاجتماعي:

تشكل السمات الاجتماعية مدخلاً إستراتيجياً أساسياً في التحليل الاجتماعي، إذ تسمح بتجاوز القراءة الوصفية للظواهر نحو بناء فهم تفسيري يربط بين السلوك الفردي والبنية الاجتماعية. فالمعرفة السوسيولوجية لا تقوم على ملاحظة الواقع فحسب، بل على إعادة بنائها داخل أطر مفاهيمية تبرز العلاقات الكامنة التي تنظمها. وفي هذا السياق، تعد السمات الاجتماعية أدوات مفهومية تسهم في تفكيك الظاهرة الاجتماعية إلى مكوناتها الدقيقة، من خلال الكشف عن المحددات التي توجه الفعل الاجتماعي، سواء كانت قيمية أو ثقافية أو مرتبطة بالسياق الاجتماعي العام².

وعلى هذا الأساس، يمكن توظيف السمات الاجتماعية في تحليل من الانتقال من مستوى الظاهر إلى مستوى البنى العميقة، حيث لا ينظر إلى السلوك باعتباره استجابة انية، بل بوصفه نتاجاً لتراكمات اجتماعية تشكل خلفية الفعل. فالفرد حين يتفاعل داخل المجتمع، فإنه يستند إلى منظومة من التمثلات والاتجاهات التي توجه اختياراته، وهو ما يجعل التحليل الاجتماعي قائماً على استحضار هذه الخلفيات لفهم منطق الفعل، بدل الاكتفاء بوصف نتائجه³.

كما تتيح السمات الاجتماعية للباحث إمكانية قراءة التمايزات داخل المجتمع من زاوية نوعية، تتجاوز المؤشرات الكمية المباشرة، إذ لا يفسر الاختلاف بين الأفراد والجماعات فقط بعوامل مادية، بل أيضاً بأنماط

¹ - إميل دوركايم، المرجع السابق، ص 130 .

² - أحمد زايد، المرجع السابق، ص 145 .

³ - أنتوني غيدنز، المرجع السابق، ص 192 .

التفكير والقيم والتصورات التي يحملونها. وهو ما يضيف على التحليل الاجتماعي طابعا تركيبيا، يجمع بين ما هو موضوعي (بنية اجتماعية) وما هو ذاتي (إدراك وتمثلات)، مما يعزز دقة التفسير ويجنبه الاختزال¹.

ومن جهة أخرى، تسهم السمات الاجتماعية في إعادة بناء العلاقات داخل النسق الاجتماعي من خلال تحليل اليات التفاعل غير المباشر، مثل التوقعات المتبادلة والرموز، وأنماط التأويل التي تحكم التواصل بين الأفراد. فالعلاقة الاجتماعية لا تقوم فقط على الفعل الظاهر، بل على ما ينسب إليه من معان، وهو ما يجعل التحليل الاجتماعي مطالبا بفهم هذه الأبعاد الرمزية، التي تشكل في كثير من الأحيان المحدد الحقيقي لطبيعة العلاقة واستمراريتها².

كما أن إدماج السمات الاجتماعية في التحليل يتيح فهم مسارات التحول داخل المجتمع، من خلال رصد التغيرات التي تطرأ على أنماط التفكير والسلوك. فالتغير الاجتماعي لا يختزل في تحولات بنيوية فقط، بل يشمل أيضا تحولات على مستوى القيم والاتجاهات، وهو ما ينعكس في إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية يصبح أداة لرصد هذا التغير في مستواه العميق، بما يسمح بفهم اتجاهاته وحدوده³.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن التحليل الاجتماعي الذي يستند إلى السمات الاجتماعية يتسم بقدر أكبر من الشمول، لأنه لا يفصل بين الفرد والمجتمع، بل يدرجهما في علاقة جدلية مستمرة، حيث يؤثر كل منهما في الآخر. فالفرد يعيد إنتاج المجتمع من خلال ممارساته، وفي الوقت نفسه يتشكل داخل حدوده، وهو ما يجعل السمات الاجتماعية حلقة وصل تحليلية بين هذين المستويين، تمكن الباحث من بناء تفسير متكامل للواقع الاجتماعي.

ج - علاقة السمات الاجتماعية بالتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي:

تعد السمات الاجتماعية نتاجا مباشرا لعملية التنشئة الاجتماعية، حيث تتشكل من خلال التفاعل المستمر بين الفرد ومختلف مؤسسات المجتمع، وعلى رأسها الأسرة والمدرسة وجماعة الأقران. فالتنشئة الاجتماعية لا تقتصر على نقل المعارف، بل تتجاوز ذلك إلى غرس القيم والمعايير وأنماط السلوك التي تسهم في بناء شخصية الفرد، وتحدد طبيعة اندماجه داخل المجتمع. ومن هذا المنطلق فإن السمات الاجتماعية تعبر عن حصيلة هذه العملية، باعتبارها تمثل وتحدد استجاباته للمواقف المختلفة⁴.

¹ - عبد الباسط عبد المعطي، المرجع السابق، ص 175 .

² - هرييت بلومر، التفاعلية الرمزية، ط2، ترجمة عربية، دار المعرفة، القاهرة، 1986، ص 102 .

³ - محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 160 .

⁴ - عبد الرحمان عدس، المرجع السابق، ص 85 .

وفي هذا السياق، تسهم التنشئة الاجتماعية في تكوين السمات الاجتماعية من خلال مجموعة من الآليات، من بينها التلقين، والتقليد، والتفاعل، حيث يتعلم الفرد من خلال هذه الآليات كيفية التكيف مع البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها. فالفرد لا يولد مزودا بالسمات الاجتماعية، بل يكتسبها تدريجيا من خلال الاحتكاك بالآخرين، وهو ما يجعل التنشئة الاجتماعية الإطار الأساسي الذي تتبلور داخله هذه السمات. كما أن اختلاف أساليب التنشئة يؤدي إلى اختلاف في السمات الاجتماعية، مما يفسر التباين بين الأفراد في أنماط السلوك والتفاعل¹.

ومن جهة أخرى، ترتبط السمات الاجتماعية ارتباطا وثيقا بعملية الضبط الاجتماعي، التي تعني بتنظيم سلوك الأفراد بما يتوافق مع المعايير والقيم السائدة في المجتمع. فالضبط الاجتماعي لا يتحقق فقط من خلال القوانين والعقوبات، بل يعتمد أيضا على ما يحمله الأفراد من سمات اجتماعية توجه سلوكهم بشكل داخلي. فالفرد الذي تم تنشئته على احترام القواعد يميل إلى الالتزام بها دون الحاجة إلى رقابة خارجية، وهو ما يبرز دور السمات الاجتماعية كألية داخلية للضبط².

كما أن الضبط الاجتماعي يسهم بدوره في تعزيز السمات الاجتماعية الإيجابية، من خلال دعم السلوك المقبول اجتماعيا، والحد من السلوك غير المرغوب فيه. فالمجتمع يستخدم مجموعة من الوسائل، مثل الثواب والعقاب، لتوجيه سلوك الأفراد، وهو ما يؤدي إلى ترسيخ بعض السمات، كاحترام النظام أو الالتزام بالقيم، في حين يتم تقليص السمات السلبية. ومن ثم، فإن العلاقة بين السمات الاجتماعية والضبط الاجتماعي هي علاقة تفاعلية، حيث يؤثر كل منهما في الآخر بشكل مستمر³.

وفي إطار التحليل السوسيولوجي، يمكن النظر إلى التنشئة والضبط الاجتماعي باعتبارهما اليتين متكاملتين في تشكيل السمات الاجتماعية، حيث تعمل الأولى على غرس القيم والمعايير، في حين تسهم الثانية في تثبيتها والحفاظ عليها داخل المجتمع. فالتنشئة تؤسس، والضبط يعزز، وهو ما يجعل السمات الاجتماعية نتاجا لتفاعل هاتين العمليتين. كما أن أي خلل في إحداها قد ينعكس سلبا على طبيعة السمات الاجتماعية، وبالتالي على سلوك الأفراد داخل المجتمع⁴.

¹ - محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 150.

² - إميل دوركايم، المرجع السابق، ص 120.

³ - أحمد زايد، المرجع السابق، ص 160.

⁴ - أنتوني غينر، المرجع السابق، ص 200.

كما أن التحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع تؤثر في طبيعة العلاقة بين السمات الاجتماعية والتنشئة والضبط، حيث قد تؤدي هذه التحولات إلى إعادة تشكيل القيم والمعايير، وهو ما ينعكس في تغيير السمات الاجتماعية للأفراد. فالتغير في أساليب التنشئة أو في اليات الضبط قد يؤدي إلى ظهور أنماط جديدة من السلوك، وهو ما يبرز الطابع الديناميكي لهذه العلاقة، ويؤكد أنها ليست ثابتة، بل تتغير بتغير السياق الاجتماعي¹.

وعليه، فإن فهم السمات الاجتماعية يقتضي تحليل علاقتها بالتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، باعتبارهما الإطارين الأساسيين اللذين تتشكل داخلهما هذه السمات. كما أن هذه العلاقة تبرز الطابع المركب للسلوك الاجتماعي، الذي لا يمكن تفسيره بمعزل عن العمليات الاجتماعية التي تسهم في تكوينه وتوجيهه. ولا يمكن حصر العلاقة بين السمات الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية في بعدها التكويني فقط، بل تمتد لتشمل البعد الاستمراري، حيث تظل هذه السمات قابلة للتعديل وإعادة التشكيل عبر مختلف مراحل الحياة. فالتنشئة الاجتماعية لا تنتهي عند مرحلة الطفولة بل تستمر من خلال مؤسسات متعددة، تسهم في إعادة إنتاج القيم والمعايير، أو حتى تعديلها تبعاً للتحولات الاجتماعية. وهو ما يجعل السمات الاجتماعية ليست معطى ثابتاً، بل بناء ديناميكي يخضع للتطور والتغير المستمر².

كما أن فهم العلاقة بين السمات الاجتماعية والضبط الاجتماعي يقتضي التمييز بين نوعين أساسيين من الضبط: الضبط الرسمي والضبط غير الرسمي. فالضبط الرسمي يتمثل في القوانين والتشريعات التي تفرضها مؤسسات الدولة، ويعتمد على اليات واضحة كالعقوبات، في حين أن الضبط غير الرسمي يقوم على العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية، ويمارس من خلال التفاعل اليومي بين الأفراد. وفي هذا الإطار، تعد السمات الاجتماعية نتيجة مباشرة لهذا النوع الثاني من الضبط حيث يتم استبطان القيم والمعايير بشكل يجعل الفرد يلتزم بها تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل خارجي مباشر³.

ومن هنا، يظهر ما يعرف بالضبط الذاتي، الذي يعد من أهم تجليات السمات الاجتماعية، حيث يتحول الالتزام بالقواعد من كونه مفروضاً من الخارج إلى كونه نابعاً من داخل الفرد نفسه. فالفرد الذي تم تنشئته في بيئة تعزز القيم الإيجابية، يطور نوعاً من الرقابة الذاتية التي تجعله يضبط سلوكه تلقائياً، حتى في غياب الرقابة

¹ - مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص 190 .

² - عبد الرحمان عدس، المرجع السابق، ص 92 .

³ - إميل دوركايم، المرجع السابق، ص 170 .

الخارجية. وهو من يبرز أن السمات الاجتماعية تسهم في تحقيق استقرار المجتمع، من خلال تقليل الحاجة إلى وسائل الضبط الصارمة¹.

ومن جهة أخرى، فإن العلاقة بين السمات الاجتماعية والضبط الاجتماعي تتأثر بدرجة التماسك الاجتماعي داخل المجتمع، حيث كلما كان المجتمع متماسكا، كانت القيم والمعايير أكثر استقرارا. أما في المجتمعات التي تشهد تفككا أو تحولات سريعة، فقد يحدث نوع من الاضطراب في القيم، وهو ما ينعكس في عدم وضوح السمات الاجتماعية، وبالتالي في ضعف فعالية الضبط الاجتماعي².

كما أن التحولات التي عرفت المجتمعات المعاصرة، خاصة في ظل العولمة والتغير الثقافي، أدت إلى إعادة تشكيل العلاقة بين التنشئة والضبط الاجتماعي. فقد أصبحت مصادر التنشئة أكثر تعددا، ولم تعد الأسرة أو المدرسة وحدهما المسؤولتين عن تشكيل السمات الاجتماعية، بل ظهرت وسائل الاعلام ووسائط التواصل كعوامل مؤثرة، وهو ما أدى إلى تنوع المرجعيات القيمية، وأحيانا إلى تناقضها. وهذا التعدد قد يضعف من فعالية الضبط الاجتماعي أو يعيد تشكيله في أنماط جديدة³.

وفي هذا السياق، فإن تحليل السمات الاجتماعية يتيح فهما اعمق لكيفية اشتغال اليات الضبط داخل المجتمع، حيث إلى الضبط كعملية قسرية فقط، بل كعملية اجتماعية معقدة تتداخل فيها عناصر التنشئة، والقيم، والتفاعل الاجتماعي. كما ان هذه العلاقة تبرز ان استقرار المجتمع لا يتحقق فقط من خلال القوانين بل من خلال بناء سمات اجتماعية تعزز الامتثال الطوعي للقواعد، وهو ما يعد أساسا لأي نظام اجتماعي مستقر⁴.

¹ - أحمد زايد، المرجع السابق، ص 165 .

² - أنتوني غيدنر، المرجع السابق، ص 210 .

³ - محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 170 .

⁴ - مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص 195 .

خلاصة الفصل الثاني:

في ضوء ما تم التطرق اليه في هذا الفصل، يتضح ان السمات الاجتماعية تمثل عنصرا محوريا في فهم السلوك الإنساني داخل المجتمع، باعتبارها نتاجا لعملية معقدة من التفاعل بين الفرد ومحيطه الاجتماعي. فهي لا تعد مجرد خصائص فردية معزولة بل تعكس البناء الاجتماعي والثقافي الذي ينتمي اليه الفرد، ويجسد ما استنبطه من قيم ومعايير توجه سلوكه في متخلف المواقف الاجتماعية.

كما اظهر التحليل ان السمات الاجتماعية تتشكل أساسا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، التي تعد الإطار الأول الذي يكتسب فيه الفرد أنماط التفكير والسلوك وذلك عبر مؤسسات متعددة، في مقدمتها الأسرة، والمدرسة وجماعة الاقران. ولا تقتصر هذه العملية على مرحلة معينة، بل تستمر عبر مختلف مراحل الحياة، مما يجعل السمات الاجتماعية قابلة للتعديل والتطور تبعا للظروف الاجتماعية المتغيرة.

ومن جهة أخرى، برز الدور الأساسي للضبط الاجتماعي في توجيه السلوك الإنساني، حيث يسهم في تعزيز السمات الاجتماعية الإيجابية من خلال مجموعة من الآليات، سواء كانت رسمية كالقوانين، أو غير رسمية كالعادات والتقاليد. كما أن استبطان هذه القواعد يؤدي إلى بروز ما يعرف بالضبط الذاتي، الذي يعد مؤشرا على نجاح عملية التنشئة الاجتماعية، وعلى مدى اندماج الفرد داخل المجتمع.

وقد تبين كذلك ان السمات الاجتماعية تلعب دورا مهما في التحليل الاجتماعي، اذ تتيح فهم العلاقات الاجتماعية وتفسير أنماط التفاعل والكشف عن التفاوتات بين الأفراد والجماعات. كما تسهم في تفسير التغيرات الاجتماعية، من خلال ربطها بالتحولات التي تطرأ على القيم والمعايير داخل المجتمع.

وعليه يمكن القول ان دراسة السمات الاجتماعية تعد مدخلا أساسيا لفهم الظواهر الاجتماعية، حيث تسهم في بناء تحليل عملي متكامل يجمع بين الفرد والمجتمع ويبرز العلاقة الجدلية بينهما.

كما ان هذه الدراسة تكتسي أهمية خاصة في ميدان البحث العلمي لما توفره من أدوات تحليلية تساعد الباحث على تفسير السلوك الاجتماعي في سياقه الواقعي.

وفي الأخير، يمكن التأكيد على ان السمات الاجتماعية لا تفهم الا في إطارها الشمولي، الذي يربط بين التنشئة والضبط الاجتماعي، وبين البنية الاجتماعية والفعل الفردي، وهو ما يجعلها مفهوما مركزيا في الدراسات الاجتماعية، يستدعي المزيد من البحث والتعمق.

الفصل الثالث

الأحداث المنحرفين



تمهيد

1- خصائص الأحداث المنحرفين وأنماط سلوكهم

أ- الخصائص النفسية والسلوكية

ب- الانماط السلوكية للانحراف

ج- الفروق الفردية بين الأحداث

2- العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث

أ- العوامل الأسرية

ب- العوامل المدرسية

ج- العوامل الاجتماعية والبيئية

3- آليات الوقاية والتكفل بالأحداث المنحرفين

أ- أساليب الوقاية

ب- أساليب التكفل والإصلاح

ج- دور المؤسسات الرسمية والغير رسمية

خلاصة

تمهيد:

تعد ظاهرة انحراف الأحداث من أبرز الظواهر الاجتماعية التي اهتمت بها الدراسات الاجتماعية والنفسية، لما لها من آثار سلبية على الفرد والمجتمع. ويرتبط انحراف الأحداث بعدة عوامل اسرية ومدرسية واجتماعية تؤثر بصورة مباشرة في سلوك الحدث وشخصيته، خاصة في ظل ضعف التنشئة الاجتماعية وغياب التوجيه والرقابة.

كما ان معالجة هذه الظاهرة لا تقتصر على معرفة أسبابها فقط، بل تتطلب أيضا الاهتمام باليات الوقاية والتكفل بالأحداث المنحرفين، من خلال دور الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية في حماية الحدث وإعادة إدماجه داخل المجتمع بصورة سليمة.

1- خصائص الأحداث المنحرفين وأنماط سلوكهم:

أ- الخصائص النفسية والسلوكية:

تعد دراسة الخصائص النفسية والسلوكية للأحداث المنحرفين من المداخل الأساسية لفهم طبيعة السلوك المنحرف وتحليل ابعاده، حيث لا يمكن تفسير هذا السلوك بمعزل عن البنية النفسية التي يتميز به الحدث ولا عن الأنماط السلوكية التي يظهرها في مختلف المواقف. فالانحراف في مرحلة الأحداث لا يظهر فجأة، بل يتشكل نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، التي تنعكس في صورة خصائص نفسية وسلوكية تميز هذه الفئة عن غيرها.

ومن هذا المنطلق، فإن الخصائص النفسية والسلوكية تعبر عن أنماط متكررة من الاستجابات التي يظهرها الحدث، والتي تكشف عن طريقة تفكيره، ومستوى نضجه الانفعالي، وقدرته على التحكم في سلوكه. كما ان هذه الخصائص تسهم في توجيه سلوك الحدث، وتحديد استجاباته للمواقف المختلفة، سواء كانت مواقف عادية أو ضاغطة، وهو ما يجعلها عنصرا أساسيا في التحليل السلوكي لهذه الفئة¹.

كما ان فهم هذه الخصائص يساعد في الكشف عن الفروق الفردية بين الأحداث، حيث لا يتشابه جميع المنحرفين في خصائصهم النفسية أو أنماط سلوكهم، بل يختلفون تبعا لخبراتهم الحياتية، وللظروف التي نشأوا فيها. وهو ما يفرض على الباحث ضرورة التعامل مع هذه الخصائص بوصفها بناء ديناميكي، يتأثر بالبيئة الاجتماعية، ويتغير بتغيرها².

¹ - عبد الرحمان عدس، المرجع السابق، ص 210 .

² - عبد الرحمان عدس، المرجع نفسه، ص 215 .

وعليه، فإن تحليل الخصائص النفسية والسلوكية لا يهدف فقط إلى وصف سلوك الحدث، بل إلى تفسيره، من خلال ربطه بالبنية النفسية التي تقف وراءه، وهو ما يمكن من فهم أعمق للانحراف، ويفتح المجال أمام وضع آليات فعالة للتعامل معه.

1- الاندفاعية وضعف التحكم في الذات:

تعد الاندفاعية من أبرز السمات النفسية التي تميز الأحداث المنحرفين، حيث يظهر الحدث ميلا واضحا نحو السلوك الفوري الذي لا يخضع لعمليات التفكير أو التقدير العقلاني للعواقب. فالسلوك الاندفاعي يتسم بالسرعة والتلقائية، ويغلب عليه الطابع الانفعالي، وهو ما يجعل الحدث أكثر عرضة للانخراط في أنماط سلوكية منحرفة، خاصة في ظل غياب الضبط الداخلي. وقد أكدت العديد من الدراسات في مجال انحراف الأحداث ان هذه الفئة تعاني غالبا من ضعف في القدرة على تأجيل الاشباع، وهو ما يدفعها إلى البحث عن تحقيق الرغبات بشكل فوري، حتى وإن كان ذلك عبر وسائل غير مشروعة¹.

ولا تتفصل الاندفاعية عن ضعف التحكم في الذات، حيث يعد هذا الأخير من العوامل الأساسية المفسرة للسلوك المنحرف لدى الأحداث. فضعف الضبط الذاتي يعبر عن عجز الفرد عن تنظيم سلوكه وفق القواعد والمعايير الاجتماعية، وعدم قدرته على كبح دوافعه أو مقاومة الاغراءات. وفي هذا السياق، يشير الباحثون في علم الاجرام إلى ان الأحداث المنحرفين غالبا ما يظهرون مستويات منخفضة من التحكم الذاتي، وهو ما ينعكس في سلوكيات تتسم بالمخاطرة، وعدم الاستقرار، والتورط في أفعال مخالفة للقانون².

كما ن هذه الخاصية ترتبط ببنية نفسية لم تكتمل بعد، حيث لايزال الحدث في مرحلة نمو انفعالي ومعرفي، وهو ما يجعله أقل قدرته على التوازن بين الرغبات والقيود الاجتماعية. فضعف النضج الانفعالي يؤدي إلى سيطرة الدوافع اللحظية على السلوك، بدل الخضوع للتفكير العقلاني، وهو ما يفسر سرعة استجابة الحدث للمثيرات الخارجية، خاصة تلك المرتبطة بالتحدي أو الاثارة³.

ومن جهة أخرى، فإن البيئة الاجتماعية تلعب دورا مهما في تعزيز أو الحد من هذه الخاصية، حيث أن التنشئة التي تقوم على التساهل المفرط أو الإهمال قد تسهم في تنمية الاندفاعية، في حين أن التنشئة القائمة على التوجيه والضبط تساعد في تنمية مهارات التحكم في الذات. كما ان جماعة الاقران قد تعزز هذا

¹ - عبد الله حسين عبد الرحمن، انحراف الأحداث، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص85 .

² - محمد حسن علوي، علم الاجرام، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص 132 .

³ - كمال دسوقي، علم النفس الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص79 .

السلوك خاصة إذا كانت تشجع على المغامرة أو مخالفة القواعد، وهو ما يجعل الحدث أكثر عرضة للانحراف في سلوكيات منحرفة تحت تأثير الجماعة¹.

ولا يقتصر تأثير الاندفاعية وضعف التحكم في الذات على السلوك الظاهر فقط، بل يمتد ليشمل طريقة إدراك الحدث للمواقف، حيث يميل إلى تفسيرها بشكل سطحي أو انفعالي، دون تحليل عميق، وهو ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير متوازنة. كما أن هذا الضعف يعيق قدرة الحدث على التعلم من تجاربه السابقة، مما يجعله يكرر نفس السلوكيات رغم نتائجها السلبية².

وعليه، فإن الاندفاعية وضعف التحكم في الذات يعدان من المؤشرات الأساسية لفهم السلوك المنحرف لدى الأحداث، حيث يسهمان في تفسير العديد من أنماط الانحراف، ويبرزان أهمية التدخل التربوي والنفسي الهادف إلى تنمية مهارات الضبط الذاتي، وتعزيز القدرة على التفكير العقلاني، كمدخل أساسي للحد من الانحراف.

2- الميل إلى العدوانية والعنف:

يعد الميل إلى العدوانية والعنف من أبرز الخصائص السلوكية التي تميز الأحداث المنحرفين، حيث يشكل هذا الميل نمطا متكررا من السلوك يعكس خلافا في التوازن النفسي والانفعالي لدى الحدث. فالعدوانية لا تفهم بوصفها مجرد رد فعل لحظي، بل باعتبارها توجهها سلوكيا مستقرا نسبيا، يتجلى في استعداد الحدث لاستخدام العنف كوسيلة للتعبير عن ذاته، أو لتحقيق أهدافه، أو حتى لفرض وجوده داخل الجماعة. وهو ما يجعلها مؤشرا مهما على وجود اضطراب في عملية التكيف الاجتماعي³.

وتتخذ العدوانية لدى الأحداث المنحرفين أشكالا متعددة، فقد تكون لفظية كالشتم والتهديد، أو الجسدية كالعنف المباشر والاعتداء، كما تظهر في صورة سلوكيات غير مباشرة مثل التخريب أو إلحاق الضرر بالآخرين بطرق غير مباشرة. ويلاحظ أن هذه الأشكال تختلف من حدث لآخر تبعا لدرجة الانحراف، وللظروف النفسية والاجتماعية التي يعيشها، وهو ما يبرز الطابع المتنوع والمعقد لهذا السلوك⁴.

ومن الناحية التفسيرية، يرتبط الميل إلى العدوانية بعدة عوامل نفسية، من أبرزها الشعور بالإحباط، حيث يعد الإحباط من أهم الدوافع التي تدفع الحدث إلى السلوك العدواني، خاصة عندما يعجز عن تحقيق رغباته بطرق مشروعة. كما أن ضعف القدرة على التعبير عن المشاعر بشكل سليم يؤدي إلى التراكم التوتري

¹ - محمد حسن علوي، علم الاجرام، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص 132 .

² - عبد الرحمن عدس، المرجع السابق، ص 220.

³ - محمود حسن، جنوح الأحداث، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 125.

⁴ - عبد الله حسين عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 102 .

الداخلي، الذي يجد مخرجه في سلوك عدواني تجاه الآخرين. وفي هذا الإطار، ينظر إلى العدوانية كألية دفاعية يحاول من خلالها الحدث التخفيف من الضغوط النفسية التي يعاني منها¹.

كما تلعب العوامل البيئية دورا حاسما في تعزيز هذا الميل، حيث ان نشأة الحدث في بيئة يسودها العنف، سواء داخل الأسرة أو في المحيط الاجتماعي، تسهم في تطبيع السلوك العدواني وجعله أمرا مقبولا أو مألوفا. فالتعرض المستمر لمشاهد العنف، أو المعاملة القاسية، أو غياب الحوار، كلها عوامل تعزز هذا النمط السلوكي وتجعل الحدث يميل إلى تقليده وإعادة إنتاجه في تفاعلاته اليومية².

ومن جهة أخرى، يرتبط السلوك العدواني لدى الأحداث المنحرفين بالحاجة إلى إثبات الذات، خاصة في مرحلة المراهقة التي تتسم بالصراع الداخلي والرغبة في الاستقلال. فقد يلجأ الحدث إلى العنف كوسيلة لإبراز قوته، أو لفرض مكانته داخل جماعة الاقران، خصوصا إذا كانت هذه الجماعة تقدر السلوك العدواني وتعتبره مؤشرا على الشجاعة أو الهيمنة، وهو ما يجعل العدوانية وفي بعض الحالات سلوكا مكتسبا ومدعوما اجتماعيا³.

ولا يمكن إغفال البعد المعرفي في تفسير هذا السلوك حيث يعاني بعض الأحداث المنحرفين من تشوهات في الإدراك الاجتماعي، تجعلهم يفسرون سلوك الآخرين على انه تهديد أو استفزاز، حتى في غياب ذلك فعليا، وهو ما يؤدي إلى ردود فعل عدوانية غير متناسبة مع الموقف، ويسهم في استمرار هذا النمط من السلوك. كما أن ضعف القدرة على حل المشكلات بطرق سلمية يعزز اللجوء إلى العنف كخيار أسهل وأسرع⁴.

وعليه فإن الميل إلى العدوانية والعنف يعد نتيجة لتفاعل معقد بين عوامل نفسية وبيئية ومعرفية، ولا يمكن تفسيره بعامل واحد فقط كما ان فهم هذا السلوك يقتضي تحليله في سياقه الشامل، الذي يأخذ بعين الاعتبار طبيعية المرحلة العمرية، والظروف المحيطية بالحدث، والانماط التربوية التي تعرض لها. ومن ثم، فإن التعامل مع هذه الظاهرة يتطلب تدخلا متعدد الابعاد، يهدف إلى إعادة توجيه السلوك، وتنمية مهارات التحكم الانفعالي، وتعزيز البدائل السلوكية الإيجابية.

¹ - كمال دسوقي، المرجع السابق، ص 115 .

² - محمد حسن علوي، المرجع السابق، ص 140 .

³ - أحمد عبد الله محمد، رعاية الأحداث المنحرفين، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 98 .

⁴ - فاروق البستاني، الانحراف والجريمة، ط1، دار الفكر، بيروت، 2002، ص 175 .

3. ضعف التكيف والانضباط:

يعد ضعف التكيف والانضباط من السمات البارزة التي تظهر لدى الأحداث المنحرفين، حيث يعكس هذا الضعف حالة من العجز عن التوافق من متطلبات الحياة الاجتماعية، وعدم القدرة على الالتزام بالقواعد والمعايير التي تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع. فالتكيف الاجتماعي يشير إلى قدرة الفرد على إقامة علاقات متوازنة مع محيطه، والتعامل مع المواقف المختلفة بطريقة تسمح له الاندماج داخل الجماعة دون صراع دائم معها، غير أن الحدث المنحرف غالبا ما يظهر قصورا واضحا في الجانب، الأمر الذي يجعله أكثر ميلا إلى السلوك غير السوي¹.

ويتجلى ضعف التكيف لدى الأحداث المنحرفين في عدة صور، من بينها صعوبة إقامة علاقات اجتماعية مستقرة، وعدم القدرة على التفاعل الإيجابي مع الآخرين، إضافة إلى الميل نحو العزلة أو الصراع المستمر مع المحيط. كما يظهر هذا الضعف في عجز الحدث عن التوافق مع الأنظمة الأسرية أو المدرسية، حيث يشعر غالبا بالنفور من القيود، ويرى في القوانين نوعا من الضغط أو التهديد لحريته، وهو ما يدفعه إلى رفضها أو التمرد عليها².

ومن الناحية النفسية، يرتبط ضعف التكيف بعدم الاستقرار الانفعالي، حيث يعاني الحدث المنحرف من صعوبة في التحكم في مشاعره، والتعامل مع الاحباطات اليومية بطريقة متوازنة. فبدل اللجوء إلى أساليب عقلانية لحل المشكلات، يميل إلى ردود فعل متسريعة أو عدوانية، تعكس ضعفا في النضج النفسي والاجتماعي. كما ان تكرار الخبرات السلبية داخل الأسرة أو المدرسة قد يؤدي إلى الشعور بالحدث بالرفض أو الفشل، وهو ما يضعف ثقته بنفسه ويؤثر في قدرته على التكيف مع محيطه³.

أما ضعف الانضباط، فيرتبط بعدم قدرة الحدث على الالتزام بالقواعد والضوابط التي تحدد المقبول والمرفوض داخل المجتمع. فالحدث المنحرف غالبا ما يظهر ميلا إلى مخالفة التعليمات، ورفض السلطة، وعدم احترام النظام، سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو حتى داخل المؤسسات الإصلاحية. ويعود ذلك في كثير من الأحيان إلى غياب التنشئة القائمة على التوجيه والمتابعة، أو إلى التعرض لأساليب تربية متناقضة، تفقد الحدث القدرة على إدراك حدود السلوك المقبول⁴.

¹ - عبد الله حسين عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 118 .

² - أحمد عبد الله محمد، المرجع السابق، ص 105 .

³ - كمال دسوقي، المرجع السابق، ص 134 .

⁴ - محمد حسن علوي، المرجع السابق، ص 155 .

كما أن ضعف الانضباط لا يقتصر على السلوك الخارجي فقط، بل يمتد إلى الجانب الداخلي المرتبط بالضبط الذاتي، حيث يعجز الحدث على تنظيم رغباته ودوافعه، ويفتقر إلى القدرة على تأجيل الاشباع أو تحمل المسؤولية. وهو ما يجعله أكثر قابلية للتأثر بالمواقف الأنوية وبالضوابط الخارجية، خاصة تلك المرتبطة بجماعة الاقران، التي تدفع إلى تبني سلوكيات منحرفة بهدف القبول أو إثبات الذات¹.

ومن وجهة أخرى، فإن ضعف التكيف والانضباط يرتبطان بشكل وثيق بالفشل المدرسي والترسم التعليمي، حيث يجد الحدث صعوبة في الالتزام بالقوانين المدرسية، أو التفاعل الإيجابي مع المعلمين والزملاء، مما يؤدي إلى تراجع مستواه الدراسي ثم إلى انسحابه التدريجي من المحيط المدرسي. ويعتبر هذا الانسحاب من العوامل التي تزيد من احتمالية انخراطه في جماعات منحرف، توفر له شعوراً بالانتماء الذي لم يجده داخل المؤسسات الاجتماعية الرسمية².

كما تشير بعض الدراسات في مجال علم الاجرام إلا أن ضعف التكيف والانضباط يعدان من المؤشرات المبكرة التي قد تتبأ بتطور السلوك المنحرف نحو أنماط أكثر خطورة، خاصة إذا لم يتم التدخل في الوقت المناسب. فاستمرار الحدث في رفض القواعد الاجتماعية، وعجره عن بناء علاقات مستمرة، قد يؤدي إلى ترسيخ السلوك المنحرف وتحوله إلى نمط دائم من الأنماط الشخصية³.

فإن ضعف التكيف والانضباط لا يمكن اعتباره مجرد خلل سلوكي بسيط، بل هو نتيجة لتفاعل معقد بين عوامل نفسية وإسرية واجتماعية وتربوية كما ان فهم هذه السمة يساعد على تفسير جانب مهم من سلوك الأحداث المنحرفين، ويبرز عملية التدخل المبكر الذي يهدف إلى تعزيز مهارات التكيف، وتمنية الضبط الذاتي، وإعادة دمج الحدث داخل محيطه الاجتماعي بصورة سليمة.

ب- الأنماط السلوكية للانحراف:

تعد الأنماط السلوكية للانحراف من أهم الجوانب التي اهتمت بها الدراسات السوسولوجية باعتبارها تعكس الكيفية التي يظهر بها الانحراف في الواقع الاجتماعي. فالسلوك المنحرف لا يتخذ صورة واحدة ثابتة، بل يتنوع تبعاً لاختلاف الظروف النفسية والاجتماعية التي يعيشها الحدث، وكذلك تبعاً لدرجة تأثره بالعوامل المحيطة به. ومن هذا المنطلق فإن دراسة الأنماط السلوكية للانحراف تساهم في فهم طبيعة السوك الذي يصدر عنه الحدث المنحرف، والكشف عن خصائصه ودوافعه وأشكاله المختلفة. كما ان الأنماط السلوكية

¹ - محمود حسن، المرجع السابق، ص 141 .

² - فاروق البستاني، المرجع السابق، ص 188 .

³ - عبد الرحمان عدس، المرجع السابق، ص 240 .

للانحراف تعبر عن مستوى التفاعل بين الحدث وبيئته الاجتماعية، حيث يتأثر سلوك الحدث بطبيعة العلاقات التي يعيشها داخل الأسرة والمدرسة وجماعة الاقران، إضافة إلى تأثير الظروف الاقتصادية والثقافية المحيطة بها. ولذلك فإن الانحراف لا ينظر اليه بوصفه سلوكا فرديا معزولا، بل باعتباره ظاهرة اجتماعية ترتبط بجملة من المؤثرات التي تساهم في تشكيله وتوجيهه. ومن جهة أخرى، فإن تنوع الأنماط السلوكية للانحراف يبرز اختلاف الأحداث المنحرفين فيما بينهم، حيث لا تتشابه دوافعهم ولا طرق تعبيرهم عن الانحراف. فبعضهم يميل إلى السلوك العدواني المباشر، في حين يتوجه آخرون إلى سلوكيات اقل ظهورا لكنها لا تقل خطورة، مثل التخريب أو السرقة وتعاطي المواد الممنوعة. وهو ما يجعل دراسة هذه الأنماط ضرورية لفهم طبيعة الانحراف تحديد ابعاده النفسية والاجتماعية.

كما تساعد دراسة الأنماط السلوكية للانحراف على تحديد مستوى خطورة السلوك المنحرف، والكشف عن إمكانية تطوره نحو اشكال أكثر وحدة خاصة إذا لم يتم التدخل في الوقت المناسب. فالسلوك المنحرف غالبا ما يبدأ في صورة بسيطة، ثم يتطور تدريجيا نتيجة الاستمرار في نفس البيئة والعوامل المؤثرة، وهو ما يجعله الكشف المبكر عن هذه الأنماط أمرا بالغة الأهمية في مجال الوقاية والعلاج. وعليه، فإن تحليل الأنماط السلوكية للانحراف لا يقتصر على وصف الأفعال التي يقوم بها الحدث، بل يتجاوز ذلك إلى محاولة تفسيرها وفهم الظروف التي أدت إلى ظهورها، بما يسمح ببناء تصور علمي متكامل حول سلوك الأحداث المنحرفين، واليات التعامل معهم داخل المجتمع.

1. السلوك العدواني:

يعد السلوك العدواني من أكثر الأنماط السلوكية ارتباطا بانحراف الأحداث، حيث يمثل صورة واضحة لاضطراب العلاقة بين الحدث ومحيطه الاجتماعي، كما يعكس وجود خلل في أساليب التفاعل والتكيف مع المواقف المختلفة فالعدوانية لا تفهم فقط باعتبارها استخداما للعنف الجسدي، بل تشير إلى سلوك يهدف إلى إلحاق الضرر بالآخرين، سواء كان هذا الضرر ماديا أو لفظيا أو نفسيا. ولذلك فإن السلوك العدواني يعتبر من المؤشرات الأساسية التي تكشف عن وجود اضطرابات نفسية واجتماعية لدى الحدث المنحرف¹.

ويتخذ السلوك العدواني لدى الأحداث أشكالا متعددة، فقد يظهر في صورة اعتداءات جسدية مباشرة كالضرب والتخريب، أو في شكل اعتداءات لفظية تتجلى في السب والشتم والتهديد، كما قد يأخذ أشكالا غير مباشرة، مثل الاستفزاز أو الاضرار بممتلكات الآخرين. ويختلف هذا السلوك من حدث إلى آخر تبعا لطبيعة

¹ - عبد الله حسين عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 145 .

شخصيته ومستوى نموه النفسي، والظروف الاجتماعية التي يعيشها، غير ان القاسم المشترك بينهما يتمثل في النزعة نحو استخدام العنف كوسيلة للتعبير عن المشاعر أو تحقيق الأهداف¹.

ومن الناحية النفسية، يرتبط السلوك العدواني بحالة من التوتر والانفعال الداخلي، حيث يلجأ الحدث إلى العدوان باعتباره وسيلة لتنفس عن مشاعر الإحباط أو الفشل أو الشعور بالنقص، فالأحداث الذين يعانون من الحرمان العاطفي أو من ضعف التقدير داخل الأسرة، غالبا ما يظهرون سلوكا عدوانيا بهدف لفت الانتباه أو فرض الذات، كما أن تراكم الضغوط النفسية دون وجود وسائل سليمة لتعبير عنها يؤدي إلى تحويل هذه المشاعر إلى سلوكيات عنيفة تجاه الآخرين².

كما أن البيئة الأسرية تعد من أكثر العوامل تأثيرا في تشكيل السلوك العدواني لدى الحدث، حيث أن نشأته داخل اسرة يسودها العنف أو القسو أو التكيف الأسرى تجعله أكثر قابلية لاكتساب هذا النوع من السلوك فالطفل الذي يتعرض باستمرار لضرب أو الإهانة قد يعتبر العدوان وسيلة طبيعية لحل المشكلات أو فرض السيطرة، خاصة إذا كان يفتقر إلى الحوار والتوجيه السليم داخل الأسرة. ولذلك فإن العدوانية في كثير من الحالات تكون سلوكا مكتسبا من البيئة الاجتماعية المحيطة³.

ومن جهة أخرى، فإن جماعة الاقران تسهم بشكل كبير في تعزيز السلوك العدواني، خاصة خلال مرحلة المراهقة التي يسعى الحدث إلى اثبات ذاته والحصول على القبول الاجتماعي. فبعض الجماعات المنحرفة تشجع على العنف وتعتبره رمزا للقوة والشجاعة، مما يدفع الحدث إلى تبني هذا السلوك من أجل الاندماج داخل الجماعة أو اكتساب مكانته بين أعضائها. كما ان التأثير بالمشاهد العنيفة في وسائل الاعلام والألعاب الالكترونية يساهم بدوره في تطبيع العنف وجعله أكثر قبولا لدى الحدث⁴.

ولا يقتصر أثر السلوك العدواني على الفرد فقط، بل يمتد إلى المجتمع ككل، حيث يؤدي إلى اضطراب العلاقات الاجتماعية، وزيادة مظاهر العنف والانحراف، إضافة إلى صعوبة إدماج الحدث داخل المؤسسات الاجتماعية كمؤسسة المدرسية أو مراكز التكوين. كما ان استمرار هذا السلوك دون تدخل قد يؤدي إلى تطوره نحو أنماط أكثر خطورة من الانحراف، مثل الاعتداءات الجسيمة أو السلوك الاجرامي المنظم⁵.

¹ - محمود حسن، المرجع السابق، ص 162 .

² - كمال دسوقي، المرجع السابق، ص 128 .

³ - أحمد عبد الله محمد، المرجع السابق، ص 116 .

⁴ - محمد حسن علوي، المرجع السابق، ص 174 .

⁵ - فاروق البستاني، المرجع السابق، ص 190 .

وعليه، فإن السلوك العدواني لدى الأحداث المنحرفين بعد نتاجا لتفاعل معقد بين عوامل نفسية واسرية واجتماعية، ولا يمكن تفسيره من خلال عامل واحد فقط. كما ان فهم هذا السلوك يقتضي دراسة الظروف التي ساهمت في ظهوره، بهدف وضع اليات وقائية وعلاجية تساعد على الحد منه، وإعادة توجيه الحدث نحو أساليب وقائية وعلاجية تساعد على الحد منه، وإعادة توجيه الحدث نحو أساليب تفاعل أكثر توازنا وتكيفاً مع المجتمع.

2. السلوك المخالف للقانون:

يعتبر السلوك المخالف للقانون من أبرز مظاهر الانحراف لدى للأحداث حيث يعبر عن خروج الحدث من القواعد والضوابط التي يفرضها المجتمع من أجل الحفاظ على النظام والاستقرار الاجتماعي. ويظهر هذا النوع من السلوك من خلال ارتكاب أفعال تعد مخالفة للقوانين والمعايير الاجتماعية، كالسرقة، والتخريب، والاعتداء على الأشخاص أو الممتلكات، وغيرها من التصرفات التي تعرض الحدث المساءلة القانونية والاجتماعية¹. ومن هذا المنطلق فإن السلوك المخالف للقانون لا ينظر اليه باعتباره مجرد فعل عابر، بل بوصفه انعكاسا لحالة من الاضطراب في علاقة الحدث بمحيطة الاجتماعي، وعجزه عن التكيف عن القواعد المنظمة للحياة الاجتماعية.

كما يرتبط هذا السلوك بمجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية التي تأثر في تكوين شخصية الحدث وتوجيهاته السلوكية، حيث ان ضعف الرقابة الأسرية، وغياب التوجيه، وتفكك الأسري، كلها عوامل تضعف ارتباط الحدث للقيم والمعايير الاجتماعية، تجعله أكثر استعدادا لمخالفة القانون. فكلما غابت أساليب التنشئة السليمة، وافتقد الحدث إلى الإحساس بالأمان والاحتواء داخل الأسرة زادت احتمالية انجذابه نحو السلوكيات المنحرفة، التي توفر له شعور مؤقت بالقوة والاستقلال².

ومن جهة أخرى، فإن البيئة الاجتماعية تلعب دورا محوريا في توجيه الحدث نحو السلوك المخالف للقانون، خاصة عندما يعيش في أوساط تنتشر فيها الجريمة أو تمارس فيها السلوكيات المنحرفة بشكل عادي، فالاحتكاك المستمر بجماعات منحرفة يسهم في تطبيع هذا النوع من السلوك، ويجعل الحدث ينظر إلى مخالفة القانون باعتبارها امرا مألوفا أو وسيلة لتحقيق أهدافه. كما ان جماعة الاقران تمارس ضغطا كبيرا

¹ - محمود حسن، المرجع السابق، ص175.

² - عبد الله حسين عبد الرحمان، المرجع السابق، ص154.

عن الحدث، خاصة في مرحلة المراهقة التي تتسم بالرغبة في الانتماء واثبات الذات، مما يدفعه أحيانا إلى ارتكاب أفعال مخالفة للقانون من أجل كسب القبول، داخل الجماعة¹.

ومن الناحية النفسية، يرتبط السلوك المخالف للقانون بالضعف الضبط الذاتي وعدم القدرة على تقدير العواقب، حيث يميل الحدث إلى التصرف بشكل اندفاعي دون التفكير في النتائج القانونية والاجتماعية المترتبة عن أفعاله. كما أن بعض الأحداث يعانون من اضطرابات انفعالية تجعلهم أكثر ميلا إلى التمرد ورفض السلطة، وهو ما ينعكس في سلوكيات تتسم بعدم احترام القواعد والأنظمة. ويزداد هذا الأمر حدة عندما يشعر الحدث بالحرمان أو الاقصاء الاجتماعي، فيلجأ إلى مخالفة القانون كنوع من التعبير عن الرفض أو التحدي².

كما أن الفشل الدراسي والتسرب المدرسي يعدان من العوامل التي تسهم في تعزيز هذا السلوك، حيث يادي ضعف الاندماج داخل المؤسسة التعليمية إلى شعور الحدث بالعجز وعدم القيمة مما يجعله أكثر قابلية للبحث عم بدائل خارج الإطار المدرسي، قد تكون في شكل جماعات منحرفة أو سلوكيات مخالفة للقانون. فغياب الرقابة المدرسية، وعدم نجاح المدرسة في احتواء الحدث، قدر يدفعه إلى تبني أنماط سلوكية غير سوية تهدد استقراره واستقرار المجتمع³.

ولا يقتصر أكثر السلوك المخالف للقانون على الحدث وحده، بل يمتد إلى المجتمع بأكمله لما يسببه من اضطراب في الأمن الاجتماعي، وزيادة معدلات الجريمة، وإضعاف الثقة بين الأفراد. كما أن استمرار الحدث في هذا النوع من السلوك قد يؤدي إلى تطور انحرافه نحو أنماط إجرامية أكثر خطورة، خاصة في حالة غياب التدخل المبكر والتكفل النفسي والاجتماعي المناسب⁴.

وعليه، فإن السلوك المخالف للقانون لدي الأحداث يعد نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل النفسية والأسرية والاجتماعية والتربوية، مما يستوجب التعامل معه من خلال مقاربة شاملة لا تقتصر على الجانب العقابي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الوقائية والتربوية والإصلاحية، بهدف إعادة إدماج الحدث داخل المجتمع بصورة سليمة.

¹ - أحمد عبد الله محمد، المرجع السابق، ص 128 .

² - كمال دسوقي، المرجع السابق، ص 140 .

³ - محمد حسن علوي، المرجع السابق، ص 182 .

⁴ - فاروق البستاني، المرجع السابق، ص 205 .

3. السلوكيات الخطرة:

تشكل السلوكيات الخطرة إحدى أبرز المظاهر الدالة على انحراف الأحداث، لما تتضمنه من أفعال تعرض الحدث ومحيطه الاجتماعي لأشكال متعددة من الخطر والانحراف. ويظهر هذا النوع من السلوك عادة في صورة ممارسات تتسم بالمجازفة وعدم الاكتراث بالعواقب، مثل تعاطي المواد الممنوعة، والهروب المتكرر من المنزل أو المدرسة، والاعتداء على الممتلكات، والاختراقات في جماعات منحرفة، إضافة إلى مختلف التصرفات التي تعكس اضطراب العلاقة بين الحدث والقواعد الاجتماعية¹. ولذلك فإن السلوكيات الخطرة لا تعد مجرد نزوات مؤقتة مرتبط بمرحلة عمرية معينة، بل تعتبر مؤشرا على وجود خلل في عملية التكيف النفسي والاجتماعي.

كما ترتبط هذه السلوكيات بمرحلة المراهقة التي تتميز من بحالة من التغيرات النفسية والانفعالية، حيث يسعى الحدث إلى إثبات ذاته والتخلص من القيود المفروضة عليه، مما يدفعه أحيانا إلى تبني سلوكيات تتسم بالتحدي والمغامرة. وفي ظل ضعف القدرة على تقدير النتائج المستقبلية، يصبح الحدث أكثر قابلية للاندفاع نحو ممارسات خطيرة تمنحه شعور مؤقتا بالحرية أو القوة أو الانتماء².

ومن جهة أخرى، فإن السلوكيات الخطرة ترتبط بشكل وثيق بطبيعة الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الحدث، إذ تؤدي البيئات التي تنتشر فيها مظاهر العنف أو التفكك أو الانحراف إلى زيادة احتمالية اكتساب هذا النوع من السلوك. فالحدث الذي ينشأ في محيط يفتقر إلى الرقابة والتوجيه يكون أكثر عرضة للتأثر بالنماذج السلبية، خاصة عندما تصبح السلوكيات المنحرفة أمرا مألوفا داخل الجماعة أو الحي الذي يعيش فيه³.

كما أن جماعة الاقران تعد من أكثر العوامل تأثيرا في توجيه الحدث نحو السلوكيات الخطرة، خاصة في ظل الرغبة القوية في تحقيق القبول الاجتماعي داخل الجماعة. فبعض الأحداث ينخرطون في ممارسات منحرفة فقط من أجل إثبات الذات أو تجنب الرفض، وهو ما يجعل ضغط الجماعة عاملا مهما في تفسير انتشار هذه السلوكيات بين الأحداث المنحرفين. ويزداد هذا التأثير عندما تكون الجماعة نفسها قائمة على قيم تشجع العنف أو مخالفة القواعد الاجتماعية⁴.

¹ - سامي عبد الحميد، سيكولوجية السلوك المنحرف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص133 .

² - علي عبد الواحد وافي، علم الاجتماع الجنائي، ط2، دار نهضة مصر، القاهرة، 2004، ص188 .

³ - حسن مصطفى عبد المعطي، المرجع السابق، ص 97.

⁴ - جمال معتوق، الانحراف الاجتماعي عند الأحداث، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص142 .

ومن الناحية النفسية، تعتبر السلوكات الخطرة في كثير من الأحيان عن محاولة للهروب من مشاعر الإحباط أو القلق أو الشعور بالفشل، حيث يلجأ الحدث إلى هذه التصرفات كنوع من التعويض النفسي أو البحث عن الإحساس بالقوة. كما ان غياب الاستقرار العاطفي، وضعف الإحساس بالأمان داخل الأسرة، يؤديان إلى زيادة احتمالية الانخراط في سلوكيات تتسم بالمخاطرة وعدم التوازن¹.

ولا تقتصر خطورة هذه السلوكات على اثارها الفردية فقط، بل تمتد لتشمل المجتمع بأسره، لما تسببه من اضطراب في العلاقات الاجتماعية، وارتفاع معدلات العنف والجريمة، فضلا عن تأثيرها السلبي على مستقبل الحدث نفسه. كما ان استمرار هذه الممارسات دون تدخل قد يؤدي إلى ترسيخ الانحراف وتحوله إلى نمط دائم من أنماط السلوك، وهو ما يجعل الوقاية والتكفل المبكر من اهم الوسائل للحد من تطور هذه الظاهرة².

وعليه فإن السلوكات الخطرة لدى الأحداث تعد نتاجا لتفاعل عوامل نفسية واجتماعية واسرية متعددة، الامر الذي يستوجب التعامل معها من خلال مقاربة شاملة لا تقتصر على الجانب العقابي، بل تشمل أيضا الرعاية النفسية والتوجيه التربوي والتأهيل الاجتماعي.

ج- الفروق الفردية بين الأحداث:

تعد الفروق الفردية من المفاهيم الأساسية التي يعتمد عليها الدراسات النفسية والاجتماعية في تفسير سلوك الأفراد وتحليل طبيعة استجاباتهم للمواقف المختلفة، حيث لا يتشابه الأفراد في خصائصهم النفسية أو الاجتماعية أو السلوكية، حتى وان عاشوا في نفس الظروف والبيئات. وينطبق ذلك بشكل واضح على الأحداث المنحرفين، اذ تختلف أنماط سلوكهم ودرجة انحرافهم وطريقة تفاعلهم مع المحيط الاجتماعي تبعا لاختلاف خصائصهم الفردية وخبراتهم الحياتية.

كما أن دراسة الفروق الفردية بين الأحداث تكتسي أهمية كبيرة في مجال تحليل الانحراف، لأنها تساعد على فهم الأسباب التي تجعل بعض الأحداث أكثر قابلية للانحراف من غيرهم، رغم تعرضهم لنفس الظروف الاجتماعية أو الأسرية. فبعض الأحداث يظهرون قدرة أكبر على التكيف وضبط السلوك. في حين يميل آخرون إلى الاندفاع أو العدوانية أو التمرد، وهو ما يعكس اختلافا في البناء النفسي والانفعالي ومستوى النضج الاجتماعي.

¹ - يوسف حسن يوسف، علم النفس الاجرامي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006، ص142 .

² - نبيل صقر، الأحداث الجانحون بين الوقاية والعلاج، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص19

ومن جهة أخرى، فإن الفروق الفردية بين الأحداث لا ترتبط بعامل واحد فقط، بل تتداخل فيها مجموعة من العناصر النفسية والاجتماعية والثقافية، كالعمر، والجنس، ومستوى النمو العقلي والانفعالي، وطبيعة التنشئة الأسرية، إضافة إلى الخبرات التي يمر بها الحدث خلال مراحل حياته. ولذلك فإن السلوك المنحرف لا يمكن تفسيره بطريقة عامة أو موحدة، بل يجب دراسته في إطار الخصائص الفردية التي تميز كل حدث عن الآخر.

ومن جهة أخرى، فإن الفروق الفردية بين الأحداث لا ترتبط بعامل واحد فقط، بل تتداخل فيها مجموعة من العناصر النفسية والاجتماعية والثقافية، كالعمر، والجنس، ومستوى النمو العقلي والانفعالي، وطبيعة التنشئة الأسرية، وإضافة إلى الخبرات التي يمر بها الحدث خلال مراحل حياته. ولذلك فإن السلوك المنحرف لا يمكن تفسيره بطريقة عامة أو موحدة، بل يجب دراسته في إطار الخصائص الفردية التي تميز كل حدث عن الآخر.

كما أن اختلاف الأحداث في طريقة ادراكهم للمواقف وفي أساليب استجاباتهم للضغوط الاجتماعية يؤدي إلى تنوع اشكال الانحراف ودرجاته، حيث قد يتجه بعضهم نحو السلوك العدواني، بينما يميل آخرون إلى الانطواء أو مخالفة القوانين أو الانخراط في جماعات منحرفة. وهو ما يبرز أهمية مراعاة الفروق الفردية عند دراسة الأحداث المنحرفين، سواء في الجانب التحليلي أو وضع البرامج الوقائية والعلاجية. وعليه فإن الدراسة الفروق الفردية بين الأحداث تساعد على تقديم فهم أكثر دقة وغمقا للسلوك المنحرف، لأنها تبرز أن الانحراف ليس ظاهرة متشابهة لدى جميع الأحداث، بل يختلف تبعا لاختلاف الخصائص الشخصية والاجتماعية لكل فرد. وانطلاقا من ذلك، سيتم التطرق إلى اهم الفروق الفردية المرتبطة بالأحداث المنحرفين، من خلال دراسة الفروق المرتبطة بالسن، والجنس، والخبرات الحياتية.

1. الفروق المرتبطة بالسن:

تعد مرحلة السن من أكثر العوامل تأثيرا في تشكيل سلوك الأحداث، حيث ترتبط الخصائص النفسية والاجتماعية والانفعالية للفرد بدرجة نموه العمري، وهو ما يجعل أنماط الانحراف تختلف من مرحلة عمرية إلى أخرى. فكلما انتقل الحدث من مرحلة عمرية إلى أخرى، ظهرت تغيرات جديدة في طريقة تفكيره وفي مستوى ادراكه للمواقف، وفي طبيعة تفاعله مع محيطه الاجتماعي، الامر الذي ينعكس بشكل مباشر على نوعية السلوك المنحرف الذي قد يصدر عنه¹.

¹ - علي عبد الواحد وافي، المرجع السابق، ص 201 .

وتعتبر مرحلة المراهقة من أكثر المراحل العمرية حساسية واضطراباً، لما تتميز به من تغيرات جسمية ونفسية وانفعالية سريعة، تجعل الحدث يعيش حالة من التوتر وعدم الاستقرار. ففي هذه المرحلة، يزداد ميل الحدث إلى التمرد على السلطة، والرغبة في الاستقلال، والسعي إلى إثبات الذات، وهو ما قد يدفعه أحياناً إلى تبني سلوكيات منحرفة كوسيلة لتعبير عن شخصيته أو رفضه للقيود الاجتماعية¹. كما أن ضعف النضج العقلي والانفعالي خلال هذه المرحلة يؤدي إلى صعوبة التحكم في الدوافع والانفعالات، مما يجعل الحدث أكثر اندفاعاً وأقل قدرة على تقدير النتائج المترتبة عن أفعاله.

ومن جهة أخرى، تختلف أنماط الانحراف تبعاً لاختلاف الفئات العمرية داخل مرحلة الأحداث نفسها، فالأحداث أصغر سناً غالباً ما تكون سلوكياتهم المنحرفة بسيطة أو ناتجة عن التقليد وحب التجربة، في حين أن الأحداث الأكبر سناً قد يتجهون نحو سلوكيات أكثر خطورة وتنظيم، نتيجة اتساع دائرة علاقاتهم الاجتماعية واحتكاكهم ببيئات أكثر تعقيداً². ولذلك فإن درجة الانحراف لا ترتبط فقط بوجود السلوك المنحرف، بل أيضاً بطبيعة المرحلة العمرية التي يمر بها الحدث.

كما أن السن يؤثر في طريقة استجابة الحدث للضغوط الاجتماعية والأسرية، حي ثأن الأحداث في المراحل العمرية المبكرة يكونون أكثر ارتباطاً بالأسرة وأكثر تأثراً بتوجهاتها، بينما يميل المراهقون إلى البحث عن الاستقلال والتأثر بجماعة الأقران بشكل أكبر. وهذا التحول في مصادر التأثير الاجتماعي يساهم في اختلاف أنماط السلوك بين الأحداث تبعاً لاختلاف أعمارهم³.

ومن الناحية النفسية، فإن التطور العمري يؤثر كذلك في مستوى الإدراك والانفعالات والقدرة على اتخاذ القرار، حيث أن الحدث الأصغر سناً غالباً ما يفتقر إلى النضج الكافي لفهم العواقب الاجتماعية والقانونية في سلوكه، في حين يبدأ الحدث أكبر سناً في إدراك هذه النتائج بشكل أوضح، رغم استمراره أحياناً في السلوك المنحرف بسبب تأثير البيئة أو جماعة الأقران. كما أن بعض الدراسات تشير إلى أن مرحلة المراهقة المتأخرة تعد من أكثر المراحل عرضة للانحراف، نتيجة الصراع بين الرغبة في الاستقلال وعدم اكتمال النضج النفسي والاجتماعي⁴.

ولا تقتصر أهمية السن على الجانب التفسيري فقط، بل تمتد إلى الجانب الوقائي والعلاجي، حيث أن معرفة الخصائص المرتبطة بكل مرحلة عمرية تساعد على وضع برامج مناسبة لتعامل مع الأحداث

¹ - سامي عبد الحميد، المرجع السابق، ص 148 .

² - جمال معتوق، المرجع السابق، ص 155 .

³ - يوسف حسن يوسف، المرجع السابق، ص 172 .

⁴ - سامي عبد الحميد، المرجع السابق، ص 152 .

المنحرفين، تراعي احتياجاتهم النفسية والاجتماعية، وتسهم في توجيههم بصورة أكثر فعالية. فأساليب التعامل مع الحدث الصغير سنا تختلف عن أساليب التعامل مع المراهق الأكبر سنا، سواء من حيث التوجيه أو الارشاد أو التأهيل¹.

وعليه فإن الفروق المرتبط بالسن تعد من العوامل الأساسية التي تفسر اختلاف السلوك المنحرف بين الأحداث، لأنها ترتبط بدرجة النضج النفسي والاجتماعي والانفعالي للفرد، كما تبرز ان الانحراف ليس ثابتا في جميع مراحل العمرية، بل يتغير تبعا للتغيرات التي يمر بها الحدث خلال لمراحل نموه المختلفة.

2 - الفروق المرتبطة بالجنس :

تعد الفروق المربطة بالجنس من الجوانب المهمة في دراسة انحراف الأحداث، نظرا لما تظهره الدراسات الاجتماعية والنفسية من اختلافات واضحة بين الذكور والاناث في طبيعة السلوك المنحرف، واشكاله ودوافعه، وحتى في طرف التعبير عنه. فالسلوك الإنساني عموما يتأثر بالأدوار الاجتماعية والثقافية التي يفرضها المجتمع على كل من الذكور والاناث، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على طبيعة الانحراف لدى الأحداث².

ويلاحظ أن انحراف الذكور أكثر انتشارا ووضوحا مقارنة بالإناث، حيث يميل الذكور غالبا إلى السلوكيات التي تتسم بالعنف والمواجهة المباشرة، كالاغتداء والتخريب والسرقة والاختطاف في جماعات منحرفة. ويفسر ذلك بطبيعة التنشئة الاجتماعية التي تشجع الذكور على اظهار القوة والاستقلالية والمغامرة، الامر الذي يجعلهم أكثر ميلا إلى السلوك العدواني والتمرد على القواعد الاجتماعية³. كما ان الحرية الاجتماعية التي تمنح للذكور مقارنة بالإناث توفر لهم فرصا أكبر للاحتكاك بالشارع وبالرفاق المنحرفين، مما يزيد من احتمالية انخراطهم في السلوك المنحرف.

أما انحراف الاناث، فعلى الرغم من أنه أقل ظهورا، إلا أنه لا يقل أهمية من الناحية الاجتماعية والنفسية، حيث تميل الاناث غالبا إلى أشكال انحراف تختلف عن تلك التي يرتكبها الذكور، وتكون في كثير من الأحيان اقل عنفا وأكثر ارتباطا بالاضطرابات النفسية أو الاجتماعية. كما أن طبيعة الرقابة الأسرية المفروضة على الإناث تجعل بعض سلوكياتهن المنحرفة أقل ظهورا أو أكثر خفاء مقارنة بالذكور⁴.

¹ - نبيل صقر، المرجع السابق، ص 134 .

² - جمال معتوق، المرجع السابق، ص 169 .

³ - علي عبد الواحد وافي، المرجع السابق، ص 214 .

⁴ - نبيل صقر، المرجع السابق، ص 142 .

ومن جهة أخرى فإن الفروق المرتبطة بالجنس لا تعد فقط إلى الاختلافات البيولوجية، بل ترتبط أساسا بالاختلاف في أساليب التنشئة والتوقعات الاجتماعية. فالمجتمع غالبا ما يفرض معايير مختلفة على الذكور والاناث، حيث يتسامح أحيانا مع بعض سلوكيات الذكور التي تعتبر مرفوضة لدى الاناث، وهو ما يؤثر في طريقة تكوين الشخصية وفي أساليب التعبير عن الانحراف¹. كما ان تعرض الذكور إلى ضغوط اجتماعية مرتبطة بإثبات القوة أو الرجولة قد يدفعهم إلى تبني سلوكيات منحرفة بهدف اثبات الذات أو كسب الاعتراف داخل جماعة الأقران.

كما تظهر الدراسات أن الذكور أكثر تأثرا بجماعات الرفاق المنحرفة، نتيجة ميلهم إلى التواجد في الفضاءات الخارجية والانخراط في النشاطات الجماعية، بينما تبقى الاناث أكثر ارتباطا بالإطار الأسري، وهو ما يقلل نسبيا من فرص تعرضهن لبعض اشكال الانحراف. غير ان التحولات الاجتماعية والثقافية المعاصرة ساهمت في تقليص بعض الفوارق بين الجنسين، حيث أصبحت بعض السلوكيات المنحرفة تظهر لدى الاناث بصورة أكبر مقارنة بالمراحل السابقة².

ومن الناحية النفسية تختلف دوافع الانحراف بين الذكور والاناث، فالذكور غالبا ما يرتبط انحرافهم بالرغبة في السيطرة أو المغامرة أو التحدي، في حين يرتبط انحراف الاناث أحيانا بعوامل عاطفية أو نفسية، كالشعور بالإهمال أو الحرمان أو البحث عن القبول الاجتماعي. كما ان طريقة استجابة كل جنس للضغوط الاجتماعية تختلف تبعا لاختلاف البناء النفسي والانفعالي، وهو ما يؤدي إلى اختلاف أنماط السلوك المنحرف بينهما³.

وعليه فإن الفروق المرتبط بالجنس تعد من العوامل الأساسية لفهم طبيعة انحراف الأحداث، لأنها تبرز أن السلوك المنحرف لا يظهر بنفس الصورة لدى جميع الأحداث بل تأثر بالأدوار الاجتماعية والثقافية التي تحدد طريقة تفكير الفرد وسلوكه داخل المجتمع. كما ان مراعات هذه الفروق يساعد في وضع برامج وقائية وعلاجية أكثر ملائمة للخصوصية كل فئة.

3 - الفروق المرتبطة بالخبرات الحياتية:

تعد الخبرات الحياتية من العوامل الأساسية التي تساهم في تشكيل شخصية الحدث وتوجيه سلوكه، حيث يكتسب الفرد من خلال تجاربه اليومية مجموعة من المعارف والقيم وأنماط التفكير التي تأثر في طريقة

¹ - يوسف حسن يوسف، المرجع السابق، ص 181 .

² - سامي عبد الحميد، المرجع السابق، ص 163 .

³ - جمال معتوق، المرجع السابق، ص 173 .

تعامله مع المواقف المختلفة. ولذلك فإن الأحداث المنحرفين لا يتشابهون في سلوكهم أو في درجة انحرافهم، لأن لكل واحد منهم خبرته الخاصة التي مر بها داخل الأسرة والمدرسة والمحيط الاجتماعي، والتي تنعكس بصورة مباشرة على تكوينه النفسي والاجتماعي¹.

وتشمل الخبرات الحياتية مختلف المواقف والتجارب التي يعيشها الحدث خلال مراحل نموه سواء كانت إيجابية أو سلبية، كتعرض للعنف، أو الإهمال، أو الحرمان العاطفي، أو الفشل الدراسي، أو الاحتكاك بالجماعات المنحرفة. فهذه الخبرات تساهم في تكوين صورة الحدث عن نفسه وعن المجتمع، كما تأثر في نظريته للقيم والمعايير الاجتماعية، وهو ما قد يدفعه إلى تبني سلوكيات منحرفة إذا كانت هذه الخبرات قائمة على الرفض أو الإقصاء أو الاضطراب².

ومن جهة أخرى، فإن الأحداث الذين مروا بخبرات اسرية مضطربة غالبا ما يظهرون مستويات أعلى من السلوك المنحرف مقارنة بغيرهم، خاصة إذا ارتبطت هذه الخبرات بالتفكك الأسري أو غياب الرعاية أو سوء المعاملة. فالحدث الذي يعيش في بيئة يسودها العنف أو الصراع المستمر قد يكتسب أنماطا سلوكية قائمة على العدوان أو التمرد، نتيجة اعتياده على هذا النوع من العلاقات داخل الأسرة³. كما غياب الدعم النفسي والعاطفي يؤدي إلى شعور الحدث بعدم الأمان، وهو ما يجعله أكثر قابلية للبحث عن البدائل خارج الإطار الأسري، قد يكون في شكل جماعات منحرفة أو سلوكية خطيرة.

كما تؤثر الخبرات المدرسية بشكل كبير في تكوين سلوك الحدث، حيث إن الفشل الدراسي أو التعرض للإقصاء داخل المدرسة يولد لدى الحدث شعورا بالعجز أو النقص، وقد يدفعه إلى الانسحاب من المحيط المدرسي والانخراط في سلوكيات منحرفة. وفي المقابل، فإن الخبرات الإيجابية داخل المدرسة، كالتشجيع والدعم والشعور بالانتماء، تساهم في تعزيز التكيف الاجتماعي والحد من احتمالية الانحراف⁴.

ومن الناحية الاجتماعية، فإن الاحتكاك المكبر بجماعات منحرفة يعتبر من أخطر الخبرات التي قد يمر بها الحدث، لأن هذه الجماعات توفر له نماذج سلوكية قائمة على مخالفة القوانين والتمرد على القيم الاجتماعية. كما إن استمرار الحدث داخل هذا النوع من الجماعات توفر له نماذج سلوكية قائمة على مخالفة القوانين والتمرد على القيم الاجتماعية. كما إن استمرار الحدث داخل هذا النوع من الجماعات يؤدي إلى

¹ - يوسف حسن يوسف، المرجع السابق، ص 194 .

² - سامي عبد الحميد، المرجع السابق، ص 171 .

³ - نبيل صقر، المرجع السابق، ص 151 .

⁴ - علي عبد الواحد وافي، المرجع السابق، ص 226 .

ترسيخ الانحراف وتحويله من سلوك مؤقت إلى نمط دائم من أنماط الحياة¹. ويزداد تأثير هذه الخبرات عندما يشعر الحدث بالقبول والتقدير داخل الجماعة، وهو ما قد لا يجده داخل أسرته أو مدرسته.

كما ان اختلاف الخبرات الحياتية يؤدي إلى اختلاف طريقة استجابة الأحداث للضغوط والمشكلات، فبعضهم يظهر قدرة على التكيف وتجاوز الصعوبات، في حين ينهار آخرون أمام أبسط الضغوط نتيجة تراكم الخبرات السلبية وعدم امتلاك مهارات المواجهة السليمة. ولذلك فإن الخبرات السابقة تلعب دورا مهما في تحديد طبيعة السلوك المستقبلي للحدث، سواء كان سلوكا متكيفاً أو منحرفاً².

وعليه فإن الفروق المرتبطة بالخبرات الحياتية تبرز أن انحراف الأحداث لا يرتبط فقط بالظروف الحالية التي يعيشها الفرد، بل يتأثر أيضا بمجموع التجارب والخبرات التي مر بها خلال مراحل حياته المختلفة، كما أن فهم هذه الخبرات يساعد الباحث على تفسير اختلاف السلوك المنحرف بين الأحداث، ويساهم في بناء برامج علاجية وتربوية تراعي خصوصية التجربة الحياتية لكل حدث.

2- العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث:

يعتبر انحراف الأحداث من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي لا يمكن تفسيرها بالاعتماد على عامل واحد فقط، بل هو نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل النفسية والأسرية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في شخصية الحدث وسلوكه، فالسلوك المنحرف لا يظهر بصورة مفاجئة، وإنما يتشكل تدريجيا تحت تأثير الظروف التي يعيشها الفرد داخل محيطه الاجتماعي، وما يتعرض له من خبرات وتجارب خلال مراحل نموه المختلفة.

كما أن اختلاف البيئات الاجتماعية وأساليب التنشئة يؤدي إلى اختلاف درجة الانحراف وأشكاله بين الأحداث، حيث قد تدفع بعض الظروف غير السوية بالحدث إلى تبني سلوكيات منحرفة كوسيلة للتعبير عن الرفض أو محاولة التكيف مع الضغوط المحيطة بيه. لذلك فإن دراسة العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث تساعد على فهم الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة، والكشف عن مختلف المؤثرات التي تساهم في ظهورها وانتشارها.

انطلاقاً من ذلك، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم العوامل المرتبطة بانحراف الأحداث، من خلال دراسة العوامل الأسرية، والعوامل المدرسية، إضافة إلى العوامل الاجتماعية والبيئة، باعتبارها من أبرز المؤثرات في تكوين السلوك المنحرف لدى الأحداث.

¹ - جمال معتوق، المرجع السابق، ص 184 .

² - سامي عبد الحميد، المرجع السابق، ص 176 .

أ- العوامل الأسرية:

تعد الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الفرد، حيث تلعب دوراً أساسياً في بناء شخصيته وتوجيه سلوكه منذ السنوات الأولى من حياته. ومن خلال الأسرة يكتسب الحدث القيم والمعايير الاجتماعية، ويتعلم أساليب التفاعل والتكيف مع الآخرين. لذلك فإن طبيعة المناخ الأسري وأساليب الاجتماعي.

كما أن اضطراب الحياة الأسرية أو غياب التوازن داخل الأسرة قد يؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات النفسية والسلوكية لدى الحدث، الأمر الذي يجعله أكثر عرضة للانحراف. فتفكك الأسري، وضعف الرقابة، وسوء المعاملة كلها عوامل قد تساهم في دفع الحدث نحو تبني سلوكيات منحرفة نتيجة افتقاده للاستقرار والوجيه السليم.

1- التفكك الأسري:

يعد التفكك الأسري من أبرز العوامل التي تؤدي إلى انحراف الأحداث، نظراً لما يترتب عنه من اضطراب في بناء النفسي والاجتماعي للحدث. فالأسرة تعتبر الإطار الأول الذي يتلقى داخله الفرد الرعاية والوجيه والاحساس بالأمان، وعندما يختل هذا الإطار نتيجة الصراعات أو انفصال أو غياب أحد الوالدين، يفقد الحدث جانباً مهماً من التوازن والاستقرار الذي يحتاجه في مراحل نموه المختلفة¹. ومن ثم، فإن التفكك الأسري لا يقتصر تأثيره على العلاقات داخل الأسرة فقط، بل يمتد ليؤثر في شخصية الحدث وسلوكه وعلاقته بالمجتمع.

ويتخذ التفكك الأسري عدة صور، فقد يكون ناتجاً عن الطلاق أو الانفصال أو الوفاة، كما قد يظهر في شكل صراعات مستمرة بين الوالدين أو غياب التفاهم والاستقرار داخل الأسرة. وفي جميع هذه الحالات، يعيش الحدث في مناخ يسوده التوتر والاضطراب، مما يؤدي إلى شعوره لعدم الأمان وفقدان الثقة، وهو ما قد يدفعه إلى البحث عن بدائل خارج الإطار الأسري لتعويض هذا النقص العاطفي والاجتماعي².

كما غياب أحد الوالدين أو انشغالهم المستمر يضعف عملية الرقابة والتوجيه، الأمر الذي يجعل الحدث أكثر عرضة لتأثر بالمحيط الخارجي وبجماعات الاقران المنحرفة. فالحدث الذي لا يجد المتابعة والاحتواء داخل أسرته قد يسعى إلى الانتماء لجماعات توفر له الإحساس بالقبول والحماية، حتى ان كانت قائمة على

¹ - نبيل صقر، المرجع السابق، ص 167 .

² - جمال معتوق، المرجع السابق، ص 193 .

سلوكيات المنحرفة¹. ولذلك فإن التفكك الأسري يعد من العوامل التي تهيب البيئة المناسبة لظهور الانحراف لدى الأحداث.

ومن الناحية النفسية، يؤدي التفكك الأسري إلى اضطرابات انفعالية متعددة كالقلق والشعور بالإهمال وحرمان العاطفي، وهي مشاعر تنعكس بصورة مباشرة على سلوك الحدث. فبعض الأحداث يظهرون ميلا نحو العدوانية والعنف كرد فعل على التوتر الأسري، في حين يتجه الآخرون إلى الانطواء والهروب أو مخالفة القوانين كوسيلة لتعبير عن رفضهم للواقع الذي يعيشونه². كما ان استمرار الصراعات الأسرية لفترات طويلة يضعف قدرة الحدث على التكيف الاجتماعي، ويؤثر في نظرتة للعلاقات الإنسانية بصورة عامة.

ومن جهة أخرى، فإن التفكك الأسري لا يرتبط فقط بغياب أحد الوالدين، بل قد يوجد حتى داخل الأسر التي تبدو مستقرة ظاهريا، وذلك عندما تسودها القسوة أو الإهمال أو غياب الحوار والتفاهم. ففي هذه الحالات، يعيش الحدث حالة من التفكك النفسي والعاطفي رغم وجود الأسرة، مما يؤدي إلى ضعف الروابط الأسرية وفقدان الشعور بالانتماء، وهو ما يساهم بدوره في دفعه نحو الانحراف³.

كما تشير العديد من الدراسات في مجال انحراف الأحداث إلى نسبة كبيرة من الأحداث المنحرفين ينتمون إلى أسر تعاني من التفكك أو الاضطراب الأسري، وهو ما يبرز العلاقة القوية بين استقرار الأسرة واستقرار سلوك الحدث. فكلما كانت الأسرة قائمة على التوازن والتفاهم والرقابة السليمة، ساهم ذلك في حماية الحدث من الانحراف، والعكس صحيح⁴.

وعليه فإن التفكك الأسري يعتبر من أخطر العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث، لأنه يؤثر بصورة مباشرة في عملية التنشئة الاجتماعية، ويضعف قدرة الأسرة على أداء وظائفها التربوية والرقابية. كما ان معالجة هذه الظاهرة تتطلب تعزيز الاستقرار الأسري، وتوفير المناخ النفسي والاجتماعي السليم الذي يسمح للحدث بالنمو في بيئة متوازنة وآمنة.

2- ضعف الرقابة والتوجيه:

تعد الرقابة الأسرية والتوجيه من الوظائف الأساسية التي تقوم بها الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث تساهمان في توجيه سلوك الحدث، وتعليمه الحدود الفاصلة بين السلوك المقبول والسلوك المرفوض داخل المجتمع. فالحدث في مراحل نموه الأولى يكون بحاجة دائمة إلى المتابعة والإرشاد، حتى

¹ - عبد الله حسين عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 181 .

² - يوسف حسن يوسف، المرجع السابق، ص 205 .

³ - سامي عبد الحميد، المرجع السابق، ص 184 .

⁴ - جمال معتوق، المرجع السابق، ص 196 .

يكتسب القدرة على ضبط سلوكه والكيف مع القواعد الاجتماعية. وعندما تضعف الرقابة الأسرية أو يغيب التوجيه السليم، يصبح الحدث أكثر عرضة للوقوع في السلوك المنحرف والتأثر بالمؤثرات السلبية المحيط به¹.

ويظهر ضعف الرقابة الأسرية في غياب المتابعة المستمرة لسلوك الحدث، وعدم الاهتمام بعلاقاته الاجتماعية أو نشاطاته اليومية، إضافة إلى إهمال مراقبة تصرفاته داخل الأسرة وخارجها. ففي كثير من الحالات، يؤدي انشغال الوالدين أو غيابهما المستمر إلى ترك الحدث دون توجيه حقيقي، وهو ما يمنحه قدراً كبيراً من الحرية غير المنضبطة التي قد يستغلها في تبني سلوكيات منحرفة². كما أن غياب التواصل والحوار داخل الأسرة يجعل الحدث أقل ارتباطاً بوالديه وأكثر ميلاً للبحث عن التوجيه خارج الإطار الأسري. ومن جهة أخرى، فإن ضعف التوجيه لا يرتبط فقط بغياب النصائح والتعليمات، بل يشمل أيضاً غياب القدرة الحسنة داخل الأسرة. فالحدث يكتسب جزءاً كبيراً من سلوكياته من خلال التقليد والمحاكاة، وعندما يعيش في بيئة تفتقر إلى الانضباط أو يسودها العنف والإهمال، فإنه قد يعتبر هذه السلوكيات أمراً طبيعياً ويعيد انتاجها في تعاملاته اليومية³. ولذلك فإن التوجيه الفعال لا يقوم على الأوامر فقط، بل يعتمد كذلك على بناء علاقة قائمة على الحوار والاحتواء والتفاعل الإيجابي.

كما أن ضعف الرقابة الأسرية يجعل الحدث أكثر عرضة لتأثر بجماعات الاقران المنحرفة، خاصة خلال مرحلة المراهقة التي يزداد فيها الميل نحو الاستقلال والرغبة في اثبات الذات. فالحدث الذي لا يجد الاهتمام والمتابعة داخل أسرته قد يلجأ إلى جماعات توفر له الشعور بالأمان والتقدير، حتى وإن كانت هذه الجماعات تتبنى سلوكيات مخالفة للقيم الاجتماعية⁴. ومع مرور الوقت، قد تتحول هذه العلاقات إلى مصدر أساسي لتعليم الانحراف واكتساب أنماط سلوكية غير سوية.

ومن الناحية النفسية، يؤدي غياب التوجيه والرقابة إلى ضعف الإحساس بالمسؤولية لدى الحدث، وعدم قدرته على التمييز بين المقبول والمرفوض، كما يضعف لديه القدرة على ضبط الذات والتحكم في الانفعالات. فغياب الحدود الواضحة داخل الأسرة يجع الحدث أكثر ميلاً إلى التصرف بطريقة اندفاعية دون إدراك حقيقي للعواقب الاجتماعية أو القانونية المترتبة عن سلوكه⁵.

¹ - عبد الله حسين عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 174 .

² - نبيل صقر، المرجع السابق، ص 214 .

³ - يوسف حسن يوسف، المرجع السابق، ص 207 .

⁴ - جمال معتوق، المرجع السابق، ص 207 .

⁵ - سامي عبد الحميد، المرجع السابق، ص 192 .

كما أن الإفراط في التساهل أو الإهمال قد يكون له نفس أثر القسوة المفرطة، لأن الحدث في الحالتين يفقد التوازن في عملية التنشئة. فالأسرة التي تترك أبنائها دون رقابة أو متابعة تساهم بشكل غير مباشر في إضعاف البناء القيمي لديهم، مما يزيد في احتمالية انخراطهم في سلوكيات منحرفة أو خطيرة¹. وعليه، فإن ضعف الرقابة والتوجيه يعتبر من العوامل الأسرية المهمة المؤدية إلى انحراف الأحداث، لأنه يؤثر بصورة مباشرة في تكون شخصية الحدث وفي مستوى التزامه بالمعايير الاجتماعية. كما أن وجود رقابة متوازنة قائمة على الحوار والمتابعة والتوجيه السليم يساهم في حماية الحدث من الانحراف، ويساعد على بناء شخصية أكثر استقراراً وتكيفاً مع المجتمع.

3- أساليب الغير سوية:

تعتبر أساليب المعاملة الوالدية من العوامل الأساسية التي تؤثر في تكوين شخصية الحدث وفي توجيه سلوكه داخل المجتمع، حيث أن الأسرة من خلال أساليب التربية والتوجيه تساهم في غرس القيم والمعايير الاجتماعية لدى الأبناء. غير أن اعتماد أساليب معاملة غير سوية قد يؤدي إلى اضطراب التوازن النفسي والاجتماعي للحدث يجعله أكثر عرضة للانحراف والسلوك غير المتكيف².

ومن أكثر الأساليب تأثراً في انحراف الأحداث أسلوب القسوة والتسلط، حيث يؤدي الإفراط في العقاب والتهديد إلى توليد مشاعر الخوف والعدوانية لدى الحدث، مما يدفعه أحياناً إلى التمرد أو العنف كرد فعل على المعاملة القاسية. كما أن الإهمال وغياب الاهتمام بحاجات الحدث النفسية والعاطفية يجعلانه يشعر لعدم الأهمية وفقدان التقدير داخل الأسرة، وهو ما قد يدفعه إلى البحث عن الاهتمام خارج الإطار الأسري³.

كما أن التذبذب في المعاملة بين الشدة والتساهل يؤثر سلباً في استقرار شخصية الحدث، لأنه يفقده القدرة على التمييز بين السلوك المقبول والمرفوض، ويضعف لديه الإحساس بالمسؤولية والانضباط. إضافة إلى ذلك فإن التفرقة بين الأبناء أو الحماية الزائدة قد تساهم في ظهور مشاعر الغيرة أو ضعف الثقة بالنفس، وهي عوامل قد تنعكس في شكل سلوكيات منحرفة أو عدوانية⁴.

وعليه فإن أساليب المعاملة غير السوية تعد من أبرز العوامل الأسرية المؤدية إلى انحراف الأحداث لما لها من تأثير مباشر في بناء شخصية الحدث وفي مستوى تكيفه الاجتماعي والنفسي.

¹ - عبد الله حسين عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 201 .

² - محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 211 .

³ - مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص 156 .

⁴ - محمد شفيق، المرجع السابق، ص 143 .

ب- العوامل المدرسية:

تعتبر المدرسة من اهم المؤسسات الاجتماعية التي تساهم في تنشئة الحدث وتوجيه سلوكه، فهي لا تقتصر على الجانب التعليمي فقط، بل تلعب دورا أساسيا في غرس القيم والمعايير الاجتماعية وتنمية روح الانضباط والتكيف مع المجتمع. ومن خلال التفاعل داخل الوسط المدرسي ويكتسب الحدث العديد من الخبرات والعلاقات التي تؤثر في شخصيته وسلوكه.

غير أن اضطراب العلاقة بين الحدث والمدرسة، أو فشل المؤسسة التعليمية في أداة دورها التربوي، قد يؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات السلوكية التي تدفع الحدث نحو الانحراف. لذلك فإن العوامل المدرسية تعد من بين العوامل المهمة التي تساهم في تفسير انحراف الحدث.

1- الفشل الدراسي:

يعد الفشل الدراسي من أبرز العوامل المدرسية المرتبطة بانحراف الأحداث، لما يتركه من اثار نفسية واجتماعية تنعكس بصورة مباشرة على شخصية الحدث سلوكه. فالمدرسة لا تقتصر وظيفتها على تقديم المعارف فقط، بل تعتبر فضاء للتنشئة الاجتماعية وبناء الثقة بالنفس وتنمية الشعور بالانتماء. وعندما يعجز الحدث عن تحقيق التكيف داخل هذا الوسط، سواء بسبب تدني مستواه الدراسي أو تكرار الرسوب أو ضعف التحصيل، فانه قد يشعر بالعجز والاقصاء وفقدان القيمة الاجتماعية، وهو ما يجعله أكثر قابلية للانحراف¹. كما ان الفشل الدراسي يؤدي إلى اضطراب العلاقة بين الحدث والمؤسسة التعليمية، حيث يتحول الوسط المدرسي من فضاء للتعلم والتوجيه إلى مصدر للضغط النفسي والتوتر. فالحدث الذي يتعرض باستمرار للنقد أو المقارنة أو الإهمال داخل المدرسة تتولد لديه مشاعر النفور من الدراسة، وقد يتطور الامر إلى الغياب المتكرر أو التسرب المدرسي. وفي هذه الحالة يصبح الحدث أكثر عرضة للاحتكاك بالشارع أو بجماعات الاقران المنحرفة، التي قد توفر له شعورا بالقبول والانتماء الذي فقده داخل المدرسة².

ومن جهة أخرى، فإن الفشل الدراسي لا يرتبط فقط بضعف القدرات العقلية، بل يتداخل مع عدة عوامل أسرية واجتماعية ونفسية، مثل غياب المتابعة الأسرية، وسوء الظروف الاقتصادية، وضعف الدافعية للتعلم، إضافة إلى المشكلات الانفعالية التي قد يعاني منها الحدث. كما ان بعض المؤسسات التعليمية قد تساهم

¹- مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص 173 .

²- محمد شفيق، المرجع السابق، ص 158 .

بصورة غير مباشرة في تفاقم هذا الفشل، من خلال الاكتظاظ، وضعف التأطير التربوي، أو غياب الاهتمام بالحالات النفسية والاجتماعية للتلاميذ¹.

كما يؤثر الفشل الدراسي في نظرة الحدث إلى ذاته ومستقبله، حيث يفتقد تدريجيا الثقة بقدراته، ويشعر بعدم جدوى الالتزام بالقواعد المدرسية أو الاجتماعية، الامر الذي قد يدفعه إلى البحث عن بدائل تمنحه الإحساس بالقوة أو اثبات الذات، حتى وان كانت هذه البدائل قائمة على السلوك المنحرف. ولذلك فإن العلاقة بين الفشل الدراسي والانحراف تعتبر علاقة متبادلة، اذ قد يؤدي الفشل إلى الانحراف، كما قد يساهم الانحراف بدوره في تعميق الفشل والانقطاع عن الدراسة.

وعليه، فإن الفشل الدراسي يعتبر من العوامل المدرسية الأساسية المؤدية إلى انحراف الأحداث، لأنه يؤثر في التوازن النفسي والاجتماعي للحدث، ويضعف عملية اندماجه داخل المؤسسة التعليمية، مما يزيد من احتمالية انجرافه نحو السلوك المنحرف.

2- التسرب المدرسي:

يعد التسرب المدرسي من الظواهر التي تعكس وجود خلل في عملية التكيف التربوي والاجتماعي لدى الحدث، حيث يؤدي الانقطاع المبكر عن الدراسة إلى حرمانه من الدور التوجيهي والتربوي الذي تؤديه المؤسسة التعليمية. فالمدرسة لا تقتصر أهميتها على التعليم فقط، بل تساهم أيضا في بناء شخصية الحدث وتعليمه الانضباط وتحمل المسؤولية، لذلك فإن ابتعاد الحدث عنها يجعله أكثر عرضة للتأثر بالمحيط الخارجي والانخراط في سلوكيات منحرفة².

كما يرتبط التسرب المدرسي بعدة عوامل متداخلة، منها ضعف مستوى الدراسي، وعدم القدرة على مسايرة متطلبات الدراسة، إضافة إلى المشكلات الأسرية والاقتصادية التي قد تدفع الحدث إلى ترك الدراسة في سن مبكرة. وفي كثير من الحالات، يشعر الحدث المتسرب بعدم الاهتمام أو الفشل داخل الوسط المدرسي، مما يجعل يفقد الرغبة في الاستمرار ويبحث عن مجالات أخرى لأثبات ذاته خارج الإطار التعليمي³.

ومن جهة أخرى، فإن ابتعاد الحدث عن المدرسة يؤدي إلى اتساع دائرة الفراغ وقلة الرقابة، وهو ما يزيد من احتمالية احتكاكه بجماعات منحرفة أو دخوله في سلوكيات غير قانونية، فالمدرسة تعتبر وسيلة

¹ - علي عبد الواحد وافي، المرجع السابق، ص 247.

² - أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1993، ص 121.

³ - عبد المعطي علي، المرجع السابق، ص 203.

للضبط الاجتماعي، وعندما يفقد الحدث هذا الإطار التنظيمي يصبح أكثر عرضة للانحراف، خاصة إذا كان يعيش في بيئة اجتماعية مضطربة أو يفتقر إلى التوجيه الأسري¹.

كما أن التسرب المدرسي يؤثر سلباً في مستقبل الحدث لأنه يضعف فرص اندماجه الاجتماعي والمهني، ويزيد من شعوره بالتهميش وفقدان المكانة داخل المجتمع. ولذلك فإن هذه الظاهرة تعد من العوامل المهمة المرتبطة بانحراف الأحداث، لما تتركه من آثار نفسية واجتماعية قد تدفع الحدث نحو تبني أنماط سلوكية غير سوية.

3- ضعف العلاقة مع المحيط المدرسي:

تعتبر العلاقة التي تربط الحدث بالمحيط المدرسي من العوامل الأساسية التي تؤثر في مستوى تكيفه الاجتماعي والسلوكي، لأن المدرسة التي لا تمثل فضاء للتعليم فقط، بل تعد بيئة اجتماعية يتفاعل داخلها الحدث مع المعلمين والزلاء والإدارة. وعندما تكون هذه العلاقة قائمة على التوتر أو الرفض أو عدم الانسجام، فإن ذلك قد ينعكس سلباً على شخصية الحدث ويجعله أكثر ميلاً إلى السلوك المنحرف².

ويظهر ضعف العلاقة مع المحيط المدرسي من خلال عدة مظاهر، مثل النفور من المدرسة، وكثرة الغيابات، أو عدم المشاركة في النشاطات المدرسية، إضافة إلى الصراعات المستمرة مع المعلمين أو الزلاء. فالحدث الذي يشعر بعدم التقدير أو بعدم الانتماء داخل المؤسسة التعليمية غالباً ما يفقد الدافعية للالتزام بالقواعد المدرسية، ويبدأ تدريجياً في الانسحاب من الوسط التعليمي³.

كما أن المعاملة القاسية أو التهميش داخل المدرسة قد يولد لدى الحدث مشاعر العدوانية والرفض، خاصة عندما يشعر بأن المؤسسة التعليمية لا تراعي ظروفه النفسية أو الاجتماعية وفي بعض الحالات، قد يؤدي ضعف التواصل بين المعلم والحدث إلى تفاقم المشكلات السلوكية بدل معالجتها، مما يدفع الحدث إلى اتخاذ مواقف سلبية تجاه المدرسة وكل ما يرتبط بها⁴.

ومن جهة أخرى، فإن غياب الاندماج داخل المحيط المدرسي يجعل الحدث أكثر قابلية للتأثر بالجماعات المنحرفة خارج المدرسة، لأنه يبحث عن إطار بديل يشعر داخله بالقبول والانتماء. ولذلك فإن

¹ - محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 238.

² - محمد شفيق، المرجع السابق، ص 171.

³ - مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص 198.

⁴ - عبد المعطي علي، المرجع السابق، ص 214.

ضعف العلاقة مع المدرسة لا يؤثر فقط في التحصيل الدراسي، بل يمتد ليؤثر في التوازن النفسي والاجتماعي للحدث ويزيد من احتمالية انحرافه.

وعليه، فإن بناء علاقة إيجابية بين الحدث والمحيط المدرسي يعتبر من الوسائل المهمة للوقاية من الانحراف، لأنه يساعد على تعزيز الشعور بالانتماء والاستقرار، ويوفر للحدث بيئة تربوية قائمة على التوجيه والدعم والتفاعل الإيجابي.

ج- العوامل الاجتماعية والبيئية:

تؤثر البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الحدث بشكل كبير في تكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، حيث يكتسب الفرد من محيطه الاجتماعي العديد من القيم والعادات وأنماط التفكير التي تتحكم في طريقة تفاعله مع المجتمع. لذلك فإن اضطراب البيئة الاجتماعية أو انتشار بعض الظواهر السلبية داخلها قد يدفع الحدث نحو تبني سلوكيات منحرفة.

كما أن جماعة الأقران، ووسائل الاعلام، طبيعة الحي أو الوسط الذي يعيش فيه الحدث تعتبر من أبرز العوامل الاجتماعية والبيئة المؤثرة في انحراف الأحداث، لما لها من دور في تشكيل الاتجاهات والسلوكيات المختلفة.

1- تأثير جماعة الأقران:

تعتبر جماعة الأقران من أكثر العوامل الاجتماعية تأثيراً في سلوك الحدث، خاصة خلال مرحلة المراهقة التي يسعى فيها الفرد إلى تكوين علاقات اجتماعية خارج الإطار الأسري، والبحث عن القبول والانتماء داخل الجماعة. ففي هذه المرحلة يصبح الحدث أكثر ميلاً إلى تقليد أصدقائه والتأثر بأفكارهم وسلوكياتهم، الأمر الذي قد يجعله عرضة لاكتساب أنماط سلوكية منحرفة إذا كانت الجماعة التي ينتمي إليها تتبنى قيماً مخالفة للمعايير الاجتماعية¹.

كما أن جماعة الأقران توفر للحدث شعوراً بالنقد والدعم، وهو ما يجعل تأثيرها أحياناً أقوى من تأثير الأسرة أو المدرسة، خاصة عندما يعاني الحدث من الإهمال أو ضعف التواصل داخل محيطه الأسري. فالحدث قد يلجأ إلى الجماعة لتعويض النقص العاطفي أو النفسي، ومع مرور الوقت يتبنى سلوكياتها وأفكارها من أجل الحفاظ على مكانته داخلها². ولذلك فإن الانتماء إلى جماعات منحرفة يساهم بشكل كبير في تعزيز السوك العدواني أو مخالفة القوانين أو تعاطي السلوكيات الخطرة.

¹ - علي عبد الواحد وافي، المرجع السابق، ص258.

² - مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص201.

ومن جهة أخرى، فإن ضغط الجماعة يعتبر من العوامل المهمة التي تدفع الحدث إلى الانحراف، حيث قد يجبر الفرد بصورة غير مباشرة على القيام بسلوكيات لا تتوافق مع قناعاته الشخصية خوفا من الرفض أو السخرية. ويظهر ذلك خاصة في حالات السرقة أو العنف أو الهروب أو تعاطي المواد الممنوعة، اذ يسعى الحدث إلى اثبات ذاته وكسب الاعتراف داخل الجماعة¹.

كما أن الأحداث الذين يعانون من ضعف الرقابة الأسرية أو الفشل الدراسي يكونون أكثر قابلية للتأثر بجماعات الاقران المنحرفة، لأنهم يبحثون عن الإطار بديل يمنحهم الشعور بالانتماء والتقدير. وفي هذه الحالة تتحول الجماعة إلى مصدر لتعلم الانحراف واكتساب المنحرف لدى الحدث².

وعليه، فإن جماعة الاقران تعد من أبرز العوامل الاجتماعية المؤدية إلى انحراف الأحداث، لما لها من تأثير مباشر في تشكيل الاتجاهات والسلوكيات، خاصة عندما تكون قائمة على قيم وسلوكيات منحرفة تتعارض مع معايير المجتمع.

2- الحي السكني والبيئة الاجتماعية:

يعد الحي السكني والبيئة الاجتماعية من العوامل المهمة التي تؤثر في تكوين شخصية الحدث وفي توجيه سلوكه لأن الفرد يتأثر بالمحيط الذي يعيش فيه ويكتسب منه العديد من القيم والعادات وانماط التعامل الاجتماعي. فالبيئة الاجتماعية قد تساهم في تعزيز السلوك السوي إذا كانت قائمة على الاستقرار والرقابة والتماسك الاجتماعي، كما قد تدفع الحدث نحو الانحراف إذا كانت تعاني من التفكك وانتشار المشكلات الاجتماعية³.

وتظهر خطورة الحي السكني خاصة في الأحياء التي تنتشر فيها مظاهر العنف والجريمة والانحراف، حيث يعتاد الحدث على مشاهدة هذه السلوكيات بصورة متكررة، مما يؤدي إلى اعتبارها امرا عاديا داخل الحياة اليومية كما أن الاحتكاك المستمر بالأشخاص المنحرفين داخل الحي يساهم في اكتساب الحدث لسلوكيات سلبية من خلال التقليد والمحاكاة، خاصة في ظل ضعف الرقابة الأسرية أو غياب التوجيه⁴.

ومن جهة أخرى فإن البيئة الاجتماعية غير المستقرة، التي يسودها الفقر والبطالة وضعف الخدمات، قد تولد لدى الحدث شعورا بالتهميش والإحباط، الامر الذي يدفعه أحيانا إلى البحث عن وسائل غير مشروعة

¹ - محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 247.

² - نبيل صقر، المرجع السابق، ص 205.

³ - محمد شفيق، المرجع السابق، ص 183 .

⁴ - عبد المعطي علي، المرجع السابق، ص 226 .

لتحقيق ذاته أو ثبات وجوده داخل المجتمع، كما أن غياب الفضاءات التربوية والترفيهية داخل بعض الاحياء يجعل الأحداث أكثر عرضة للفراغ والانخراط في جماعات منحرفة¹.

كما تؤثر طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل الحي في سلوك الحدث، فالأحياء التي تتميز بالتعاون والرقابة الاجتماعية تساهم في الحد من الانحراف، بينما تؤدي العلاقات القائمة على الصراع والتفكك إلى ضعف الضبط الاجتماعي انتشار السلوكيات المنحرفة. ولذلك فإن البيئة الاجتماعية لا تعبر مجرد إطار خارجي يعيش فيه الحدث، بل تعد عنصرا فعلا في تشكيل شخصية وتوجيه سلوكه.

وعليه فإن الحي السكني والبيئة الاجتماعية يمثلان من العوامل الأساسية المؤدية إلى الانحراف نظرا لما لهما من تأثير مباشر في اكتساب السلوكيات والقيم الاجتماعية، خاصة خلال مرحلة المراهقة التي يكون فيها الحدث أكثر تأثرا بمحيطه الخارجي.

3- وسائل الاعلام والتكنولوجيا:

أصبحت وسائل الإعلام والتكنولوجيا من أكثر المؤثرات حضورا في حياة الأحداث، لما توفره من محتويات وأفكار تؤثر بصورة مباشرة في سلوكهم واتجاهاتهم. فالتطور التكنولوجي ووسائل التواصل الحديثة سهلت وصول الحدث إلى مختلف المضامين الإعلامية دون رقابة كافية، الامر الذي قد يجعله أكثر عرضة لاكتساب سلوكيات وقيم تتعارض مع المعايير الاجتماعية².

كما أن بعض الوسائل الإعلامية تساهم في نشر مشاهد العنف والجريمة والانحراف، وهو ما قد يؤدي إلى تقليد هذه السلوكات خاصة لدى الأحداث الذين يعانون من ضعف التوجيه والرقابة الأسرية. فالتعرض المستمر للمحتويات العنيفة أو غير الأخلاقية قد يضعف الإحساس بخطورة هذه السلوكيات، ويجعل الحدث أكثر تقبلا لها.

ومن جهة أخرى فإن الافراط في استعمال التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي قد يؤدي إلى العزلة وضعف العلاقات الاجتماعية الواقعية، إضافة إلى زيادة احتمالية الاحتكاك بأشخاص أو جماعات منحرفة عبر الفضاء الالكتروني، كما أن بعض الأحداث يستغلون هذه الوسائل في تبادل السلوكيات السلبية أو تقليد أنماط منحرفة منتشرة عبر الانترنت³.

¹ - مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص 214 .

² - عبد الرحمن محمد العيسوي، سيكولوجية الجريمة والانحراف، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 143.

³ - سعيد حسني العزة، الارشاد النفسي والاجتماعي للشباب، ط1، دار الثقافة، عمان، 2016، ص 97 .

وعليه، فإن وسائل الاعلام والتكنولوجيا تعتبر من العوامل الاجتماعية الحديثة التي قد تساهم في انحراف الأحداث، خاصة في ظل غياب الرقابة الأسرية وضعف التوجيه التربوي.

3- آليات الوقاية والتكفل بالأحداث المنحرفين:

تعد ظاهرة انحراف الأحداث من القضايا الاجتماعية التي تتطلب اهتماما كبيرا من مختلف مؤسسات المجتمع، لما لها من آثار سلبية على الفرد والمجتمع معا، لذلك لم يعد الاهتمام منصبا فقط على دراسة أسباب الانحراف، بل أصبح من الضروري البحث عن الآليات الكفيلة بالوقاية منه والتكفل بالأحداث المنحرفين قصد إعادة إدماجهم داخل المجتمع.

وتتطلب مواجهة هذه الظاهرة تضافر جهود الأسرة، والمدرسة، والمؤسسات الاجتماعية والتربوية، من أجل توفير بيئة سليمة تساعد الحدث على التكيف الاجتماعي والنفسي، وتحد من العوامل التي تدفعه نحو الانحراف. كما ان التكفل بالأحداث المنحرفين لا يقتصر على الجانب العقابي فقط، بل يشمل أيضا الجوانب النفسية والتربوية، من أجل توفير بيئة سليمة تساعد الحدث على التكيف الاجتماعي والنفسي، وتحد من العوامل التي تدفعه نحو الانحراف، كما ان التكفل بالأحداث المنحرفين لا يقتصر على الجانب العقابي فقط، بل يشمل أيضا الجوانب النفسية والتربوية والاجتماعية، بهدف تقويم السلوك وتحقيق إعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي.

أ- أساليب الوقاية:

1- الوقاية الأسرية:

تعتبر الأسرة الركيزة الأساسية في الوقاية من انحراف الأحداث، باعتبارها المؤسسة الأولى التي يتلقى داخلها الفرد أساليب التربية والتوجيه والقيم الاجتماعية. فالأسرة المتوازنة تساهم في تنمية شخصية الحدث بصورة سليمة، وتوفر له الإحساس بالأمان والاستقرار النفسي. مما يقلل من احتمالية انجرافه نحو السلوك المنحرف¹.

وتحقيق الوقاية الأسرية من خلال اعتماد أساليب تربية قائمة على الحوار والاعتدال والاهتمام بحاجات الأبناء النفسية والاجتماعية، إضافة إلى توفير الرقابة والتوجيه المستمرين. فالحدث يحتاج إلى المتابعة والاحتواء أكثر من حاجته إلى القسوة والعقاب، لأن العلاقة الإيجابية بين الوالدين والأبناء تساعد على بناء الثقة وتعزيز التوازن النفسي والسلوكي².

¹ - نبيل صقر، المرجع السابق، ص 221 .

² - يوسف حسن يوسف، المرجع السابق، ص 238 .

كما أن الاستقرار الأسري يعد من أهم عناصر الوقاية، لأن الأجواء التي يسودها التفاهم والتعاون داخل الأسرة تساعد الحدث على التكيف الاجتماعي السليم، بينما يؤدي التفكك والصراعات المستمرة إلى اضطرابات نفسية قد تدفعه نحو الانحراف، إضافة إلى ذلك، فإن اهتمام الأسرة بمراقبة علاقات الأبناء واختيار رفقاتهم يساهم في حمايتهم من التأثير بالجماعات المنحرفة¹.

وعليه فإن الوقاية الأسرية تشكل الأساس الأول لحماية الأحداث من الانحراف، لما للأسرة من دور مباشرة من دور مباشر في بناء شخصية الحدث وتوجيه سلوكه نحو الالتزام بالقيم والمعايير والاجتماعية.

2- الوقاية المدرسية:

تؤدي المدرسة دوراً مهماً في الوقاية من انحراف الأحداث، باعتبارها من المؤسسات التربوية التي تساهم في تنمية شخصية التلميذ وتوجيه سلوكه وفق القيم والمعايير الاجتماعية السائدة. فالمدرسة لا تقتصر وظيفتها على الجانب التعليمي فقط، بل تعمل أيضاً على غرس روح الانضباط والمسؤولية وتعزيز التكيف الاجتماعي لدى الأحداث².

وتتحقق الوقاية المدرسية من خلال توفير مناخ تربوي قائم على الحوار والتوجيه والمتابعة، إضافة إلى الاهتمام بالمشكلات النفسية والاجتماعية التي يعاني منها التلاميذ. كما أن تشجيع الأنشطة الثقافية والرياضية داخل المؤسسة التعليمية يساعد على استثمار طاقات الأحداث بصورة إيجابية، ويقلل من احتمالية انجرافهم نحو السلوك المنحرف³.

ومن جهة أخرى فإن العلاقة الإيجابية بين المعلم والتلميذ تعبر من أهم وسائل الوقاية، لأنها تساعد على تعزيز الثقة والانتماء داخل الوسط المدرسي، بينما يؤدي التهميش أو المعاملة القاسية إلى النفور من المدرسة وضعف التكيف معها، كما أن متابعة حالات الفشل والتسرب المدرسي والتدخل المبكر لمعالجتها يساهم بشكل كبير في الحد من الانحراف⁴.

وعليه فإن المدرسة تعتبر من أهم مؤسسات الوقاية الاجتماعية. لما لها من دور في توجيه سلوك الأحداث وبناء شخصيات متوازنة قادرة على التكيف والاندماج داخل المجتمع.

¹ - جمال معتوق، المرجع السابق، ص 247 .

² - محمد شفيق، المرجع السابق، ص 212 .

³ - عبد المعطي علي، المرجع السابق، ص 241 .

⁴ - علي عبد الواحد وافي، المرجع السابق، ص 271 .

3- الوقاية المجتمعية:

تعتبر الوقاية المجتمعية من الآليات الأساسية للحد من انحراف الأحداث، لأنها تقوم على تضافر جهود مختلف مؤسسات المجتمع من أجل توفير بيئة اجتماعية سليمة تساعد الحدث على التكيف والاندماج بصورة إيجابية. فالمجتمع يعلب دورا مهما في توجيه سلوك الأفراد من خلال القيم والمعايير والضوابط الاجتماعية التي يفرضها، وكلما كانت هذه الضوابط قوية وفعالة، قلت احتمالية انتشار السلوك المنحرف¹.

وتتحقق الوقاية المجتمعية من خلال توفير الظروف الاجتماعية المناسبة لنمو الأحداث، كتحسين الأوضاع المعيشية، ومحاربة الفقر والبطالة، وتوفير الفضاءات الثقافية والرياضية والترفيهية التي تسمح باستثمار طاقات الشباب بصورة إيجابية، كما أن دعم الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والتربوية يساهم في توعية الأحداث وتوجيههم بعيدا عن السلوكات المنحرفة².

ومن جهة أخرى، تلعب وسائل الاعلام ومؤسسات التنشئة الاجتماعية دورا مهما في نشر الوعي وتعزيز القيم والأخلاقية والاجتماعية، من خلال تقديم محتويات تشجع على السلوك السوي وتحذر من مخاطر الانحراف. كما ان تعزيز التعاون بين الأسرة والمدرسة ومختلف المؤسسات الاجتماعية يساعد على تحقيق رقابة اجتماعية فعالة تساهم في حماية الأحداث من التأثير بالمحيط المنحرف³.

وعليه، فإن الوقاية المجتمعية تعد مسؤولية جماعية تتطلب مشاركة مختلف مؤسسات المجتمع، بهدف توفير بيئة آمنة ومتوازنة تساعد الأحداث على النمو السليم وتقلل من فرض انحرافهم.

ب- أساليب التكفل والإصلاح:

1- التوجيه والإرشاد:

يعتبر التوجيه والإرشاد من أهم الأساليب المعتمدة في التكفل بالأحداث المنحرفين، لما لهما من دور في تعديل السلوك ومساعدة الحدث على التكيف النفسي والاجتماعي. فالتوجيه يهدف إلى مساعدة الحدث على فهم مشكلاته وإدراك نتائج سلوكياته، بينما يعمل الإرشاد على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي الذي يساعده على تجاوز الصعوبات التي يواجهها⁴.

كما يساهم التوجيه والإرشاد في تنمية الثقة بالنفس لدى الحدث، وتعليمه أساليب التعامل السليم مع المشكلات والضغوط الاجتماعية، بدل اللجوء إلى السلوك المنحرف كوسيلة للتعبير أو الهروب. ويعتمد ذلك

¹ - محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 274 .

² - مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص 236 .

³ - نبيل صقر، المرجع السابق، ص 228 .

⁴ - سعيد حسني العزة، الإرشاد النفسي والاجتماعي للشباب، ط1، دار الثقافة، عمان، 2016، ص 112 .

على إقامة علاقة قائمة على الحوار والاحترام بين المرشد والحدث، بما يسمح بفهم حالته النفسية والاجتماعية وتحديد احتياجاته بصورة دقيقة¹.

ومن جهة أخرى فإن الارشاد النفسي والاجتماعي يساعد على اكتشاف أسباب الانحراف لدى الحدث، سواء كانت أسرية أو مدرسية أو اجتماعية، والعمل على معالجتها من خلال برامج توجيهية وتأهيلية مناسبة. كما يساهم في تعزيز قدرة الحدث على ضبط سلوكه وتحمل المسؤولية والاندماج داخل المجتمع بصورة إيجابية².

وعليه فإن التوجيه والارشاد يمثلان من أهم اليات التكفل بالأحداث المنحرفين، لما لهما من دور في إعادة التوازن النفسي والاجتماعي للحدث، ومساعدته على تبني سلوكيات أكثر توافقا مع القيم والمعايير الاجتماعية.

2- التأهيل النفسي والاجتماعي:

يعد التأهيل النفسي والاجتماعي من أهم الأساليب المعتمدة في التكفل بالأحداث المنحرفين، لأنه يهدف إلى معالجة الاضطرابات النفسية والاجتماعية التي قد تكون سببا في ظهور السلوك المنحرف. فالتكفل بالحدث لا يقتصر على العقاب أو الرقابة فقط، بل يتطلب مساعدته على استعادة توازنه النفسي وتنمية قدرته على التكيف مع المجتمع بصورة سليمة.

ويعتمد التأهيل النفسي على تقديم الدعم والإحاطة النفسية للحدث، من خلال مساعدته على التعبير عن مشكلاته والتخفيف من مشاعر القلق أو العدوانية أو الإحباط التي يعاني منها. كما يساهم في تنمية الثقة بالنفس وتعزيز القدرة على التحكم في الانفعالات واتخاذ القرارات بطريقة أكثر توازنا.

أما التأهيل الاجتماعي فيهدف إلى إعادة إدماج الحدث داخل المجتمع من خلال تعليمه القيم الاجتماعية وأساليب التواصل والتفاعل الإيجابي مع الآخرين. كما يشمل مساعدته على بناء علاقات اجتماعية سليمة، وتشجيعه على المشاركة في الأنشطة التربوية والثقافية والرياضية التي تساعد على استثمار طاقاته بصورة إيجابية³.

¹ - عبد الرحمن محمد العيسوي، المرجع السابق، ص 112 .

² - نبيل صقر، المرجع السابق، ص 241 .

³ - عبد الرحمن محمد العيسوي، المرجع السابق، ص 174 .

ومن جهة أخرى، فإن نجاح عملية التأهيل يتطلب تعاون الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية، لأن إعادة إدماج الحدث لا تتحقق فقط داخل مراكز التكفل، بل تحتاج أيضا إلى توفير بيئة اجتماعية داعمة تساعد على الاستقرار وتجنب العودة إلى السلوك المنحرف.

وعليه فإن التأهيل النفسي والاجتماعي يمثل خطوة أساسية في معالجة انحراف الأحداث، لما له من دور في تعديل السلوك وإعادة بناء شخصية الحدث بصورة متوازنة تساعد على الاندماج الإيجابي داخل المجتمع.

3- الإدماج الاجتماعي:

يعتبر الإدماج الاجتماعي من أهم المراحل المرتبطة بالتكفل بالأحداث المنحرفين، لأنه يهدف إلى إعادة دمج الحدث داخل المجتمع بصورة تسمح له بممارسة حياته بشكل طبيعي بعيدا عن السلوك المنحرف. فنجاح عملية التأهيل لا يكتمل إلا بقدرته الحدث على التكيف مع محيطه الاجتماعي، واستعادة مكانته داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع¹.

ويقوم الإدماج الاجتماعي على مساعدة الحدث في بناء علاقات اجتماعية سليمة قائمة على الاحترام والتعاون، إضافة إلى تنمية شعوره بالمسؤولية والانتماء. كما يساهم في تشجيعه على تبني سلوكيات إيجابية من خلال إشراكه في الأنشطة التربوية والثقافية والمهنية التي تساعد على استثمار قدراته وطاقاته بطريقة نافعة².

ومن جهة أخرى فإن الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية تلعب دورا أساسيا في تحقيق الإدماج الاجتماعي، من خلال توفير الدعم والمتابعة وعدم إقصاء الحدث أو وصمه بسبب ماضيه الانحرافي. لأن شعور الحدث بالرفض أو التهميش قد يدفعه إلى العودة من جديد إلى السلوك المنحرف، في حين أن الاحتواء والتشجيع يساعدانه على استعادة الثقة بنفسه وبالمجتمع³.

كما أن الإدماج الاجتماعي يساهم في التقليل من احتمالية العود إلى الانحراف، لأنه يمنح الحدث فرصة لبناء مستقبل أكثر استقرارا، سواء من خلال التعليم أو التكوين المهني أو المشاركة داخل المجتمع. ولذلك فإن هذه المرحلة تعد من أهم مراحل التكفل بالأحداث المنحرفين، لما لها من دور في تحقيق التوازن النفسي والاجتماعي للحدث.

¹ - سعيد حسني العزة، المرجع السابق، ص 126 .

² - نبيل صقر، المرجع السابق، ص 249 .

³ - نبيل صقر، المرجع السابق، ص 258 .

ج- دور المؤسسات الرسمية والغير الرسمية:

1- دور مؤسسات العدالة:

تؤدي مؤسسات العدالة دورا أساسيا في التكفل بالأحداث المنحرفين وحمايتهم من الاستمرار في السلوك المنحرف، حيث تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق التوازن بين حماية المجتمع وضمان مصلحة الحدث باعتباره شخصا ما يزال في العقاب. لذلك فإن عدالة الأحداث تقوم على مبدأ الإصلاح وإعادة التربية بدل الاقتصار على العقوبة التقليدية¹.

وتشمل مؤسسات العدالة مختلف الهيئات القضائية والأمنية ومراكز حماية الأحداث، التي تعمل على دراسة حالة الحدث النفسية والاجتماعية قبل اتخاذ الإجراءات المناسبة في حقه. كما تراعي هذه المؤسسات خصوصية الحدث من خلال اعتماد أساليب قانونية وتربوية تتلاءم مع سنه وظروفه الاجتماعية، بهدف مساعدته على تعديل سلوكه وإعادة إدماجه داخل المجتمع².

ومن جهة أخرى تعمل مؤسسات العدالة على توفير الحماية القانونية للأحداث، ومنع تعرضهم للاستغلال أو سوء المعاملة، إضافة إلى متابعتهم من خلال برامج التوجيه والتأهيل داخل مراكز مختصة. كما يساهم قضاء الأحداث والأخصائيون الاجتماعيون في دراسة الظروف التي دفعت الحدث إلى الانحراف، والعمل على إيجاد حلول تساعد على تجاوز مشكلاته النفسية والاجتماعية³.

كما أن فعالية مؤسسات العدالة في مجال الأحداث لا ترتبط فقط بتطبيق القانون، بل تعتمد أيضا على التعاون مع الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، لأن معالجة انحراف الأحداث تتطلب تكفلا شاملا يهدف إلى إعادة بناء شخصية الحدث وتحقيق تكيفه الاجتماعي بصورة سليمة.

وعليه فإن مؤسسات العدالة تعد من أهم الهيئات الرسمية المكلفة بحماية الأحداث المنحرفين وتقويم سلوكهم، من خلال اعتماد اليات قانونية وتربوية تركز على الإصلاح والتأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي.

2- دور مؤسسات العدالة:

تعتبر مؤسسات الرعاية من أهم الهيئات الاجتماعية التي تساهم في التكفل بالأحداث المنحرفين، حيث تهدف إلى توفير الحماية والرعاية النفسية والاجتماعية والتربوية للأحداث الذين يعانون من مشكلات

¹ - سعيد حسني العزة، المرجع السابق، ص 139 .

² - عبد الرحمن محمد العيسوي، المرجع السابق، ص 183 .

³ - محمود حسن، المرجع السابق، ص 214.

سلوكية أو اجتماعية، وتعمل هذه المؤسسات على مساعدة الحدث في تجاوز الظروف التي تدفعه إلى الانحراف، من خلال توفير بيئة مناسبة تساعد على إعادة التكيف والاندماج داخل المجتمع¹.

كما تقوم مؤسسات الرعاية بتقديم برامج تربوية وتأهيلية تهدف إلى تعديل سلوك الحدث وتنمية قدراته الاجتماعية والنفسية، إضافة إلى تعليمه بعض المهارات التي تساعد على بناء مستقبل أكثر استقراراً. وتشمل هذه البرامج التوجيه النفسي، والمتابعة الاجتماعية، والأنشطة الثقافية والرياضية، إلى جانب التكوين المهني الذي يساعد الحدث على اكتساب مهارات عملية تسهل عملية ادماجه الاجتماعي².

ومن جهة أخرى، تلعب هذه المؤسسات دوراً مهماً في متابعة الحالة النفسية والاجتماعية للحدث، من خلال الاستعانة بالأخصائيين النفسيين والاجتماعيين الذين يعملون على دراسة مشكلاته ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها، كما تساهم في تقوية العلاقة بين الحدث وأسرته، لأن نجاح عملية الرعاية والتأهيل يتطلب وجود تعاون مستمر بين المؤسسة والأسرة³.

كما تهدف مؤسسات الرعاية إلى حماية الحدث من العودة إلى الانحراف، وذلك عبر توفير المرافقة والدعم بعد خروجه من مراكز التكفل، ومساعدته على التكيف مع المجتمع بصورة إيجابية. لذلك فإن دور هذه المؤسسات لا يقتصر على الإيواء أو الحماية فقط، بل يشمل أيضاً إعادة بناء شخصية الحدث وتوجيهه نحو سلوك أكثر توازناً واستقراراً.

وعليه، فإن مؤسسات الرعاية تعد من أهم اليات التكفل بالأحداث المنحرفين، لما لها دور في التأهيل والمتابعة وإعادة الاندماج الاجتماعي، بما يساعد على الحد من ظاهرة الانحراف داخل المجتمع.

3- دور المجتمع المدني:

يؤدي المجتمع المدني دوراً مهماً في الوقاية من الانحراف الأحداث والكفل بهم، من خلال مساهمة الجمعيات والمنظمات الاجتماعية والثقافية في توعية الأحداث وتوجيههم نحو السلوك السوي. فهذه الهيئات تعتبر حلقة وصل بين الفرد والمجتمع، وتعمل على تعزيز قيم التعاون والتضامن والاندماج الاجتماعي⁴. كما تساهم جمعيات المجتمع المدني في تنظيم نشاطات تربوية وثقافية ورياضية تستهدف فئة الأحداث، بهدف استثمار أوقات فراغهم وتنمية قدراتهم ومهاراتهم بصورة إيجابية. إضافة إلى ذلك، تعمل بعض

¹ - أحمد عبد الله محمد، المرجع السابق، ص 176 .

² - عبد الله حسين عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 233 .

³ - أحمد عبد الله محمد، المرجع السابق، ص 189 .

⁴ - نبيل صقر، المرجع السابق، ص 274 .

الجمعيات على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، للأحداث الذين يعانون من مشكلات اسرية أو مدرسية، ومرافقتهم من أجل تجاوز الظروف التي قد تدفعهم نحو الانحراف¹.

ومن جهة أخرى يعلب المجتمع المدني دورا تحسيسا من خلال نشر الوعي بمخاطر الانحراف واهمية حماية الأحداث، إلى جانب التعاون مع الأسرة والمدرسة ومؤسسات الرعاية لتحقيق التكفل الشامل بهذه الفئة. كما تساهم بعض الجمعيات في برامج إعادة الاندماج الاجتماعي والتكوين المهني، لمساعدة الأحداث على بناء مستقبل أكثر استقرارا.

وعليه فإن المجتمع المدني يمثل عنصرا أساسيا في مواجهة ظاهرة انحراف الأحداث، لما له من دور في التوعية والتأطير والدعم الاجتماعي، بما يساعد على حماية الأحداث وتعزيز اندماجهم داخل المجتمع.

¹ - عبد الرحمن محمد العيسوي، المرجع السابق، ص194 .

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يتضح أن ظاهرة انحراف الأحداث تعد من الظواهر الاجتماعية والنفسية المعقدة التي لا يمكن تفسيرها بالاعتماد على عامل واحد فقط، بل هي نتيجة لتفاعل مجموعة من الظروف والعوامل المتداخلة التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في شخصية الحدث وسلوكه. فالحدث يعيش خلال مراحل نموه سلسلة من التغيرات النفسية والاجتماعية والانفعالية التي تجعله أكثر حساسية وتأثراً بالمحيط الذي ينشأ فيه، الأمر الذي قد يدفعه إلى تبني سلوكيات منحرفة إذا افتقد التوجيه والرعاية والتوازن داخل بيئته الاجتماعية.

وقد أظهر هذا الفصل أن الأحداث المنحرفين يتميزون بمجموعة من الخصائص النفسية والسلوكية التي تعكس حالة الاضطراب أو سوء التكيف الذي يعانون منه، حيث تم التطرق إلى بعض السمات المرتبطة بالاندفاع وضعف التحكم في الذات، والميل إلى العدوانية والعنف، إضافة إلى ضعف التكيف والانضباط. كما تم إبراز أن هذه الخصائص لا تظهر بمعزل عن الظروف المحيطة بالحدث، بل تتشكل تدريجياً نتيجة الخبرات والتجارب التي يعيشها داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع. وقد ساهم ذلك في توضيح العلاقة القائمة بين البناء النفسي للحدث وبين السلوك المنحرف الذي قد يتبناه في مراحل معينة من حياته.

كما تم التطرق إلى الأنماط السلوكية المرتبطة بانحراف الأحداث، مثل السلوك العدواني، والسلوك المخالف للقواعد الاجتماعية، والسلوكات الخطرة، حيث تبين أن هذه الأنماط تعتبر انعكاساً لحالة من الاضطراب النفسي أو الاجتماعي الذي يعيشه الحدث. إضافة إلى ذلك، تم التأكيد على أن الفروق الفردية بين الأحداث، سواء المرتبطة بالسن أو الجنس أو الخبرات الحياتية، تساهم في اختلاف أشكال الانحراف ودرجاته، وهو ما يبرز ضرورة التعامل مع كل حالة بصورة تراعي خصوصية الحدث وظروفه النفسية والاجتماعية.

ومن جهة أخرى أبرز الفصل أن الأسرة تعد من أهم العوامل المؤثرة في انحراف الأحداث، نظراً لدورها الأساسي في عملية التنشئة الاجتماعية. فقد تبين أن التفكك الأسري، وضعف الرقابة والتوجيه، واعتماد أساليب معاملة غير سوية، كلها عوامل تساهم في اضطراب شخصية الحدث ودفعه نحو السلوك المنحرف. فالأسرة التي تفتقر إلى الاستقرار والتواصل والتوجيه السليم تضعف الإحساس بالأمان والانتماء لدى الحدث، مما يجعله أكثر قابلية للتأثر بالمحيط الخارجي والجماعات المنحرفة.

كما تم التأكيد على أهمية العوامل المدرسية في تفسير انحراف الأحداث، حيث إن المدرسة تعتبر من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية بعد الأسرة. وقد تبين أن الفشل الدراسي، كلها عوامل تؤثر في توازن

الحدث النفسي والاجتماعي، وتضعف ارتباطه بالمؤسسة التعليمية، مما قد يدفعه إلى البحث عن بدائل خارج الإطار المدرسي، قد تكون في شكل جماعات منحرفة أو سلوكيات مخالفة للقيم الاجتماعية.

إضافة إلى ذلك فقد تم التطرق إلى دور العوامل الاجتماعية والبيئية في ظهور الانحراف، خاصة تأثير جماعة الأقران، والحي السكني والبيئة الاجتماعية، ووسائل الإعلام والتكنولوجيا. وقد أظهر الفصل أن الحدث يتأثر بصورة كبيرة بالمحيط الذي يعيش فيه، حيث يكتسب من خلاله القيم والعادات وأنماط السلوك المختلفة. ولذلك فإن العيش في بيئة يسودها التفكك أو العنف أو غياب الرقابة الاجتماعية قد يساهم في ترسيخ السلوك المنحرف لدى الحدث، خاصة خلال مرحلة المراهقة التي يكون فيها أكثر للتأثر والتقليد.

وفي مقابل ذلك، تم إبراز أهمية اليات الوقاية بالأحداث المنحرفين، باعتبارها من الوسائل الأساسية للحد من انتشار هذه الظاهرة. فقد تم التأكيد على دور الوقاية الأسرية والمدرسية والمجتمعية في حماية الحدث من الانحراف، من خلال توفير بيئة قائمة على التوجيه والرعاية والمتابعة. كالتوجيه والإرشاد والتأهيل النفسي والاجتماعي، والادماج الاجتماعي، وهي اليات تهدف إلى إعادة بناء شخصية الحدث ومساعدته على استعادة توازنه النفسي والاجتماعي. كما أظهر الفصل الدور الذي تقوم به المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في حماية الأحداث والتكفل بهم، سواء من خلال مؤسسات العدالة التي تعتمد على الإصلاح وإعادة التربية، أو مؤسسات الرعاية التي توفر المتابعة النفسية والاجتماعية، إضافة إلى دور المجتمع المدني في التوعية والتأطير والمراقبة الاجتماعية. وهو ما يبرز أن معالجة ظاهرة انحراف الأحداث لا يمكن أن تتحقق من خلال مؤسسة واحدة فقط، بل تتطلب تعاون مختلف الهيئات الاجتماعية والتربوية والقانونية.

وعليه، يمكن القول انحراف الأحداث يمثل نتيجة لاختلال عملية التنشئة الاجتماعية وضعف التوازن داخل المحيط الذي يعيش فيه الحدث، الامر الذي يجعل الوقاية والتكفل من أهم الوسائل الكفيلة بحماية هذه الفئة وإعادة ادماجها داخل المجتمع. كما أن الاهتمام بالأحداث المنحرفين لا ينبغي أن يقتصر على الجانب العقابي، بل يجب أن تقوم أساسا على الرعاية والتوجيه والتأهيل، بهدف بناء شخصية متوازنة قادرة على التكيف الاجتماعي والمساهمة الإيجابية داخل المجتمع.

الجانِب التّطبيقي



الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية للدراسة



تمهيد:

بعد أن تناولت الفصول السابقة الإطار النظري لموضوع السمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين من خلال عرض المفاهيم والتفسيرات والعوامل المرتبطة بهذه الظاهرة، يأتي هذا الفصل ليجسد الجانب التطبيقي للدراسة باعتباره مرحلة أساسية لاختبار مدى انسجام المعطيات النظرية مع الواقع الميداني. ويهدف هذا الفصل إلى الوقوف على السمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين عبر دراسة ميدانية تعتمد على جمع البيانات من المختصين العاملين في مجال التكفل بهذه الفئة، خاصة المؤطرين بمديرية النشاط الاجتماعي، بما يسمح بتقديم رؤية واقعية مبنية على الخبرة المهنية والممارسة اليومية ويضفي على البحث طابعاً عملياً يعزز نتائجه العلمية. كما يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهج الدراسة من حيث تحديد مجتمع البحث وعينته، وأدوات جمع البيانات، إضافة إلى كيفية تحليل المعطيات وتفسيرها، ليتم في الأخير تقديم النتائج المتوصل إليها ومناقشتها في ضوء الإطار النظري قصد الوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم أعمق للسمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين واقتراح بعض التوصيات العملية التي يمكن أن تقيد في تطوير برامج الرعاية والتكفل.

1- مجالات الدراسة:

- **المجال المكاني:** يمثل المجال المكاني في هذه الدراسة مديرية النشاط الاجتماعي بولاية المسيلة، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع اجتماعي تُعنى بتجسيد السياسات الوطنية في مجال الرعاية والتكفل بالفئات الهشة. هذا الفضاء المؤسسي لا يقتصر على كونه مقرّاً إدارياً لتسيير البرامج الاجتماعية، بل يتجاوز ذلك ليكون مجالاً سوسيولوجياً يعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث تُترجم فيه قيم التضامن إلى خدمات ملموسة مثل الرعاية الصحية والاجتماعية، المتابعة النفسية، والدعم المادي والمعنوي. إن وجود المديرية في قلب المدينة يمنحها بعداً رمزياً باعتبارها "الحاضن الاجتماعي" الذي يعكس التزام الدولة بحماية الفئات الضعيفة، ويجعلها نقطة التقاء بين البيروقراطية الرسمية والاحتياجات اليومية للمواطنين.

كما أن التفاعل الذي ينشأ داخل هذا الفضاء بين الموظفين والمستفيدين وأولياء الأمور يخلق شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تكشف عن أنماط التضامن التقليدي من جهة، والتكفل المؤسسي الحديث من جهة أخرى، مما يجعل المديرية مرآة للتوتر القائم بين الرعاية العائلية التقليدية وبين البيروقراطية الاجتماعية الحديثة. بهذا المعنى، يصبح المجال المكاني ليس مجرد إطار إداري، بل فضاءً غنياً بالدلالات الاجتماعية والرمزية التي تستحق التحليل السوسيولوجي العميق.

- المجال الزمني:

يمثل المجال الزمني لهذه الدراسة بعداً أساسياً لفهم سياقها، إذ انطلقت في تاريخ 11 جانفي 2026 من خلال القيام بدراسة استطلاعية أولية كان الهدف منها التعرف على الميدان ورصد طبيعة النشاطات داخل مديرية النشاط الاجتماعي بالمسيلة. هذه المرحلة التمهيدية سمحت بالاطلاع على وجهات نظر المؤطرين العاملين في مصلحة العائلة والتلاحم الاجتماعي والطفولة والشبيبة، بما أتاح تكوين صورة أولية عن طبيعة البرامج والخدمات المقدمة، وعن كيفية إدراك الفاعلين الاجتماعيين لدور المؤسسة في رعاية الفئات الهشة وتعزيز قيم التضامن. إن هذا البعد الزمني لا يقتصر على تحديد تاريخ بداية البحث، بل يعكس أيضاً أهمية المرحلة الاستطلاعية في بناء الإطار المنهجي للدراسة، حيث شكلت لحظة تأسيسية لربط التحليل السوسيولوجي بالواقع الميداني، وإبراز التفاعل بين الزمن الاجتماعي والزمن البحثي في إنتاج المعرفة حول المؤسسة وفاعلها.

المجال البشري:

يمثل المجال البشري في هذه الدراسة مجموعة الموظفين والمؤطرين العاملين بمديرية النشاط الاجتماعي بمدينة المسيلة، وهم الفاعلون المباشرون في عملية **التكفل بالأحداث** المنحرفين نظراً لخبرتهم المهنية واحتكاكهم اليومي بهذه الفئة. هذا المجال يكتسب أهمية خاصة لأنه يتيح الوصول إلى **معطيات واقعية** مبنية على **الممارسة العملية والخبرة الميدانية**، حيث يشكل هؤلاء المؤطرون **حلقة وصل** بين السياسات الاجتماعية المرسومة على المستوى الوطني وبين التطبيق الفعلي لها في الحياة اليومية للأحداث.

ومن خلال شهاداتهم وتجاربهم، يمكن التعرف على السمات الاجتماعية لهذه الفئة بشكل أكثر دقة، وفهم طبيعة التحديات التي تواجهها، سواء في إطار الأسرة أو المدرسة أو المجتمع المحلي. إن المجال البشري هنا لا يُختزل في مجرد عينة بحثية، بل يُعد فضاءً غنياً بالدلالات السوسيولوجية، لأنه يعكس كيفية إدراك الفاعلين الاجتماعيين لدورهم في حماية الفئات الهشة وإعادة إدماجها، ويكشف عن التفاعل بين البنية المؤسسية والخبرة الإنسانية في معالجة ظاهرة الانحراف.

2- المنهج وأدوات الدراسة:

تعريف بالمنهج الوصفي: يعرف المنهج الوصفي بأنه أحد المناهج العلمية المستخدمة في الدراسات الاجتماعية، ويهدف إلى دراسة الظواهر كما هي في الواقع من خلال وصفها وصفاً دقيقاً، وجمع البيانات المتعلقة بها وتحليلها، من أجل فهم خصائصها والعوامل المؤثرة فيها دون التدخل في تغييرها¹.

1- محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2010،

تم اختيار المنهج الوصفي في هذه الدراسة لأنه الأنسب لطبيعة الموضوع، إذ يتيح التعامل مع ظاهرة انحراف الأحداث من خلال الواقع الميداني كما يُعاش داخل مديرية النشاط الاجتماعي بالمسيلة. فالمنهج الوصفي لا يقتصر على مجرد تسجيل المعطيات، بل يتجاوز ذلك إلى تقديم صورة دقيقة للسمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين كما يراها المؤطرون، بما يسمح بتكوين قاعدة معرفية أولية حول خصائص هذه الفئة. كما يتيح هذا المنهج تنظيم المعطيات الميدانية وتحليلها بشكل منهجي لفهم العوامل المرتبطة بالانحراف، سواء كانت أسرية أو مدرسية أو مجتمعية، مما يفتح المجال أمام قراءة أعمق للظاهرة. وإلى جانب الوصف والتحليل، يضطلع المنهج الوصفي بمهمة التفسير، حيث تُربط النتائج المتحصل عليها بالظروف الاجتماعية التي يعيشها الحدث، بما يكشف عن التداخل بين البنية الاجتماعية والسلوك الفردي، ويجعل الدراسة قادرة على إبراز العلاقة بين الانحراف كظاهرة اجتماعية وبين السياق الذي يُنتجها ويعيد إنتاجها. بهذا المعنى، يصبح المنهج الوصفي أداة علمية لفهم الظاهرة في أبعادها المختلفة، ويمنح البحث مصداقية وعمقاً في معالجة قضية حساسة تمس البنية الاجتماعية ككل.

- **عينة الدراسة:** عينة الدراسة تتكون من المؤطرين بمديرية النشاط الاجتماعي مصلحة العائلة والتلاحم الاجتماعي والطفولة والشبيبة.

والجدول التالي يبين:

الرقم	الجنس	العمر	الخبرة	الوظيفة	نوع المقابلات
01	أنثى	40	10	مسؤولة على تحقيقات الاجتماعية	فردية
02	أنثى	37	14	مسؤول عن الوساطة الاجتماعية بين القاضي والمؤسسة	فردية
03	ذكر	40	16	مرشد اجتماعي	فردية
04	ذكر	45	07	مرشد اجتماعي مختص بالفئة الهشة	فردية
05	أنثى	50	20	مسؤولة عن حماية الطفولة والحماية	فردية

يعكس الجدول عينة ميدانية مركزة تتألف من خمس مقابلات فردية مع مؤطرين من مصلحة العائلة والتلاحم الاجتماعي والطفولة والشبيبة بمديرية النشاط الاجتماعي بالمسيلة، حيث تتنوع الوظائف بين مسؤولة تحقيقات اجتماعية، مسؤول وساطة اجتماعية، ومرشدين اجتماعيين، ما يمنح الدراسة تنوعاً في زوايا الرصد

المهني؛ وتظهر خبرات المشاركين متراوحة بين 7 و 20 سنة وأعمارًا بين 37 و 50 سنة، مع تمثيل جنسي متوازن نسبيًا (ثلاث إناث وذكران)، ما يعزز مصداقية المعطيات المستقاة من ممارسات يومية وخبرة مهنية عميقة.

هذه التركيبة تمنح البحث قدرة على استخراج وصف وتحليل دقيقين لسمات الأحداث المنحرفين من منظور الممارسين، غير أن حجم العينة المحدود وتركيزها داخل مصلحة واحدة يحدان من إمكانية تعميم النتائج على كل السياقات المحلية، مما يستدعي تفسيرًا حذرًا وربطًا بالبيانات الثانوية أو دراسات ميدانية أوسع لتثبيت الاستنتاجات.

وتم اختيار على العينة كاملة ما يسمى بالمسح الشامل نظرا لاختلاف كل المفردة عن الأخرى ولقلة العدد اخترنا المسح الشامل.

3- أدوات جمع البيانات :

- **المقابلة المقننة:** اعتمدت الدراسة على المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات، ولذلك من خلال اجراء مقابلات مع المؤطرين والموظفين العاملين بمديرية النشاط الاجتماعي بمدينة المسيلة، باعتبارهم الأكثر احتكاكا بالأحداث المنحرفين والأكثر معرفة بخصائصهم الاجتماعية والسلوكية.

تُعد المقابلة الأداة الأنسب لجمع البيانات في هذه الدراسة، إذ تتيح الحصول على معلومات مباشرة ودقيقة من المبحوثين، وتسمح بفهم آرائهم وخبراتهم المرتبطة بموضوع السمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين. فهي لا تقتصر على نقل المعطيات، بل تمنح الباحث فرصة للتعمق في تجارب المؤطرين العاملين بمديرية النشاط الاجتماعي، الذين يمتلكون خبرة ميدانية متراكمة في التعامل مع هذه الفئة، ما يجعل شهاداتهم مصدرًا غنيًا للتحليل السوسيولوجي. كما أن الطابع التفاعلي للمقابلة يفتح المجال أمام استكشاف أبعاد غير ظاهرة في البيانات الكمية، مثل المواقف والقيم والتصورات التي يحملها المؤطرون حول أسباب الانحراف وطرق التكفل، وهو ما يضيف على الدراسة طابعًا نوعيًا يعزز من دقتها وعمقها. بهذا المعنى، تصبح المقابلة أداة منهجية تجمع بين الوصف والتحليل والتفسير، وتسمح بربط المعطيات النظرية بالواقع الميداني بشكل مباشر.

- الملاحظة:

اعتمدت الدراسة كذلك على الملاحظة باعتبارها وسيلة تساعد الباحث على متابعة بعض السلوكيات والفاعلات المرتبطة بالأحداث المنحرفين داخل المؤسسة، وذلك من خلال ملاحظة طريقة التعامل معهم، وأساليب التكفل والتوجيه المعتمد من طرف المؤطرين.

اعتمدت الدراسة على الملاحظة باعتبارها أداة مكملة للمقابلة، إذ تسمح بفهم الواقع الميداني بصورة مباشرة من خلال متابعة السلوكيات والتفاعلات الاجتماعية كما تحدث فعليًا داخل المؤسسة، بعيدًا عن التصريحات النظرية أو الإجابات الرسمية التي يقدمها المبحوثون.

وقد مكّنت هذه الأداة الباحث من التحقق من بعض المعلومات المستخلصة عبر المقابلات، ومن رصد الممارسات اليومية التي تعكس طبيعة العلاقة بين المؤطرين والأحداث المنحرفين، بما يضيف على البحث طابعًا واقعيًا ويعزز من دقة نتائجه. إن الملاحظة بهذا المعنى لا تقتصر على كونها وسيلة لتأكيد المعطيات، بل تشكل مدخلًا لفهم البنية الاجتماعية في سياقها الحي، حيث تكشف عن أنماط التفاعل والضبط الاجتماعي كما تُمارس في الواقع، مما يجعلها أداة أساسية في الدراسة الميدانية.

- دليل المقابلة:

تم إعداد دليل مقابلة يتضمن مجموعة من الأسئلة الموجهة إلى الموظفين والمؤطرين العاملين بمدرية النشاط الاجتماعي بمدينة المسيلة، بهدف جمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة والمتمثل في السمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين.

- 1- كيف تقيمون واقع ظاهرة، انحراف الأحداث بمدينة المسيلة؟
- 2- ماهي أكثر السمات الاجتماعية التي تلاحظونها عند الأحداث؟
- 3- هل يؤثر الوسط الأسري في سلوك الحدث المنحرف؟ كيف ذلك؟
- 4- ما مدى تأثير جماعة الاقران على انحراف الحدث من خلال خبرتكم الميدانية؟
- 5- هل تلاحظون وجود علاقة بين المستوى الدراسي للحدث والانحراف؟
- 6- ماهي أكثر المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الحدث؟
- 7- هل تختلف السمات الاجتماعية للأحداث حسب السن والجنس؟
- 8- ماهي أكثر أنواع الانحراف انتشارا لدى الأحداث الذين يتعاملون معهم؟
- 9- كيف تؤثر البيئة الاجتماعية والحي السكني على سلوك الحدث؟
- 10- ماهي الصعوبات التي تواجهكم أثناء التكفل بالأحداث المنحرفين؟
- 11- هل تساهم الأسرة بشكل فعال في إعادة اندماج الحدث المنحرف؟
- 12- مامدى استجابة الأحداث لبرامج التوجيه والإرشاد النفسي والاجتماعي؟
- 13- هل ترون ان وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا أصبحت تؤثر على سلوك الحدث؟ وكيف؟
- 14- ماهي اهم الحلول والإجراءات التي ترونها فعالة للحد من ظاهرة انحراف الأحداث؟

15- كيف يتم التعامل مع الحدث بعد انتهاء فترة التكفل أو المتابعة؟

16- هل ترون ان المجتمع ينظر نظرة سلبية للأحداث المنحرفين؟

17- من خلال خبرتكم ماهي أهم العوامل التي تدفع الحدث إلى الانحراف؟

4- عرض وتحليل نتائج الدراسة:

يشكل عنصر عرض وتحليل نتائج الدراسة المرحلة الجوهرية التي ينتقل فيها البحث من الطابع النظري إلى الملموس الميداني، حيث يتم تقديم المعطيات التي جُمعت من خلال أدوات البحث المختلفة، ثم إخضاعها للتحليل العلمي الذي يكشف عن السمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين كما تتجلى في الواقع. هذه المرحلة لا تقتصر على عرض البيانات بشكل وصفي، بل تهدف إلى ربطها بالإطار النظري الذي سبق تناوله، بما يسمح باختبار مدى انسجام الفرضيات والمفاهيم النظرية مع ما أفرزته التجربة الميدانية. ومن خلال هذا الربط، يصبح التحليل أداة لفهم أعمق للظاهرة، وإبراز العوامل الاجتماعية التي تسهم في تشكيلها وإعادة إنتاجها .

كما أن هذا العنصر يتيح للباحث فرصة لتفسير النتائج في ضوء خبرات المؤطرين وملاحظاتهم اليومية، مما يمنح الدراسة طابعاً واقعياً يعزز من مصداقيتها العلمية. فالمعطيات المستخلصة من المقابلات والملاحظات لا تُعرض كأرقام أو شهادات معزولة، بل تُدمج في تحليل سوسيولوجي يوضح كيف تتفاعل البنية الاجتماعية مع سلوك الأحداث المنحرفين، وكيف تساهم الظروف الأسرية، المدرسية، والبيئية في صياغة هذه السمات. بهذا الشكل، يصبح عرض النتائج وتحليلها خطوة أساسية نحو بناء استنتاجات علمية رصينة واقتراح توصيات عملية يمكن أن تقيد في تطوير سياسات الرعاية والتكفل الاجتماعي .

أ- عرض وتحليل نتائج المقابلة:

يعد عرض وتحليل نتائج المقابلة خطوة مركزية في هذا البحث، إذ تسمح بالانتقال من مرحلة جمع المعطيات إلى مرحلة قراءتها وفهمها في ضوء الإطار النظري. فالمقابلات التي أُجريت مع المؤطرين بمديرية النشاط الاجتماعي وفرت شهادات مباشرة تعكس خبراتهم المهنية واحتكاكهم اليومي بالأحداث المنحرفين، مما أتاح للباحث الاطلاع على تفاصيل دقيقة حول السمات الاجتماعية لهذه الفئة. إن تحليل هذه الشهادات لا يقتصر على إعادة صياغة ما قيل، بل يتطلب تنظيم المعطيات وربطها بالتصورات النظرية السابقة، بما يساعد على الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين ما هو مفترض نظرياً وما هو قائم فعلياً في الواقع الميداني.

كما أن نتائج المقابلات تمثل مادة نوعية غنية، لأنها تكشف عن مواقف المؤطرين وتصوراتهم حول أسباب الانحراف وطرق التكفل، وتبرز في الوقت نفسه التحديات التي تواجههم في الممارسة اليومية. ومن خلال هذا التحليل، يصبح بالإمكان فهم كيف تُترجم السياسات الاجتماعية إلى ممارسات عملية، وكيف يتفاعل المؤطرون

مع الأحداث في سياق اجتماعي معقد يتداخل فيه البعد الأسري، المدرسي، والبيئي. إن عرض هذه النتائج وتحليلها يضيف على الدراسة طابعاً واقعياً، ويمنحها القدرة على تقديم استنتاجات علمية أكثر عمقاً حول الظاهرة، مما يمهّد الطريق لمناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري واقتراح توصيات عملية.

1- عرض النتائج:

السؤال الأول: كيف تقيمون واقع ظاهرة، انحراف الأحداث بمدينة المسيلة؟

- عرض النتائج:

تكشف نتائج السؤال الأول حول تقييم واقع ظاهرة انحراف الأحداث بمدينة المسيلة أن أغلب المؤطرين يرونها ظاهرة متنامية بشكل ملحوظ، خاصة في الأحياء التي تعاني من مشكلات اجتماعية وأسرية، حيث تتجلى مظاهر التفكك الأسري وضعف الروابط العائلية في سلوكيات الأحداث. كما أشار بعض المبحوثين إلى أن الظاهرة ازدادت تعقيداً بفعل تأثير وسائل التواصل الاجتماعي التي تفتح المجال أمام أنماط جديدة من الانحراف، إضافة إلى ضعف الرقابة الأسرية التي لم تعد قادرة على ضبط سلوك الأبناء في ظل التحولات الاجتماعية السريعة. هذه المعطيات الميدانية تعكس إدراك المؤطرين لخطورة الظاهرة وتناميها في سياق محلي يعاني من هشاشة اجتماعية واضحة.

أما من حيث التحليل، فإن هذه النتائج تؤكد أن المؤطرين يرجعون انحراف الأحداث إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والأسرية، وهو ما يتوافق مع ما تمت معالجته في الجانب النظري، حيث اعتُبر التفكك الأسري والبيئة الاجتماعية غير المستقرة من أبرز أسباب الانحراف.

كما أن الإشارة إلى وسائل التواصل الاجتماعي كعامل جديد يضيف بعداً معاصراً للظاهرة، إذ يعكس كيف تتداخل العوامل التقليدية مع المستجدات التكنولوجية في إنتاج أنماط الانحراف. بذلك، يظهر أن الظاهرة ليست مجرد انعكاس لأوضاع أسرية مضطربة، بل هي نتاج تفاعل معقد بين البنية الاجتماعية التقليدية والتحولات الحديثة، مما يستدعي مقارنة شمولية لفهمها ومعالجتها.

السؤال الثاني: ماهي أكثر السمات الاجتماعية التي تلاحظونها عند الأحداث؟

- عرض النتائج:

تكشف نتائج السؤال الثاني أن المؤطرين يلاحظون لدى الأحداث المنحرفين مجموعة من السمات الاجتماعية البارزة، أهمها ضعف التكيف الاجتماعي والميل إلى العنف والعوانية، إضافة إلى ضعف التواصل الأسري والتأثر الكبير بجماعة الأقران، وهو ما يعكس هشاشة الروابط الاجتماعية التي تحيط بالحدث. كما أشار بعض المؤطرين إلى أن العديد من هؤلاء الأحداث يعانون من الإهمال وغياب الاستقرار الأسري، الأمر الذي

يترك أثرًا مباشرًا على سلوكهم وتوازنهم النفسي والاجتماعي. هذه المعطيات الميدانية تقدم صورة واقعية عن طبيعة السمات التي تميز هذه الفئة، وتبرز كيف تتجلى الأزمة الاجتماعية في سلوكيات ملموسة.

أما من حيث التحليل، فإن هذه النتائج تؤكد أن السمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين ترتبط بدرجة كبيرة بالوسط الذي يعيش فيه الحدث، خاصة الأسرة والبيئة الاجتماعية، وهو ما يتوافق مع ما تمت الإشارة إليه في الجانب النظري حول أثر التنشئة غير السوية في بناء الشخصية. فضعف التكيف الاجتماعي والعوانية لا يظهران كخصائص فردية معزولة، بل هما انعكاس لخلل في عملية التنشئة الاجتماعية التي لم توفر للحدث شروط التوازن والدعم الكافي. بهذا المعنى، فإن الانحراف يصبح نتيجة لتفاعل معقد بين العوامل الأسرية (مثل التفكك والإهمال) والعوامل المجتمعية (مثل تأثير جماعة الأقران)، مما يبرز أهمية النظر إلى الظاهرة في إطارها البنوي الشامل بدل الاكتفاء بتفسيرها كسلوك فردي.

السؤال الثالث: هل يؤثر الوسط الأسري في سلوك الحدث المنحرف؟ كيف ذلك؟

- عرض النتائج:

توضح نتائج السؤال الثالث أن أغلب المؤشرين يؤكدون على الدور الحاسم للأسرة في تشكيل سلوك الحدث المنحرف، حيث اعتبروا أن التفكك الأسري، غياب الحوار، وضعف الرقابة والتوجيه كلها عوامل أساسية تدفع الحدث نحو الانحراف. كما أوضح بعضهم أن الأحداث الذين يعيشون في بيئة أسرية مضطربة يكونون أكثر عرضة لتبني سلوكيات منحرفة، وهو ما يعكس إدراكهم لمدى تأثير الاستقرار الأسري في حماية الأبناء من الانحراف، هذه المعطيات الميدانية تكشف أن الأسرة ليست مجرد إطار اجتماعي أولي، بل هي الفضاء الأكثر تأثيرًا في ضبط السلوك وتوجيهه.

أما من حيث التحليل فإن النتائج تؤكد الأهمية الكبيرة للأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، إذ يؤدي غياب الاستقرار وضعف المتابعة إلى اضطراب سلوك الحدث، وهو ما يتفق مع ما تمت الإشارة إليه في الجانب النظري حول دور الأسرة في بناء شخصية الأبناء وتوجيههم، فالعلاقة الأسرية السليمة القائمة على الحوار والرقابة الإيجابية تشكل أساسًا للتوازن النفسي والاجتماعي، بينما يؤدي التفكك والإهمال إلى هشاشة في البنية الشخصية تجعل الحدث أكثر عرضة للتأثر بالعوامل الخارجية مثل جماعة الأقران أو وسائل الإعلام. بهذا المعنى، يظهر أن الأسرة تمثل المحور المركزي في تفسير ظاهرة الانحراف، وأن أي خلل في وظائفها ينعكس مباشرة على سلوك الأبناء ويزيد من احتمالية انحرافهم.

السؤال الرابع: ما مدى تأثير جماعة الأقران على انحراف الحدث من خلال خبرتكم الميدانية؟

- عرض النتائج:

توضح نتائج السؤال الرابع أن معظم المؤطرين يرون أن جماعة الأقران تؤثر بشكل كبير في سلوك الأحداث، خاصة خلال مرحلة المراهقة، حيث يميل الحدث إلى تقليد أصدقائه واكتساب سلوكياتهم من أجل تحقيق القبول والانتماء داخل الجماعة. هذا التأثير يظهر بوضوح في أنماط السلوك المنحرف التي تنتقل بين أفراد المجموعة، مما يجعل الجماعة وسيطاً اجتماعياً قوياً في تشكيل شخصية الحدث.

أما من حيث التحليل فإن هذه النتائج تؤكد أن جماعة الأقران تُعد من أبرز العوامل الاجتماعية المرتبطة بالانحراف، إذ يتأثر الحدث بالسلوكيات السائدة داخل الجماعة، خاصة في ظل ضعف الرقابة الأسرية أو المدرسية، فغياب التوجيه الأسري والمدرسي يترك فراغاً في عملية التنشئة، وهو ما يدفع الحدث إلى البحث عن الاعتراف والقبول داخل جماعة الأقران، حتى وإن كان ذلك عبر تبني سلوكيات منحرفة. بهذا المعنى، تصبح جماعة الأقران فضاءً لإعادة إنتاج الانحراف، حيث تُترجم الحاجة إلى الانتماء إلى ممارسات اجتماعية قد تُفاقم من الظاهرة، وهو ما ينسجم مع ما تمت الإشارة إليه في الجانب النظري حول دور الجماعة في تشكيل الهوية والسلوك الاجتماعي.

السؤال الخامس: هل تلاحظون وجود علاقة بين المستوى الدراسي للحدث والانحراف؟

- عرض النتائج:

توضح نتائج السؤال الخامس أن أغلب المؤطرين يرون وجود علاقة واضحة بين ضعف المستوى الدراسي والانحراف، حيث أكدوا أن الفشل الدراسي والتسرب المدرسي يشكلان عوامل أساسية تزيد من احتمالية انحراف الحدث نحو السلوك المنحرف، نتيجة شعوره بالفشل والابتعاد عن الوسط المدرسي الذي يُفترض أن يوفر له إطاراً للتنشئة والتوجيه. هذه المعطيات الميدانية تكشف أن المدرسة ليست مجرد مؤسسة تعليمية، بل فضاء اجتماعي له دور وقائي مهم في حماية الحدث من الانحراف.

أما من حيث التحليل، فإن النتائج تؤكد أن المدرسة تلعب دوراً محورياً في عملية الضبط الاجتماعي والتكيف السلوكي، إذ أن ضعف العلاقة بالمؤسسة التعليمية أو الانقطاع عنها يؤدي إلى اضطراب في التوازن النفسي والاجتماعي للحدث، ويجعله أكثر عرضة للتأثر بالعوامل الخارجية مثل جماعة الأقران أو البيئة الاجتماعية الهشة. هذا يتوافق مع ما تمت الإشارة إليه في الجانب النظري حول دور المدرسة في بناء شخصية الأبناء وتزويدهم بالقيم والمعايير الاجتماعية، حيث يظهر أن الفشل الدراسي لا يُعد مجرد إخفاق معرفي، بل هو مؤشر على خلل في عملية الاندماج الاجتماعي، مما يفتح المجال أمام الانحراف كبديل عن المسار التعليمي.

السؤال السادس: ماهي أكثر المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الحدث؟

- عرض النتائج:

توضح نتائج السؤال السادس أن المؤطرين يرون أن الأحداث المنحرفين يعانون من مشكلات اجتماعية متعددة، أبرزها **التفكك الأسري**، ضعف الرقابة، **الفشل الدراسي**، إضافة إلى **العنف الأسري والتهميش الاجتماعي**، وهي ظروف قاسية تؤثر بشكل مباشر في توازنهم النفسي والسلوكي. هذه المعطيات الميدانية تكشف أن الانحراف لا يظهر في فراغ، بل يتغذى من بيئة اجتماعية مضطربة تضع الحدث في مواجهة ضغوط يومية تتجاوز قدراته على التكيف.

أما من حيث التحليل، فإن هذه النتائج تؤكد أن المشكلات الاجتماعية تمثل عوامل أساسية مرتبطة بانحراف الأحداث، إذ أن اضطراب البيئة الاجتماعية ينعكس مباشرة على شخصية الحدث وسلوكه، ويزيد من احتمالية لجوئه إلى السلوك المنحرف كآلية للتعبير أو للهروب من وضعه الصعب. هذا يتوافق مع ما تمت الإشارة إليه في الجانب النظري حول دور الأسرة والمدرسة والحي في تشكيل السلوك الاجتماعي، حيث يظهر أن غياب الاستقرار والاحتواء يحول الحدث إلى ضحية لظروفه، ويجعله أكثر عرضة للانحراف. بذلك، يصبح فهم هذه المشكلات شرطاً أساسياً لتطوير تدخلات وقائية وعلاجية تستهدف إعادة بناء الروابط الاجتماعية ودعم الفئات الهشة.

السؤال السابع: هل تختلف السمات الاجتماعية للأحداث حسب السن والجنس؟

- عرض النتائج:

توضح نتائج السؤال السابع أن المؤطرين يرون اختلافاً في السمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين حسب السن والجنس، حيث يميل الذكور أكثر إلى السلوك العدواني والعنف، بينما تظهر لدى الإناث سلوكيات مرتبطة بالانعزال أو الهروب. كما أشاروا إلى أن مرحلة المراهقة تُعد من أكثر المراحل عرضة للانحراف نظراً للتغيرات النفسية والاجتماعية التي يعيشها الحدث في هذه المرحلة الحساسة. هذه المعطيات الميدانية تكشف أن الانحراف ليس ظاهرة متجانسة، بل يتخذ أشكالاً مختلفة تبعاً للخصائص الفردية المرتبطة بالنمو والجنس.

أما من حيث التحليل، فإن النتائج تدل على وجود فروق فردية بين الأحداث المنحرفين ترتبط بخصائص النمو والتنشئة الاجتماعية، وهو ما يفسر اختلاف أشكال السلوك المنحرف من فئة إلى أخرى. فالعنف والعدوانية لدى الذكور يمكن فهمهما في إطار التنشئة الاجتماعية التي غالباً ما تشجع على القوة والهيمنة، بينما الانعزال أو الهروب لدى الإناث يعكس ضغوطاً اجتماعية ونفسية مرتبطة بالقيود المفروضة عليهن. كما أن مرحلة المراهقة بما تحمله من تغيرات بيولوجية ونفسية واجتماعية تجعل الحدث أكثر هشاشة أمام عوامل الانحراف، وهو ما يبرز ضرورة التعامل مع الظاهرة وفق مقاربة تراعي الفروق العمرية والجنسية.

السؤال الثامن: ماهي أكثر أنواع الانحراف انتشارا لدى الأحداث الذين يتعاملون معهم؟

- عرض النتائج:

تكشف نتائج السؤال الثامن أن أغلب المؤطرين يرون أن أكثر أنواع الانحراف انتشاراً بين الأحداث تتمثل في العنف والمشاجرة توضح نتائج السؤال الثامن أن أغلب المؤطرين يرون أن أكثر أنواع الانحراف انتشاراً بين الأحداث تتمثل في العنف والمشاجرات، والسرقة، والتسرب المدرسي، إضافة إلى بعض السلوكيات المرتبطة بسوء استعمال وسائل التواصل الاجتماعي. كما أشار بعضهم إلى وجود حالات تتعلق بالتمرد وعدم احترام القوانين الأسرية والمدرسية، وهو ما يعكس تنوع أشكال الانحراف بين السلوكيات الفردية والجماعية. هذه المعطيات الميدانية تكشف أن الانحراف يتخذ صوراً متعددة، بعضها تقليدي مثل العنف والسرقة، وبعضها حديث مرتبط بالتكنولوجيا والفضاءات الرقمية.

أما من حيث التحليل، فإن هذه النتائج تؤكد أن **الانحراف** لدى الأحداث ليس نمطاً واحداً، بل هو مجموعة من السلوكيات التي تتغذى من عوامل اجتماعية وأسرية وتعليمية متشابكة. فالعنف والسرقة يعكسان **هشاشة** في الضبط الاجتماعي داخل الأسرة والحي، بينما التسرب المدرسي يكشف عن ضعف العلاقة بالمؤسسة التعليمية، في حين أن سوء استعمال وسائل التواصل الاجتماعي يمثل بعداً جديداً يعكس تأثير التحولات التكنولوجية على سلوكيات الأحداث. بذلك، يظهر أن الانحراف يتشكل عبر تفاعل بين العوامل التقليدية والحديثة، مما يستدعي مقارنة شمولية تأخذ بعين الاعتبار هذا التنوع في أنماط السلوك المنحرف.

السؤال التاسع: كيف تؤثر البيئة الاجتماعية والحي السكني على سلوك الحدث؟

- عرض النتائج:

توضح نتائج السؤال التاسع أن معظم المؤطرين يرون أن البيئة الاجتماعية والحي السكني لهما تأثير مباشر وكبير على سلوك الحدث، خاصة في الأحياء التي تنتشر فيها الجريمة والعنف وضعف الرقابة الاجتماعية، حيث يتأثر الحدث بالأشخاص المحيطين به ويكتسب العديد من السلوكيات من خلال التقليد والاحتكاك اليومي. هذه المعطيات الميدانية تكشف أن الوسط الاجتماعي ليس مجرد خلفية محايدة، بل هو عامل فاعل في تشكيل السلوكيات المنحرفة.

أما من حيث التحليل، فإن النتائج تدل على أن البيئة الاجتماعية تسهم بصورة مباشرة في تشكيل سلوك الحدث، إذ أن العيش في وسط اجتماعي مضطرب يزيد من احتمالية اكتساب السلوكيات المنحرفة، خاصة خلال مرحلة المراهقة التي يكون فيها الحدث أكثر قابلية للتأثر بالآخرين. هذا يتوافق مع ما تمت الإشارة إليه في الجانب النظري حول دور الحي السكني والبيئة الاجتماعية في إنتاج الانحراف، حيث يصبح الحي فضاءً

لإعادة إنتاج أنماط السلوك المنحرف عبر التفاعل اليومي، وبرز ضعف الرقابة الاجتماعية كعامل أساسي يسمح بانتشار هذه السلوكيات. بذلك، يظهر أن معالجة الظاهرة تتطلب تدخلات لا تقتصر على الأسرة والمدرسة، بل تشمل أيضًا إعادة تأهيل الأحياء وتعزيز الروابط الاجتماعية داخلها.

السؤال العاشر: ماهي الصعوبات التي تواجهكم أثناء التكفل بالأحداث المنحرفين؟

- عرض النتائج:

توضح نتائج السؤال العاشر أن المؤطرين يواجهون عدة صعوبات أثناء التكفل بالأحداث المنحرفين، أبرزها **ضعف تعاون** بعض الأسر، و**صعوبة تعديل** سلوك بعض الأحداث نتيجة تراكم التجارب السلبية، إضافة إلى **نقص** الإمكانيات والوسائل المساعدة على التكفل النفسي والاجتماعي. كما أشار بعضهم إلى أن بعض الأحداث يرفضون التوجيه أو يجدون **صعوبة في الاندماج** من جديد داخل المجتمع، وهو ما يعكس حجم التحديات العملية التي تواجه المؤطرين في الميدان. هذه المعطيات تكشف أن التكفل لا يقتصر على الجانب الفردي للحدث، بل يتطلب شبكة دعم واسعة تشمل الأسرة، المدرسة، والمؤسسات الاجتماعية.

أما من حيث التحليل، فإن هذه النتائج تؤكد أن عملية التكفل بالأحداث المنحرفين هي عملية معقدة تتطلب تعاون عدة أطراف، حيث أن غياب التنسيق أو ضعف الإمكانيات يؤثر سلبًا في نجاح عملية التأهيل والاندماج الاجتماعي. فالتدخل الفردي للمؤطرين، مهما كان مهنيًا، يظل محدودًا إذا لم يُدعم ببيئة أسرية متعاونة، ومؤسسات تعليمية واجتماعية قادرة على توفير الدعم المستمر. بذلك، يظهر أن الصعوبات التي يواجهها المؤطرون ليست مجرد عوائق ميدانية، بل هي انعكاس لخلل بنيوي في منظومة الرعاية الاجتماعية، مما يستدعي التفكير في حلول شمولية تعزز التنسيق بين مختلف الفاعلين وتوفر الموارد اللازمة لإنجاح التكفل.

السؤال الحادي عشر: هل تساهم الأسرة بشكل فعال في إعادة اندماج الحدث المنحرف؟

- عرض النتائج:

توضح نتائج السؤال الحادي عشر أن معظم المؤطرين يرون أن **مساهمة الأسرة** في إعادة إدماج الحدث المنحرف تختلف من حالة إلى أخرى؛ فهناك أسر تتعاون بشكل **إيجابي** مع المؤسسة وتوفر الدعم والمتابعة، بينما تظهر بعض الأسر **ضعف الاهتمام** أو غياب المتابعة، وهو ما يؤثر سلبًا في استقرار الحدث ويزيد من احتمالية عودته إلى السلوك المنحرف. هذه المعطيات الميدانية تكشف أن الأسرة ليست عنصرًا ثانويًا، بل هي شريك أساسي في عملية الإدماج الاجتماعي.

أما من حيث التحليل، فإن النتائج تؤكد أن الأسرة تمثل عنصرًا محوريًا في نجاح عملية الإدماج الاجتماعي، إذ أن غياب الدعم الأسري أو ضعف المتابعة قد يدفع الحدث إلى العودة مجددًا إلى السلوك

المنحرف. فالتعاون الأسري يساهم في تعزيز ثقة الحدث بنفسه، ويمنحه بيئة مستقرة تساعد على التكيف والاندماج، بينما يؤدي ضعف الاهتمام إلى تركه عرضة للتأثيرات السلبية القادمة من جماعة الأقران أو البيئة الاجتماعية المضطربة. بهذا المعنى، يظهر أن نجاح التكفل لا يمكن أن يتحقق بشكل كامل دون إشراك الأسرة كفاعل رئيسي في عملية إعادة الإدماج.

السؤال الثاني عشر: مامدى استجابة الأحداث لبرامج التوجيه والإرشاد النفسي والاجتماعي؟

- عرض النتائج:

توضح نتائج السؤال الثاني عشر أن استجابة الأحداث لبرامج التوجيه والإرشاد النفسي والاجتماعي ليست موحدة، بل تختلف حسب شخصية الحدث وظروفه الاجتماعية؛ فهناك من يستجيب بصورة إيجابية ويظهر استعداداً للتغيير، بينما يقاوم آخرون هذه البرامج أو يجدون صعوبة في تعديل سلوكهم نتيجة تراكم الخبرات السلبية أو ضعف الدعم الخارجي. هذه المعطيات الميدانية تكشف أن فعالية البرامج لا تعتمد فقط على محتواها، بل أيضاً على مدى استعداد الحدث للتفاعل معها.

أما من حيث التحليل، فإن النتائج تؤكد أن فعالية برامج الإرشاد ترتبط بدرجة استعداد الحدث للتغيير، إضافة إلى طبيعة الدعم النفسي والاجتماعي المقدم له داخل المؤسسة وخارجها. فحين يتوفر للحدث إطار داعم يشمل الأسرة، المدرسة، والمؤطرين، تصبح البرامج أكثر قدرة على تحقيق نتائج ملموسة، بينما يؤدي غياب هذا الدعم إلى ضعف الاستجابة أو مقاومة التوجيه. بهذا المعنى، يظهر أن نجاح هذه البرامج يتطلب مقاربة شمولية تراعي خصوصية كل حدث وظروفه الاجتماعية، وتدمج بين التدخل النفسي الفردي والدعم الاجتماعي الجماعي.

السؤال الثالث عشر: هل ترون ان وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا أصبحت تؤثر على سلوك الحدث؟ وكيف؟

- عرض النتائج:

توضح نتائج السؤال الثالث عشر أن أغلب المؤطرين يرون أن وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا أصبحت تؤثر بشكل واضح على سلوك الأحداث، حيث تساهم بعض المحتويات الرقمية في نشر العنف والسلوكيات السلبية، كما تزيد من عزلة الحدث وتضعف الرقابة الأسرية. هذه المعطيات الميدانية تكشف أن التكنولوجيا لم تعد مجرد وسيلة للتسلية أو التواصل، بل تحولت إلى عامل اجتماعي مؤثر يعيد تشكيل أنماط السلوك لدى الأحداث.

أما من حيث التحليل، فإن النتائج تدل على أن التكنولوجيا أصبحت من العوامل الحديثة المؤثرة في سلوك الأحداث، خاصة في ظل الاستعمال غير المراقب لوسائل التواصل الاجتماعي. فغياب الرقابة الأسرية والمدرسية يجعل الحدث أكثر عرضة لتبني سلوكيات منحرفة من خلال التقليد أو الانخراط في فضاءات رقمية غير آمنة. هذا يتوافق مع ما تمت الإشارة إليه في الجانب النظري حول دور الوسائط الحديثة في إعادة إنتاج أنماط الانحراف، حيث يظهر أن التكنولوجيا تُضاعف من تأثير العوامل التقليدية (كالأسرة والحي) عبر فتح فضاءات جديدة للتأثير الاجتماعي. بذلك، يصبح التعامل مع الظاهرة رهيناً بمقاربة شمولية تراعي البعد الرقمي إلى جانب الأبعاد الاجتماعية التقليدية.

السؤال الرابع عشر: ماهي اهم الحلول والإجراءات التي ترونها فعالة للحد من ظاهرة انحراف الأحداث؟

- عرض النتائج:

توضح نتائج السؤال الرابع عشر أن المؤطرين يقترحون مجموعة من الحلول والإجراءات للحد من ظاهرة انحراف الأحداث، أبرزها تعزيز الرقابة الأسرية، تكثيف التوعية داخل المدارس، توفير فضاءات ثقافية ورياضية للشباب، إضافة إلى دعم برامج الإرشاد والتكفل النفسي والاجتماعي. هذه المقترحات تعكس إدراكاً عملياً بأن معالجة الظاهرة لا يمكن أن تتم عبر جانب واحد فقط، بل تتطلب تدخلات متعددة ومتوازنة تشمل الأسرة، المدرسة، والمجتمع.

أما من حيث التحليل، فإن هذه النتائج تبرز أن الوقاية من الانحراف تتطلب تضافر جهود مختلف الأطراف، والعمل على توفير بيئة اجتماعية سليمة تساعد الحدث على التكيف الإيجابي. فالرقابة الأسرية تضمن المتابعة اليومية، والتوعية المدرسية تعزز القيم والمعايير الاجتماعية، بينما الفضاءات الثقافية والرياضية توفر بدائل صحية للتعبير عن الذات والانتماء. كما أن برامج الإرشاد والتكفل النفسي والاجتماعي تمثل آليات أساسية لدعم الأحداث في تجاوز أزماتهم النفسية والاجتماعية. بهذا المعنى، يظهر أن الحلول الفعالة هي تلك التي تجمع بين الوقاية والتدخل، وتبني مقاربة شمولية تستهدف الفرد والوسط الاجتماعي في آن واحد.

السؤال الخامس عشر: كيف يتم التعامل مع الحدث بعد انتهاء فترة التكفل أو المتابعة؟

- عرض النتائج:

توضح نتائج السؤال الخامس عشر أن المؤطرين يشيرون إلى أن المؤسسة تحاول متابعة بعض الحالات حتى بعد انتهاء فترة التكفل، وذلك من خلال التواصل مع الأسرة وتقديم التوجيه اللازم لضمان استقرار الحدث ومنع عودته إلى السلوك المنحرف. هذه المعطيات الميدانية تكشف أن عملية الإدماج لا تنتهي بانتهاء فترة التكفل الرسمية، بل تحتاج إلى متابعة مستمرة لضمان استدامة التغيير.

أما من حيث التحليل، فإن النتائج تبين أهمية المتابعة بعد التكفل، لأنها تساعد الحدث على الحفاظ على التوازن النفسي والاجتماعي، وتقلل من احتمالية العودة إلى السلوك المنحرف. فالمتابعة المستمرة تمثل حلقة وصل بين المؤسسة والأسرة، وتوفر للحدث شبكة دعم تعزز قدرته على التكيف والاندماج. بهذا المعنى، يظهر أن إعادة الإدماج ليست مجرد إجراء مؤقت، بل هي مسار طويل يتطلب استمرارية في الدعم والتوجيه، وإشراك الأسرة والمجتمع في تحمل المسؤولية لضمان نجاحه.

السؤال السادس عشر: هل ترون أن المجتمع ينظر نظرة سلبية للأحداث المنحرفين؟

- عرض النتائج:

توضح نتائج السؤال السادس عشر أن معظم المؤطرين يرون أن المجتمع غالباً ما ينظر إلى الأحداث المنحرفين بنظرة سلبية، وهو ما يجعل بعضهم يشعر بالرفض والتهميش وفقدان الثقة بالنفس. هذه المعطيات الميدانية تكشف أن الانحراف لا يُنظر إليه فقط كسلوك فردي، بل يُحمل صاحبه وصمة اجتماعية تُقاوم من أزمته النفسية والاجتماعية.

أما من حيث التحليل، فإن النتائج تدل على أن الوصم الاجتماعي يؤثر سلباً في عملية إعادة الإدماج، لأن الحدث يحتاج إلى الدعم والاحتواء أكثر من الإقصاء والرفض. فالنظرة السلبية تعيد إنتاج الانحراف عبر حرمان الحدث من فرص الاندماج، بينما الدعم الاجتماعي يفتح أمامه إمكانية إعادة بناء الثقة بالنفس والتكيف الإيجابي. بهذا المعنى، يظهر أن المجتمع ليس مجرد متفرج على الظاهرة، بل هو فاعل أساسي في نجاح أو فشل عملية الإدماج، وأن أي مقارنة علاجية أو وقائية يجب أن تراعي ضرورة تغيير الصور النمطية السلبية وتعزيز ثقافة الاحتواء.

السؤال السابع عشر: من خلال خبرتكم ماهي أهم العوامل التي تدفع الحدث إلى الانحراف؟

- عرض النتائج:

توضح نتائج السؤال السابع عشر أن أغلب المؤطرين يرون أن أهم العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث تتمثل في التفكك الأسري، ضعف الرقابة، الفشل الدراسي، إضافة إلى الظروف الاجتماعية الصعبة. هذه المعطيات الميدانية تكشف أن الانحراف ليس نتاج عامل واحد، بل هو نتيجة لتداخل عدة عوامل أسرية، مدرسية، واجتماعية تتفاعل لتشكيل بيئة غير مستقرة تدفع الحدث نحو السلوك المنحرف.

أما من حيث التحليل، فإن النتائج تؤكد أن انحراف الأحداث يعد نتيجة لتشابك عوامل متعددة، وهو ما يبرز أن معالجة الظاهرة لا يمكن أن تكون جزئية أو سطحية، بل تتطلب تكفلاً شاملاً يراعي مختلف الجوانب المرتبطة بحياة الحدث. فالتفكك الأسري يضعف الدعم العاطفي والرقابة، الفشل الدراسي يخلق شعوراً بالإقصاء

وفقدان القيمة، بينما الظروف الاجتماعية الصعبة (مثل الفقر والتهميش) تزيد من هشاشة الحدث وتدفعه إلى البحث عن بدائل قد تكون منحرفة. بهذا المعنى، يظهر أن الانحراف هو انعكاس لأزمة بنيوية في المجتمع، وأن أي تدخل فعال يجب أن يدمج بين الأسرة، المدرسة، والمؤسسات الاجتماعية في إطار وقائي وعلاجي متكامل.

5- النتائج الجزئية للدراسة:

لفهم النتائج الجزئية بعمق أكبر، يمكننا النظر إليها ليس فقط كمعطيات وصفية، بل كشبكة مترابطة من العوامل البنيوية التي تُعيد إنتاج ظاهرة الانحراف. إليك شرحاً معمقاً لكل محور :

1. واقع الظاهرة:

الانحراف في مدينة المسيلة يُنظر إليه كظاهرة متنامية، تتغذى من هشاشة اجتماعية واضحة. التفكك الأسري وضعف الروابط العائلية يخلق فراغاً تربوياً، بينما وسائل التواصل الاجتماعي تضيف بعداً جديداً يضاعف من انتشار السلوكيات المنحرفة. هذا يوضح أن الظاهرة ليست مجرد انعكاس لأوضاع أسرية مضطربة، بل نتاج تفاعل بين البنية التقليدية والتحول الحداثي .

2. السمات الاجتماعية:

ضعف التكيف الاجتماعي، الميل للعنف، والتأثر بجماعة الأقران ليست خصائص فردية، بل انعكاس لخلل في التنشئة الاجتماعية. غياب الاستقرار الأسري والإهمال يترك الحدث هشاً أمام الضغوط، فيتحول سلوكه إلى مرآة للأزمة البنيوية التي يعيشها المجتمع .

3. دور الأسرة:

الأسرة هي المحور المركزي؛ حين تنهار وظائفها (الحوار، الرقابة، الدعم)، يصبح الحدث أكثر عرضة للتأثر بالعوامل الخارجية. الاستقرار الأسري ليس مجرد حماية، بل هو شرط أساسي لبناء شخصية متوازنة قادرة على مقاومة الانحراف .

4. جماعة الأقران:

الأقران يعملون كوسيط اجتماعي قوي، خاصة في المراهقة حيث الحاجة للانتماء والقبول تكون في أوجها. في غياب الرقابة الأسرية والمدرسية، تتحول الجماعة إلى فضاء لإعادة إنتاج الانحراف، إذ يُترجم الانتماء إلى تبني سلوكيات منحرفة .

5. المستوى الدراسي:

الفشل الدراسي ليس مجرد إخفاق معرفي، بل مؤشر على خلل في الاندماج الاجتماعي. المدرسة فضاء وقائي، وعندما يُقصى الحدث منها، يبحث عن بدائل قد تكون منحرفة. هنا يظهر التعليم كعامل ضبط اجتماعي أساسي.

6. المشكلات الاجتماعية:

التفكك الأسري، العنف، التهميش، كلها عوامل تُضعف التوازن النفسي والاجتماعي. الانحراف يظهر كاستجابة لأزمة بيئية شاملة، حيث يُترجم الضغط الاجتماعي إلى سلوكيات منحرفة .

7. السن والجنس:

الفروق الجندرية والعمرية تكشف أن الانحراف ليس متجانساً. الذكور يميلون للعنف بفعل التنشئة التي تشجع القوة، بينما الإناث يلجأن للانعزال أو الهروب نتيجة القيود الاجتماعية. المراهقة هي المرحلة الأكثر هشاشة، حيث تتقاطع التغيرات البيولوجية والنفسية والاجتماعية .

8. أنواع الانحراف:

العنف والسرقة تمثل أنماطاً تقليدية، بينما سوء استعمال وسائل التواصل الاجتماعي والتمرد المدرسي تعكس أنماطاً حديثة. هذا التنوع يوضح أن الانحراف يتطور مع التحولات الاجتماعية والتكنولوجية .

9. الحي السكني:

الأحياء المضطربة تُعيد إنتاج الانحراف عبر التفاعل اليومي. ضعف الرقابة الاجتماعية يجعل الحي فضاءً خصباً لتبني السلوكيات المنحرفة، مما يبرز أهمية إعادة تأهيل الأحياء كجزء من الحل .

10. الصعوبات في التكفل:

ضعف تعاون الأسر، نقص الإمكانيات، ورفض بعض الأحداث للتوجيه تكشف أن التكفل ليس مجرد تدخل فردي، بل يحتاج إلى شبكة دعم مؤسسية متكاملة .

11. مساهمة الأسرة في الإدماج:

الأسرة شريك أساسي في الإدماج؛ غيابها يعيد إنتاج الانحراف. التعاون الأسري يعزز الثقة بالنفس ويمنح الحدث بيئة مستقرة .

12. استجابة البرامج:

الاستجابة للبرامج ترتبط باستعداد الحدث وظروفه الاجتماعية. الدعم النفسي والاجتماعي داخل المؤسسة وخارجها شرط أساسي لنجاح هذه البرامج .

13. التكنولوجيا:

وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت عاملاً حديثاً يعيد تشكيل السلوكيات، عبر نشر العنف وزيادة العزلة. غياب الرقابة يجعل الحدث عرضة لتأثيرات رقمية غير مضبوطة .

14. مجهودات الجزائر للتكفل بهذه الفئة:

تقوم الدولة الجزائرية بمجهودات متعددة للتكفل بفئة الأحداث المنحرفين، إدراكاً منها أن هذه الفئة تحتاج إلى رعاية خاصة لضمان إعادة إدماجها في المجتمع بشكل إيجابي.

في الجانب المؤسسي، أنشأت الدولة مراكز إعادة التربية تحت إشراف وزارة العدل ووزارة التضامن الوطني، وهي مؤسسات متخصصة تستقبل الأحداث وتوفر لهم برامج تعليمية، مهنية، ونفسية. كما وضعت الدولة إطاراً قانونياً من خلال قانون حماية الطفل لسنة 2015، الذي يؤكد على مبدأ "المصلحة الفضلى للطفل"، ويهدف إلى حماية الأحداث من العقوبات القاسية والتركيز على إعادة التأهيل.

أما في الجانب العملي، فقد تم إدماج الأحداث في برامج التعليم والتكوين المهني داخل المراكز أو عبر شراكات مع مؤسسات تكوين، لتأهيلهم لسوق العمل. كما توفر هذه المراكز جلسات الدعم النفسي والاجتماعي لمساعدتهم على تجاوز الصدمات وتعزيز التكيف الاجتماعي، إضافة إلى أنشطة ثقافية ورياضية تساهم في تفريغ الطاقة السلبية وبناء روح الانتماء الإيجابي.

من جهة أخرى، تحاول الدولة ضمان المتابعة بعد التكفل عبر التواصل مع الأسر والمؤسسات الاجتماعية، لتفادي عودة الحدث إلى السلوك المنحرف. غير أن هذه المجهودات تواجه تحديات مثل نقص الإمكانيات المادية والبشرية، ضعف تعاون بعض الأسر، والوصم الاجتماعي الذي يعاني منه الحدث بعد خروجه من المؤسسة.

إن مجهودات الدولة الجزائرية في التكفل بالأحداث المنحرفين تركز على مقارنة شمولية تجمع بين الرعاية القانونية، المؤسسية، والنفسية، لكنها تحتاج إلى تعزيز الموارد وتكثيف التنسيق مع الأسرة والمجتمع المدني لضمان إعادة الإدماج الفعلي لهذه الفئة.

6- النتيجة العامة للدراسة:

النتيجة العامة للدراسة تكشف أن انحراف الأحداث بمدينة المسيلة ليس ظاهرة فردية معزولة، بل هو نتاج تفاعل معقد بين عوامل أسرية، مدرسية، اجتماعية، وبيئية، إضافة إلى تأثيرات حديثة مرتبطة بالتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي .

مضمون النتيجة العامة:

العوامل الأسرية: التفكك الأسري، ضعف الحوار، وغياب الرقابة تمثل المحرك الأساسي لانحراف الأحداث، حيث ينعكس الخلل في وظائف الأسرة مباشرة على سلوك الأبناء .

العوامل المدرسية: الفشل الدراسي والتسرب المدرسي يضعفان علاقة الحدث بالمؤسسة التعليمية، ويزيدان من احتمالية انجرافه نحو سلوكيات منحرفة .

العوامل الاجتماعية: الأحياء الهشة، ضعف الرقابة الاجتماعية، والعزلة المجتمعية تجعل الحدث أكثر عرضة لتبني سلوكيات سلبية من خلال التقليد والاحتكاك اليومي .

جماعة الأقران: تمثل وسيطاً قوياً لإعادة إنتاج الانحراف، خاصة في مرحلة المراهقة حيث الحاجة للانتماء والقبول تكون في أوجها .

التكنولوجيا: وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت عاملاً حديثاً يعيد تشكيل السلوكيات، عبر نشر العنف، تعزيز العزلة، وإضعاف الرقابة الأسرية .

اذن:

الانحراف يظهر كنتيجة لتداخل هذه العوامل، مما يعني أن معالجته لا يمكن أن تكون جزئية أو مقتصرة على مؤسسة واحدة، بل تتطلب مقاربة شمولية تشارك فيها الأسرة، المدرسة، المجتمع المحلي، والدولة. نجاح التكفل وإعادة الإدماج مرهون بمدى قدرة هذه الأطراف على التنسيق وتوفير بيئة اجتماعية سليمة تعزز التكيف الإيجابي وتحد من إعادة إنتاج الانحراف .

خلاصة الفصل:

يبرز هذا الفصل أن البحث انتقل من الطابع النظري إلى الجانب التطبيقي، حيث تم تجسيد الدراسة ميدانياً داخل مديرية النشاط الاجتماعي بالمسيلة باعتبارها الفضاء المؤسساتي الذي يعكس التزام الدولة برعاية الفئات الهشة. وقد تم تحديد المجالات الثلاثة للدراسة: المجال المكاني المتمثل في المديرية، المجال الزمني الذي بدأ في يناير 2026 عبر دراسة استطلاعية أولية، والمجال البشري الذي ضم المؤطرين والموظفين باعتبارهم الفاعلين المباشرين في التكفل بالأحداث المنحرفين.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لأنه الأنسب لفهم الظاهرة كما هي في الواقع، حيث مكن من وصف السمات الاجتماعية للأحداث وتحليلها وربطها بالظروف الأسرية والمدرسية والاجتماعية. كما تم اختيار عينة ميدانية مركزة من خمسة مؤطرين بخبرات مهنية متفاوتة، مما أتاح تنوعاً في زوايا الرصد والتحليل. ولجمع البيانات، استُخدمت أدوات نوعية أساسية مثل المقابلة المقننة التي وفرت شهادات مباشرة، والملاحظة التي سمحت برصد التفاعلات والسلوكيات كما تحدث فعلياً داخل المؤسسة.

خلاصة القول إن هذا الفصل مثّل الجسر بين النظرية والميدان، حيث أتاح للباحث اختبار الفرضيات النظرية في ضوء التجربة العملية، وربط المعطيات النظرية بالواقع الميداني. بذلك، أصبح البحث قادراً على تقديم استنتاجات علمية رصينة واقتراح توصيات عملية لتطوير سياسات الرعاية والتكفل الاجتماعي، مما يعزز من مصداقيته وعمقه في معالجة قضية حساسة تمس البنية الاجتماعية ككل.

الخاتمة



الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن ظاهرة انحراف الأحداث بمدينة المسيلة هي نتاج تفاعل معقد بين العوامل الأسرية، المدرسية، والاجتماعية، إضافة إلى تأثيرات حديثة مرتبطة بالتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي. وقد أبرزت النتائج أن الأسرة تمثل المحور الأساسي في ضبط السلوك، وأن ضعف الرقابة أو التفكك الأسري ينعكس مباشرة على شخصية الحدث، كما أن الفشل الدراسي والتهميش الاجتماعي يزيدان من هشاشة هذه الفئة ويجعلانها أكثر عرضة للانحراف. في المقابل، أظهرت الدراسة أن برامج التوجيه والإرشاد النفسي والاجتماعي يمكن أن تحقق نتائج إيجابية إذا توفرت بيئة داعمة تشمل الأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي .

إن هذه الخلاصات تؤكد أن معالجة الظاهرة لا يمكن أن تكون جزئية أو مقتصرة على مؤسسة واحدة، بل تتطلب مقاربة شمولية تشارك فيها مختلف الأطراف: الأسرة، المدرسة، المجتمع المدني، والدولة. كما أن نجاح التكفل وإعادة الإدماج مرهون بمدى قدرة هذه الأطراف على التنسيق وتوفير بيئة اجتماعية سليمة تعزز التكيف الإيجابي وتحد من إعادة إنتاج الانحراف .

وتفتح هذه الدراسة الباب أمام بحوث مستقبلية أكثر اتساعاً، يمكن أن تتناول جوانب جديدة مثل أثر الإعلام الرقمي، أو المقارنة بين البيئات الحضرية والريفية في إنتاج الانحراف، أو تقييم فعالية السياسات الوطنية في إعادة الإدماج. كما تتمن الباحثة التعاون المثمر الذي أبداه المؤطرون بمديرية النشاط الاجتماعي، حيث شكلت شهاداتهم وخبراتهم الميدانية أساساً نوعياً أغنى التحليل ومنح الدراسة مصداقية علمية وواقعية عالية .

قائمة المصادر والمراجع



قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب باللغة العربية

1. إبراهيم عبد الستار، معجم علم النفس، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988 .
2. ألبرت غوردن، الشخصية: تفسير نفسي، ترجمة عبد الرحمان محمد، ط1، دار هولت للنشر، نيويورك، 1937 .
3. ريموند كاتل، الشخصية والدافعية: البنية والقياس، ط1، دار وورلدبوك، نيويورك، 1957 .
4. هانز أيزنك، بنية الشخصية والدافعية: البنية والقياس، ط1، دار ميثون وشركاه المحدودة، لندن، 1953 .
5. زهران حامد عبد السلام، علم النفس الاجتماعي، ط6، عالم الكتب، القاهرة، 2003 .
6. غانم محمد حسن، علم النفس الاجتماعي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004 .
7. عبد الخالق أحمد محمد، مدخل إلى علم النفس، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004 .
8. مذكور إبراهيم، معجم علم الاجتماع، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993 .
9. عبد المعطي علي، مدخل إلى علم الاجتماع، ط3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002 .
10. غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006 .
11. زايد أحمد، علم الاجتماع، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004 .
12. زهران حامد عبد السلام، علم نفس الطفولة والمراهقة، ط5، عالم الكتب، القاهرة، 2005 .
13. عبد الخالق أحمد محمد، مدخل إلى علم النفس الإكلينيكي، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004 .
14. الدقر عبد الغني، معجم علم الاجتماع، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003 .
15. غانم محمد حسن، علم الاجتماع الجنائي، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004 .
16. عبد الغفار عبد السلام، علم الاجتماع والانحراف، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001 .
17. تالكوت بارسونز وروبرت بليز، الأسرة والتنشئة الاجتماعية وعملية التفاعل، ترجمة عربية، دار الصحافة الحرة، نيويورك، 1955 .
18. مصطفى حجازي، الأحداث الجانحون: تأهيل الطفولة غير المتكيفة، دار الفكر، بيروت، 1995 .

19. علي أسعد وطفة وعلي جاسم الشهاب، علم الاجتماع المدرسي: بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، ط1، دار الفكر، دمشق، 2004 .
20. حمدي علي أحمد، علم اجتماع التربية: موضوعه ومجالاته، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006 .
21. معتز الصابوني، علم الاجتماع التربوي، ط1، دار أسامة، عمان، 2010 .
22. إبراهيم إسماعيل وعبد محمد، علم التربية: مفاهيمه وقضاياها، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 2020 .
23. محمد صالح أيوب، علم الاجتماع التربوي في إفريقيا، ط1، دار الفكر، 2018 .
24. أحمد زايد، علم الاجتماع الاقتصادي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001 .
25. طلعت إبراهيم لطفي، دراسات في علم الاجتماع الصناعي، ط1، دار غريب، 2008 .
26. علي أسعد وطفة، علم الاجتماع التربوي، ط1، دار الفكر، دمشق، 2004 .
27. مصباح عامر، التنشئة الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2003 .
28. ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة عربية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2005 .
29. إميل دوركايم، تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة عربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1988 .
30. إميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة عربية، دار المعرفة، بيروت، 1982 .
31. أحمد زايد، علم الاجتماع: قضايا واتجاهات، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005 .
32. حسن عبد الباسط عبد المعطي، علم الاجتماع الإعلامي، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009 .
33. أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة عربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005 .
34. إدوارد تايلور، الثقافة البدائية، ترجمة عربية، دار التنوير، بيروت، 2009 .
35. أحمد زايد، علم الاجتماع الثقافي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006 .
36. جون توملينسون، العولمة والثقافة، ترجمة عربية، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2008 .
37. بيير بورديو، التميز: نقد اجتماعي للحكم على الذوق، ترجمة عربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2007 .
38. ألبرت باندورا، نظرية التعلم الاجتماعي، دار الفكر .

39. بارسونز تالكوت، النظام الاجتماعي، ترجمة عربية .
40. بيير بورديو، إعادة الإنتاج، ترجمة عربية .
41. محمد الجوهري، علم الاجتماع التربوي، دار المعرفة الجامعية .
42. مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، المركز الثقافي العربي .
43. حسن شحاتة، التربية والمجتمع، الدار المصرية اللبنانية .
44. علي عبد الواحد وافي، علم الاجتماع، نهضة مصر .
45. حسن الساعاتي، علم الاجتماع الثقافي، دار النهضة العربية .
46. عبد الله العروي، مفهوم الثقافة، المركز الثقافي العربي .
47. جورج هيربرت ميد، العقل والذات والمجتمع، ترجمة عربية .
48. هيربرت بلومر، التفاعلية الرمزية، ط2، ترجمة عربية، دار المعرفة، القاهرة، 1986 .
49. عبد الله حسين عبد الرحمن، انحراف الأحداث، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005 .
50. محمد حسن علوي، علم الإجرام، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004 .
51. كمال دسوقي، علم النفس الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003 .
52. محمود حسن، جنوح الأحداث، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006 .
53. أحمد عبد الله محمد، رعاية الأحداث المنحرفين، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007 .
54. فاروق البستاني، الانحراف والجريمة، ط1، دار الفكر، بيروت، 2002 .
55. سامي عبد الحميد، سيكولوجية السلوك المنحرف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008 .
56. علي عبد الواحد وافي، علم الاجتماع الجنائي، ط2، دار نهضة مصر، القاهرة، 2004 .
57. جمال معتوق، الانحراف الاجتماعي عند الأحداث، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .
58. يوسف حسن يوسف، علم النفس الإجرامي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006 .
59. نبيل صقر، الأحداث الجانحون بين الوقاية والعلاج، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2009 .

60. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1993 .
61. عبد الرحمن محمد العيسوي، سيكولوجية الجريمة والانحراف، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011 .
62. سعيد حسني العزة، الإرشاد النفسي والاجتماعي للشباب، ط1، دار الثقافة، عمان، 2016 .
63. محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2010 .

ثانيا: المذكرات

1. ليلي إديو، التفكك الأسري وانحراف الأحداث: دراسة ميدانية، 2020 .

ثالثا: المقالات

1. حسن محمد بالغيث العامري، أثر العنف الأسري على انحراف الأحداث، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 8، ع 11، 2024 .
2. عز الدين عبد السلام محمد أحمد، التنشئة الاجتماعية ودورها في مكافحة السلوكيات المنحرفة للأحداث، المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية والتربية، 2026 .
3. نجية مادوي، دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية، مجلة آفاق علم الاجتماع، ع 11، 2016 .

رابعا: المراجع باللغة الأجنبية

1. American Psychological Association, APA Dictionary of Psychology, 1st ed., APA Press, Washington DC, 2007.
2. Crystal, David, A Dictionary of Psychology, 2nd ed., Penguin Books, London, 2006.
3. Eysenck, Hans J., Encyclopedia of Psychology, 1st ed., Routledge, London, 2000.
4. Sutherland, Edwin H., Principles of Criminology, 5th ed., J.B. Lippincott Company, New York, 1955.
5. Merton, Robert K., Social Theory and Social Structure, Revised ed., Free Press, New York, 1968.
6. Giddens, Anthony, Sociology, 4th ed., Polity Press, Cambridge, 2001.

الملاحق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

المسيلة

بإدارة النشاط الاجتماعي و التضامن

النشاطات التحسيسية من شهر جانفي إلى غاية شهر نوفمبر 2025

نم	تاريخ النشاط	نوع النشاط	مكان النشاط	الفئة المستهدفة	الشركاء في التشييط
0	14 جانفي 2025	يوم تحسيسي	مدرسة الأطفال المعوقين بصريا الشهيد ثامر مبروك المسيلة	تلاميذ	الأمن ، مديرية الشؤون الدينية والأوقاف، الخلية الجوارية المسيلة مركز
02	15 جانفي 2025	يوم تحسيسي	مدرسة الأطفال المعوقين سمعيا الشهيد رحمان نجاعي بالمسيلة	تلاميذ	الأمن ، مديرية الشؤون الدينية والأوقاف، الخلية الجوارية المسيلة مركز
03	28 جانفي 2025	يوم تحسيسي	مدرسة الابتدائية عبدلي محمد بن شيتون بلدية سيدي عيسى	تلاميذ	الأمن ، مديرية الشؤون الدينية والأوقاف، الخلية الجوارية للتضامن سيدي عيسى وعين الحجل
04	16 فيفري 2025	يوم تحسيسي	موسطة نور محمد الطاهر يحيى أولاد سيدي إبراهيم	تلاميذ	الأمن مديرية الشؤون الدينية والأوقاف مديرية الصحة ، الخلية الجوارية للتضامن المسيلة مركز والخلية الجوارية للتضامن ببوسعادة
05	16 مارس 2025	يوم تحسيسي	التكوين المهني بوسعادة	المتربين	مثل الشؤون الدينية والأمن ، الخلية الجوارية للتضامن ببوسعادة

مديرية الشؤون المدنية	المتدربين	المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني القطب	يوم تحسيسي		
والأوقاف مديرية التكوين المهني والتعليم المهنيين ، مديرية الثقافة ، ممثل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، جمعية الأمل لتطوير الشبانية والطفولة					
تنسيق مع كلية علم الاجتماع، تنسيق مع الأمين، الخلية الجوارية للتضامن المسيلة مركز	طلبة	جامعة محمد بوضياف	يوم تحسيسي	20 افريل 2025	07
مديرية الصحة بالمسيلة ، الأمن ، مديرية الشؤون الدينية والأوقاف، الخلية الجوارية للتضامن المسيلة مركز والخلية الجوارية للتضامن سد القصب	طلبة القرآن	مدرسة القرآنية النموذجية بحي النخيل	يوم تحسيسي	27 ماي 2025	08
مفتشية العمل ، تنسيق مع الأمين، الخلية الجوارية للتضامن المسيلة مركز	عمال المؤسسة	مؤسسة Algal+	يوم تحسيسي	17 جوان 2025	09
مفتشية العمل ، ممثل الشؤون الدينية والأوقاف ، الخلية الجوارية للتضامن المسيلة مركز	عمال المؤسسة	مؤسسة مغريب بايب اندستري	يوم تحسيسي	09 جويلية 2025	10
، الأمن ، مديرية الشؤون الدينية ، مديرية الشباب والرياضة، الخلية الجوارية للتضامن المسيلة مركز	الشباب	دار الشباب الشهيد ميمون الحاج بالمسيلة	يوم تحسيسي	10 اوت 2025	11

202	يوم تحسيس	مؤسسة شهداء رزق بلدية برهوم	اسباب والمراهقين	مديرية الشؤون الدينية، الخلية الجوارية برهوم
23 سبتمبر 2025	يوم تحسيس	ثانوية مصعب بن عمير عين الملح	تلاميذ	الصحة المدرسية، مؤسسة صنائع المعروف مديرية الشؤون الدينية والأوقاف، الخلية الجوارية للتضامن بعين الملح
14 25 سبتمبر 2025	يوم تحسيس	ثانوي الشهيد قطوش خليفة بلدية برهوم	تلاميذ	مديرية الشؤون الدينية والأوقاف، الخلية الجوارية للتضامن المعاريف والخلية الجوارية للتضامن برهوم
15 24 أكتوبر 2025	يوم تحسيس	الثانوية الشهيد سالم سالم ببلدية المعاريف	تلاميذ	مديرية الشؤون الدينية والأوقاف، الخلية الجوارية للتضامن بالمعاريف
16 27 أكتوبر 2025	يوم تحسيس	التكوين المهني بحمام الضلعة	المتربصين	مثل الأمن، الدرك الوطني ، مديرية الصحة، الخلية الجوارية للتضامن سد القص
17 14 نوفمبر 2025	يوم تحسيس	بمركز التكوين المهني بلدية عين الخضراء	المتربصين	مديرية الشؤون الدينية والأوقاف، الخلايا الجوارية للتضامن
18 18 نوفمبر 2025	يوم تحسيس	مؤسسة حليب الحضنة	عمال المؤسسة	مفتشية العمل، مثل الشؤون الدينية والأوقاف، الخلية الجوارية للتضامن المسيلة مركز
19 27 نوفمبر 2025	يوم تحسيس	الابتدائية الشهيد شلابي مصطفى بلدية المعاريف	تلاميذ ابتدائي	مديرية الصحة بالمسيلة تنسيق مع الأمن، الخلية الجوارية للتضامن بالمعاريف

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

ولاية المسيلة

مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن

أفاق 2026 من شهر مارس إلى غاية شهر ديسمبر 2026

الرقم	تاريخ النشاط المزمع تجسيده	نوع النشاط	مكان النشاط	الفئة المستهدفة	الشركاء في التشييط
01	مارس 2026	يوم تحسيس	مركز التكوين المهني والتمهين سيدي عيسى	المتربصين	مديرية الصحة بالمسيلة مثل مفتشية العمل، مثل الأمن، الخلايا الجوارية للتضامن، مثل الشؤون الدينية والأوقاف
02	أفريل 2026	يوم تحسيس	المؤسسات الاقتصادية	عمال المؤسسة	مفتشية العمل، الخلايا الجوارية للتضامن، مثل الأمن، مثل الشؤون الدينية والأوقاف
03	ماي 2026	يوم تحسيس	المؤسسات التربوية	تلاميذ طور المتوسط	مديرية الصحة بالمسيلة مثل مفتشية العمل، مثل الأمن، الخلايا الجوارية للتضامن
04	جوان 2026	يوم تحسيس	مركز التكوين المهني والتمهين بمقرة	المتربصين	مفتشية العمل، مثل الأمن، الخلايا الجوارية للتضامن، مثل الشؤون الدينية والأوقاف
05	جويلية 2026	يوم تحسيس	المؤسسات الاقتصادية	عمال المؤسسة	مفتشية العمل، مديرية الصحة، مثل الأمن، مثل الشؤون الدينية والأوقاف

	07	سبتمبر 2026	يوم تحسيبي	المعهد الوطني للتكوين المهني صالح داود	المتربين	مفتشية العمل ، مديرية الشؤون الدينية ، ممثل الأمن ، الخلايا الجوارية للتضامن
	08	أكتوبر 2026	يوم تحسيبي	المؤسسات التربوية الاقتصادية	تلاميذ طور الابتدائي	الخلايا الجوارية للتضامن ممثل الأمن، ممثل مديرية الصحة ، ممثل مفتشية العمل ، مديرية الشباب والرياضة
	09	نوفمبر 2026	يوم تحسيبي	المؤسسات القرآنية	عمال المؤسسة	مفتشية العمل ، ممثل الأمن ، الخلايا الجوارية للتضامن ، ممثل الشؤون الدينية والأوقاف
	10	ديسمبر 2026	يوم تحسيبي	دار الشباب	طلبة	مديرية الصحة بالمسيلة ممثل مفتشية العمل تنسيق مع الأمن ، ممثل الشؤون الدينية والأوقاف
					الشباب	ممثل الشؤون الدينية ، مديرية الشباب والرياضة والأوقاف، مفتشة العمل ممثل الأمن، الخلايا الجوارية للتضامن

عدد الأنشطة المنظمة	عدد المستفيدين حسب الفئات المستهدفة	الأماكن المستهدفة	الشركاء المتدخلين في العملية	الوسائل المستخدمة
من 2026/02/02 إلى 2026/02/05 - تنظيم لقاءات تحسيسية مباشرة مع المواطنين. - تقديم شروحات حول مخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية - توزيع مطويات توعوية . - تنظيم حملات جوارية لفائدة الأسر والشباب . - تقديم حملة تحسيسية في الإذاعة الجهوية المسيلة.	- نساء 800 - رجال 700 - مسنين 400 - أطفال 2000	أحياء بلدية المسيلة: - حي 05 جويلية - حي النصر 1000 مسكن - حي وعوابع المدني أحياء بلدية سيدي عيسى: - حي محمد بوضياف أحياء بلدية بوسعادة : - حي سيدي سليمان - حي مبطر - حي محمد شعباني	- مصالح الأمن - الجمعيات المحلية - الفاعلون الاجتماعيون - مختصون في المجال الصحي والنفسي	- فرق عمل ميدانية - أطباء ومختصون نفسانيون - معاهد اجتماعيين - وسائل نقل - مطويات تحسيسية

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 14-193 المؤرخ في 5 رمضان عام 1435 الموافق 3 يوليو سنة 2014 الذي يحدد صلاحيات المدير العام للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 18 محرم عام 1419 الموافق 17 مارس سنة 1998 والمتضمن تنظيم مديريات النشاط الاجتماعي في الولاية،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1419 الموافق 29 سبتمبر سنة 1998 الذي يحدد مهام المكتب البلدي للنشاط الاجتماعي،

يقرّون ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 10-128 المؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1431 الموافق 28 أبريل سنة 2010 والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تنظيم مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية في مكاتب.

المادة 2 : تشمل مديريات النشاط الاجتماعي والتضامن لولايات الجزائر وسطيف وهران وتيزي وزو وبلاتنة وبليلة والشلف وتلمسان وقسنطينة وبجاية ست (6) مصالح :

1 - معالجة حماية الأشخاص المعوقين

وتنقسم، وتنقسم :

- مكتب البرامج الاجتماعية والوقاية والإدماج وترقية الأشخاص المعوقين،

- مكتب متابعة سير المؤسسات العمومية والخاصة للتربية والتعليم التخصصيين.

2 - معالجة العائلة والتلاحم الاجتماعي، وتنقسم :

- مكتب حماية وترقية العائلة والراة والأشخاص المسنين،

- مكتب الوساطة الاجتماعية والعائلية.

3 - معالجة الطفولة والشباب، وتنقسم :

- مكتب المساعدة الاجتماعية وحماية وترقية الطفولة والراهقة في وضع اجتماعي صعب والطفولة الحرمة من العائلة،

- مكتب متابعة سير المؤسسات المتخصصة العمومية والخاصة للأطفال الصغرة والطفولة والراهقة.

وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 18 صفر عام 1436 الموافق 11 ديسمبر سنة 2014، يتضمن تنظيم مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية في مكاتب.

إن الوزير الأول،

ووزير الدولة، ووزير الداخلية والجماعات المحلية،

ووزير المالية،

ووزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة،
- وبمقتضى القانون رقم 10-11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية،

- وبمقتضى القانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 والمتعلق بالولاية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 14-145 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 28 أبريل سنة 2014 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 14-154 المؤرخ في 5 رجب عام 1435 الموافق 5 مايو سنة 2014 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-247 المؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1415 الموافق 10 غشت سنة 1994 الذي يحدد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-128 المؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1431 الموافق 28 أبريل سنة 2010 والمتضمن تعديل تنظيم مديرية النشاط الاجتماعي للولاية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-134 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 10 أبريل سنة 2013 الذي يحدد صلاحيات وزير التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة،

- مكتب النشاطات التضامنية ومتابعة نشاطات الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني وتقييمها.

4 - **مصلحة الاتصال الاجتماعي بنظام إعلام التسيير،** وتضم :

- مكتب الإعلام والتوجيه والاتصال الاجتماعي والإحصائيات،

- مكتب تسيير النظام الإعلامي ومتابعة النظام المعلوماتي.

5 - **مصلحة إدارة العامة والوسائل،** وتضم :

- مكتب المستخدمين والتكوين.

- مكتب الميزانية والوسائل ومتابعة المشاريع.

المادة 4 : تشمل مديريات النشاط الاجتماعي والتضامن لولايات قنالة والأغواط وسوق أهراس والطارف وخنشلة وعين تموشنت وغرداية وسعيدة وتيسمسيلت والبيض والنعامة، أربع (4) مصالح :

1 - **مصلحة حماية الأشخاص الموقنين** وتضم :

- مكتب البرامج الاجتماعية والوقاية والإدماج وترقية الأشخاص الموقنين،

- مكتب متابعة سير المؤسسات العمومية والخاصة للتربية والتعليم التخصصيين.

2 - **مصلحة التلاحم الاجتماعي والمساواة والمطلوكة والمشيبة،** وتضم :

- مكتب حماية وترقية العائلة والراة والأشخاص المسنين والطفولة والراهقة في وضع اجتماعي صعب والطفولة الحرومة من العائلة،

- مكتب الوساطة الاجتماعية والمالية.

3 - **مصلحة برامج التنمية الاجتماعية ونشاطات التضامن والاتصال الاجتماعي،** وتضم :

- مكتب متابعة تنفيذ أجهزة الإدماج الاجتماعي وبرامج التنمية الاجتماعية،

- مكتب النشاطات التضامنية ومتابعة نشاطات الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني وتقييمها،

- مكتب الإحصائيات والتوجيه والاتصال الاجتماعي.

4 - **مصلحة برامج التنمية الاجتماعية ونشاطات التضامن،** وتضم :

- مكتب متابعة تنفيذ أجهزة الإدماج الاجتماعي وبرامج التنمية الاجتماعية،

- مكتب النشاطات التضامنية ومتابعة نشاطات الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني وتقييمها.

5 - **مصلحة الاتصال الاجتماعي بنظام إعلام التسيير،** وتضم :

- مكتب الإعلام والتوجيه والاتصال الاجتماعي والإحصائيات،

- مكتب تسيير النظام الإعلامي ومتابعة النظام المعلوماتي.

6 - **مصلحة إدارة العامة والوسائل،** وتضم :

- مكتب المستخدمين والتكوين،

- مكتب الميزانية والوسائل ومتابعة المشاريع.

المادة 3 : تشمل مديريات النشاط الاجتماعي والتضامن لولايات الجلفة وسكيكدة والسيه وتيارت والديبة وبومرداس ومعسكر وميلة وعين الدفلى ومستغانم وبسكرة والبيورة وتبسة والواوي وجيجل وبرج بوعريرج وأم البواقي وعناية وسيدي بلعباس وتيارزة وفليزان وورقلة، خمس (5) مصالح :

1 - **مصلحة حماية الأشخاص الموقنين** وتضم :

- مكتب البرامج الاجتماعية والوقاية والإدماج وترقية الأشخاص الموقنين،

- مكتب متابعة سير المؤسسات العمومية والخاصة للتربية والتعليم التخصصيين.

2 - **مصلحة العائلة والمطلوكة والمشيبة،** وتضم :

- مكتب حماية وترقية العائلة والراة والأشخاص المسنين والطفولة والراهقة في وضع اجتماعي صعب والطفولة الحرومة من العائلة،

- مكتب الوساطة الاجتماعية والمالية.

3 - **مصلحة برامج التنمية الاجتماعية ونشاطات التضامن،** وتضم :

- مكتب متابعة تنفيذ أجهزة الإدماج الاجتماعي وبرامج التنمية الاجتماعية،

الموافق 28 أبريل سنة 2010 والمذكور أعلاه، تحدثت تحت سلطة مدير النشاط الاجتماعي والتضامن على مستوى البلديات :

- مصلحة للنشاط الاجتماعي في البلديات التي يساوي أو يفوق عدد سكانها ثلاثين ألف (30.000) نسمة،
- مكتب للنشاط الاجتماعي في البلديات الأخرى.

المادة 7 : تكلف المصلحة أو المكتب البلدي للنشاط الاجتماعي بتطوير ووضع البرامج الاجتماعية والتضامنية لفائدة الأشخاص المعوقين والسكان في وضعية هشّة و/ أو في وضع اجتماعي صعب.

المادة 8 : تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار، لا سيما القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 18 محرم عام 1419 الموافق 17 مارس سنة 1998 والمتضمن تنظيم مديريات النشاط الاجتماعي في الولاية والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1419 الموافق 29 سبتمبر سنة 1998 الذي يحدد مهام المكتب البلدي للنشاط الاجتماعي.

المادة 9 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 18 صفر عام 1436 الموافق 11 ديسمبر سنة 2014.

وزيرة التضامن
الوطني والأسرة
وقضايا المرأة
مونية مسلم

وزير الدولة، وزير الداخلية
والجماعات المحلية
الطيب بلعيز

وزير المالية
محمد جلاب

عن الوزير الأول
وبتفويض منه
المدير العام للوظيفة العمومية
والإصلاح الإداري
بلقاسم بوشمال

4 - مصلحة الإدارة العامة والوسائل، وتضم :

- مكتب المستخدمين والتكوين،

- مكتب الميزانية والوسائل ومتابعة المشاريع.

المادة 5 : تشمل مديريات النشاط الاجتماعي والتضامن لولايات أدرار وبشار وتامنغست وإيليزي وتندوف، ثلاث (3) مصالح :

1 - مصلحة حماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم ونشاطات التضامن، وتضم :

- مكتب البرامج الاجتماعية والوقاية والإدماج وترقية الأشخاص المعوقين،

- مكتب متابعة سير المؤسسات العمومية والخاصة للتربية والتعليم المتخصصين،

- مكتب النشاطات التضامنية.

2 - مصلحة التلاحم الاجتماعي والعائلة والطفولة والشبيبة وبرامج التنمية الاجتماعية، وتضم :

- مكتب حماية وترقية العائلة والطفولة والمرأة والأشخاص المسنين والوساطة الاجتماعية والعائلية،

- مكتب متابعة المؤسسات العمومية والخاصة للطفولة الصغيرة والطفولة والمراهقة،

- مكتب متابعة تنفيذ أجهزة الإدماج الاجتماعي ومتابعة نشاطات الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني وتقييمها والاتصال الاجتماعي.

3 - مصلحة الإدارة العامة والوسائل، وتضم :

- مكتب المستخدمين والتكوين،

- مكتب الميزانية والوسائل ومتابعة المشاريع.

المادة 6 : طبقا لأحكام المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 10-128 المؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1431

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مديرية النشاط الاجتماعي والنظام بالمسيلة
مصلحة الوسط المفتوح

وضعية عديدة ثلاثية للأطفال المتابعين من طرف مصالح الوسط المفتوح (SMO) حسب نوع الخطر والجنس الثلاثي الأول لسنة 2026
الثلاثي الأول 2026

تعداد الأطفال والمراهقين المتكفل بهم										خطر (3)										جنتة (4)														
عدد الأطفال في حالة خطر (1)	عدد الجاهدين (2)	عدد المسجونين منهم	عدد الأطفال المعاقين منهم		سوء المعاملة والتعنيف		فقدان الوالدين وانعدام السند العائلي	الإستغلال و/أو الإعتداء الجنسي	الإستغلال أو التعرض للإلكتروني	العجز الأبوي في الرعاية	التسرب المدرسي	التسول		الإهمال والتشرد	حالات الهروب من المنزل	حالات الاختطاف	عمالة الأطفال	أنواع أخرى	الضرب والجرح ، حمل السلاح الأبيض	السرقه	إستهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية	الفعل المخل بالحياة	تكوين جماعة أشرار	التعدي على الأصول	هجرة غير شرعية	أنواع أخرى		المجموع العام						
			العدد	طبيعية الإعاقة	ذكوري	أنثوي						تعرض الطفل للتسول	تسول الطفل													ذ	إ		ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ
0	0	200	11	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	81	0	77	6	15	0	4	0	9	0	2	0	0	0	14	3

Scanné avec CamScanner

وضعية عددية للأطفال المتابعين من طرف مصالح الوسط المفتوح (SMO) حسب نوع الخطر والجنس خلال السداسي الأول لسنة 2025																																							
تعداد الأطفال والمراقبين المتكفل بهم										خطر(03)																		جنس(04)											
عدد الأطفال في حالة خطر(1)	عدد الأطفال المتابعين المتاحين(2)	الأطفال المسجونين منهم	الأطفال المتابعون منهم		سوء المعاملة والتعنيف		ققدان والوالدين وانعدام السند العائلي	الاستغلال أو أو الاعتداء الجنسي	الاستغلال أو أو التحرش الالكتروني	العجز الأبوي في الرعاية	تسرب المدرسي	التسول		الإهمال العائلي والشرذ	حالات المروء من المنزل	حالات الاعتطاف	عمالة الأطفال	أنواع أخرى	الحرب والجرح/حم ل السلاح الأبيض	السرقه	استغلال للخدمات المغل بالحياء القلبية	تكوين جماعة الشراة	التعدي على الأصول	أنواع أخرى															
			طبيعة الإعاقة	العدد	جسدي	معنوي						تسول الطفل	تعرض الطفل للتسول																										
ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ			
1	269	26	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0			

المركز: لا يوجد

وضعية عديدة للأطفال الموزعين بالمراكز المتخصصة في حماية الأطفال والمراهقين (CSR-CSP-CPSJ) حسب سبب الوضع خلال السداسي الأول لسنة 2025

[illegible]

لاشکی ۶

مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية : المسيلة

السنة: 2025

تعداد الاخطارات والتحقيقات والتدابير الاتفاقية المتخذة بمصالح الوسط المفتوح خلال السداسي الأول لسنة 2025					
الاخطارات والتحقيقات والتدابير الاتفاقية المتخذة					
عدد اتفاقيّات التدابير	عدد التحقيقات المنجزة		عدد الاخطارات		المسيلة
	المباشرة (smo)	من طرف المفوض الوطني	(smo) المباشرة	المحوّلة من المفوض الوطني لحماية الطفولة	
0	1	03تحقيقات	1	03اخطارات	



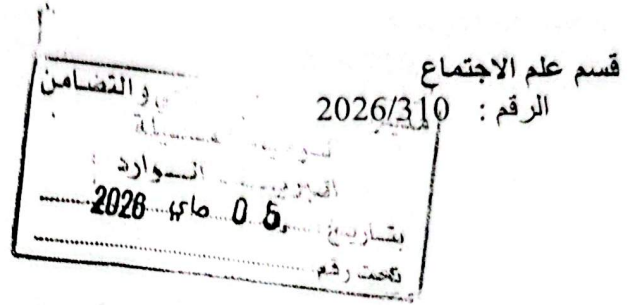
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila



Faculty of Humanities and Social Sciences
Department of Sociology

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

إلى السيد: مدير النشاط الاجتماعي
بالمسيلة



الموضوع: طلب ترخيص إجراء دراسة ميدانية

يشرفنا نحن رئيس قسم علم الاجتماع بجامعة المسيلة أن نتقدم إلى سيادتكم المحترمة بالطلب المدون
أعلاه والمتمثل في طلب ترخيص إجراء دراسة ميدانية الخاص بإنجاز مذكرة الماستر للطالبة:

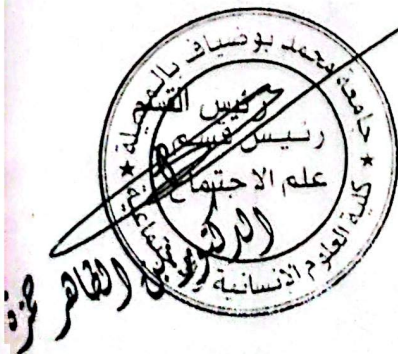
الاسم واللقب: زدام قطر الندي

التخصص: علم اجتماع الانحراف والجريمة

المشرف: أ.د تالي جمال

عنوان المذكرة: السمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين (دراسة ميدانية بمركز الملاحظة والتربية
بالوسط المفتوح) - المسيلة.

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير





الكلية الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES
AND SOCIAL SCIENCES

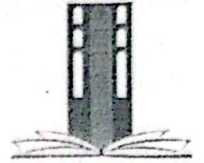
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

University Mohamed Boudiaf of M'sila



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
تيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

Faculty of Humanities and Social Sciences

Vice-Dean'ship of the College for Studies and

Student Affairs

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع:

السماح للباحثين في الدراسات الإنسانية والاجتماعية
مؤهلين في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية بالمسيلة

إعداد الطالب:

1- رد ام قدير التدي محمد بوضياف رقم

التسجيل: 359858

القسم: علم الاجتماع الشعبة: علم الاجتماع الرتبة: أستاذ محاضر
إشراف: تأريخ جمال
أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2025-2026 وأسمح
بإيداعه على مستوى إدارة القسم للمناقشة والتقييم.

رئيس فريق الاختصاص

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

رئيس القسم



تأريخ جمال

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه السيد(ة):

الصفة: طالب ☒ استاذ باحث ☐ باحث دائم ☐

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 11552087800319008

الصادرة بتاريخ: 1/17/2020 عن دائرة: المسيلة

المسجل(ة) بكلية: علم الاجتماع قسم: علم الاجتماع

تخصص: جبرية وانحراف تحت رقم التسجيل: 202035049858

والمكلف بإنجاز اعمال بحث مذكرة التخرج: ماستر ☒ مذكرة ماجستير ☐ اطروحة دكتوراه ☐

الموسومة بـ:

.....

.....

.....

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة
في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 05/09/2026
امضاء المعني (ة):